

تحفة الوصول إلى علم الأصول

على مذهب أهل السنة والجماعة

تأليف

الإمام يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي الدمشقي الحنبلي

المولود سنة ٨٤١ - والمتوفى سنة ٩٠٩ هـ

رحمه الله تعالى

تحقيق ودراسة

نخبة من المحققين

بإشراف

نور الدين طالب

دار المقتبس


تحفة الوصول
إلى
علم الأصول
على مذهب أهل السنة والجماعة

دار المقتبس

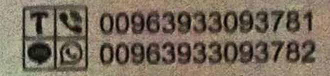
مؤسسة ثقافية

تُعنى بالنشر والطباعة والتوزيع للكتاب العربي

أسسها نور الدين طالب سنة ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٤م.

ـ سوريا ـ دمشق ـ الحلبوني

(ص. ب:34306)

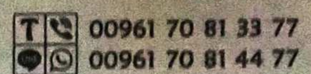


00963933093781

00963933093782

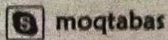
ـ لبنان ـ بيروت ـ كورنيش المزرعة :

(ص. ب: 14/6759)



00961 70 81 33 77

00961 70 81 44 77



moqtabas

t.almoqtabas.com

f.almoqtabas.com

y.almoqtabas.com

i.almoqtabas.com

l.moqtabas.com

E_mail: info@almoqtabas.com

Website:/http://almoqtabas.com

الطَّبعَةُ الأُولَى

١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٨م



ISBN 978-9933-527-13-6



تحفة الوصول إلى علم الأصول

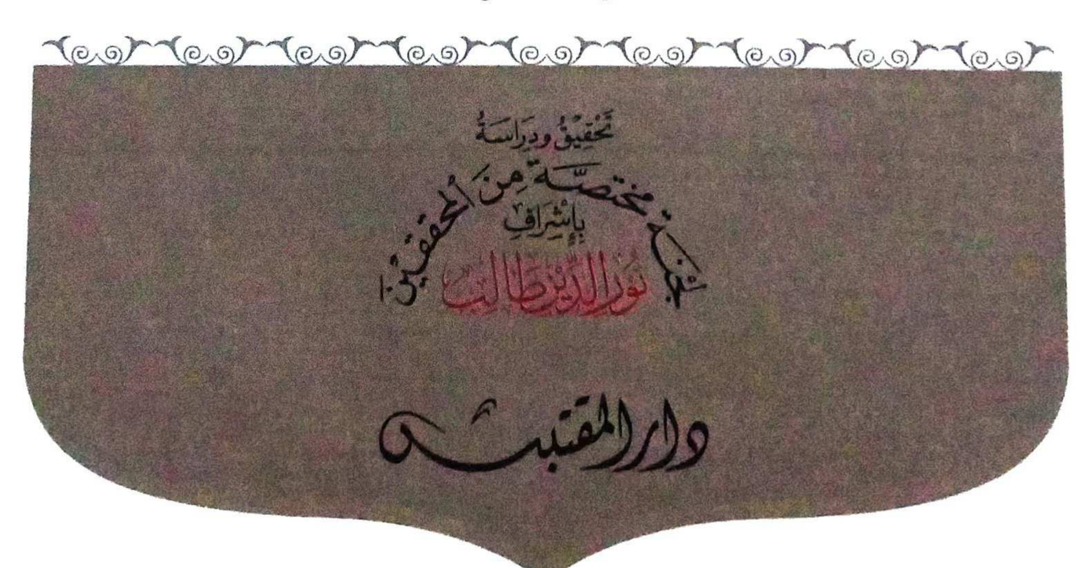
على مذهب أهل السنة والجماعة

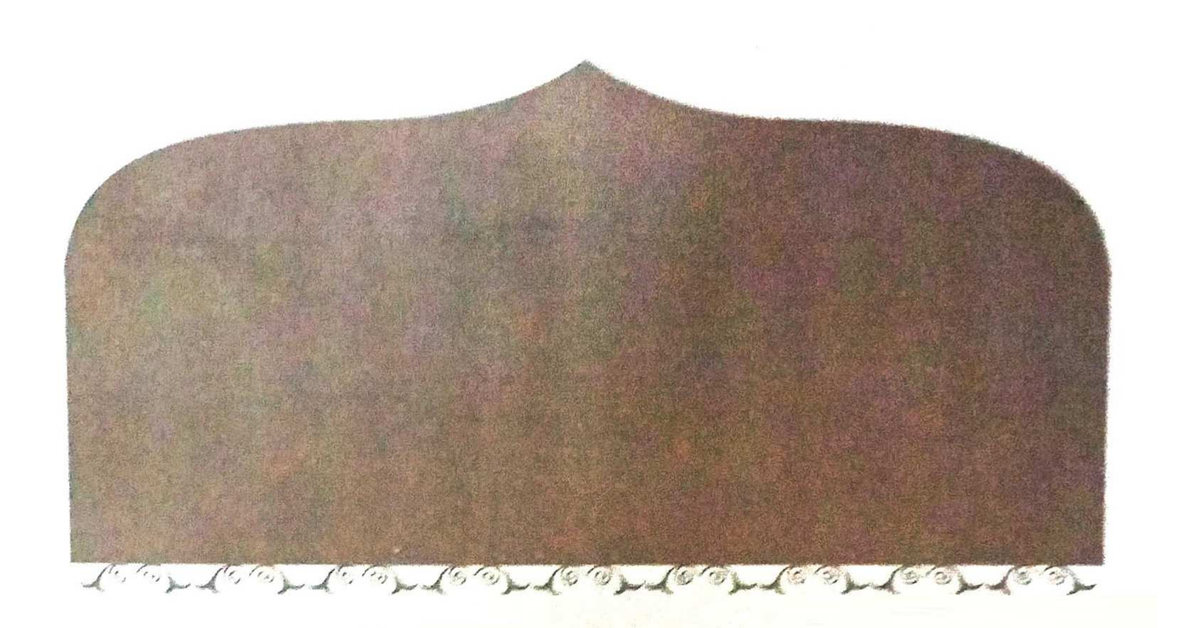
تأليف

الإمام يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي الدمشقي الحنبلي

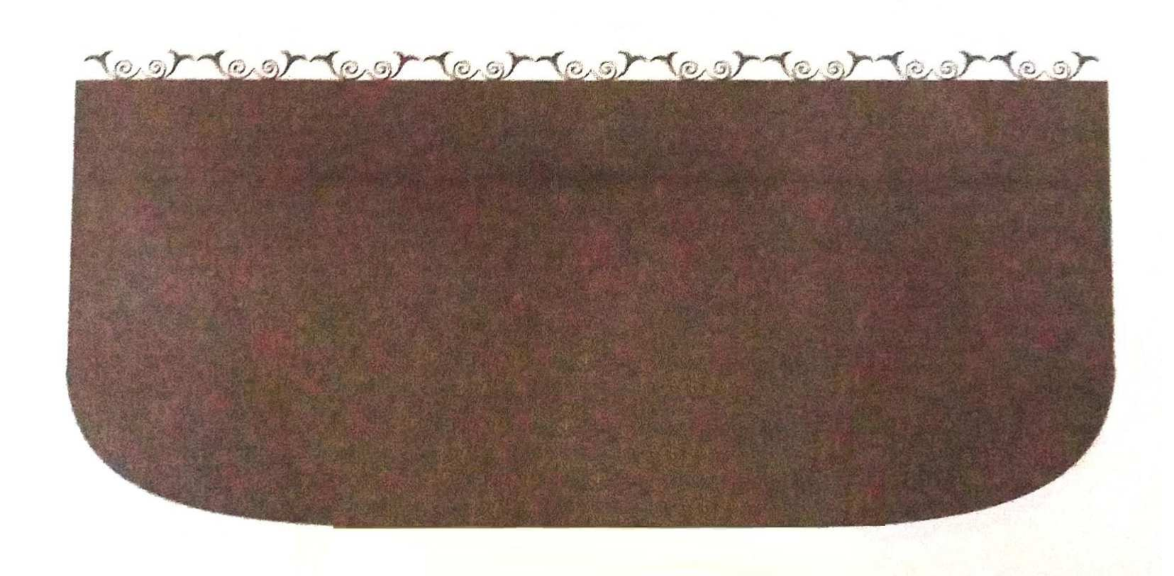
المولود سنة ٨٤١ - والمتوفى سنة ٩٠٩ هـ

رحمه الله تعالى






بسم الله الرحمن الرحيم





مُقَدِّمَةُ التَّحْقِيقِ

الحمدُ لله الذي تقدَّسَتْ ذاتُـه، وتنزَّهَت صِفاتُه، فلا أشباهَ ولا أنداد، ولا صاحبـةَ ولا أولاد، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١]، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَهُ لا شريكَ له، لا في الذَّات ولا في الصِّفَات، وأشهدُ أن نبيَّنا محمداً عبدُه ورسولُه المُؤيَّدُ بالمُعجزات، صلَّى عليه الله وعلى آلِه وأصحابـِه ذوي المفاخرِ والمَآثِر والمَكْرُمَات، ما دامتِ الأرضُ والسَّمَاوات.

أمّا بعـد:

فإنَّ أجلَّ العُلـومَ وأعلاها، وأفضلَ مطلوبٍ بينهـا وأغلاهـا، وأهمَّها تحصيلاً وأَوْلاها، علمُ أصول الـدِّين الذي يُعنـى بمعرفـة الله ﷻ، التي هي بُغْيَةُ كُلِّ راغب، ومأمولُ كُلِّ باحثٍ وطالب.

ومعرفةُ الله ﷻ تتضمَّنُ العلمَ بصفاتِ الله ﷻ وأسمائِه، ومعرفةَ ما يجبُ أن يُثْبَتَ له، وما يجبُ أن يُنْفَى عنه.

كما يُعْنى هذا العلمُ بمعرفة الرُّسُل، والصِّفات الواجبة لهم، وما يجوزُ في حقِّهم، وما يستحيلُ عليهم.

وبالجملة هو علمٌ يهدفُ إلى إثبات العقائد الدِّينية بأدلَّـة يقينيـة نقْليـة

وعقليَّة، وقد سُمِّي بمُسَمَّيات شتَّى، منها: علمُ التَّوحيد، وعلمُ الكلام، وعلمُ الذَّات والصِّفات، وعلمُ العقيـدة، وغير ذلك من مُسَمَّيات مَفادُها ومُؤدَّاها واحدٌ.

هذا؛ وإنَّ كتابَ «تُحْفة الوُصُول إلى علم الأُصُول على مذهب أهل السُّنَّة والجماعة» رسالـةٌ وجيزةٌ خطَّها يراعُ الإمام الجليلِ، وشيخ الحنابلة في الشَّام بـل في عَصْرِه يوسف بن عبـد الهادي، الشَّهير بابن المِبْرَد، تبحث في علم أصول الدِّين، أو العقيدة الإسلامية، وبالتحديد في عقيدة أهل الأثـر، وهو باختصار مَعْلَمـةٌ لأقوالِ إمام أهل السُّنَّـة الإمام المُبجَّل أبي عبدالله أحمدَ بنِ حنبل، وروايَاتِه في مسائلِ العقيدة، ولكنَّه أراده كتابـاً مختصراً، فجرَّده من النِّقَاش ومطارحة الأدلَّة إلا نادراً، وذلك حين تتضمن الرواية عن الإمام دليلاً، فإنَّهُ يذكرُه، أو يكون النصُّ الشرعيُّ هو موضعَ الكلام.

لم يذكر المؤلفُ رحمه الله تعالى في دِيباجَةِ كتابِـه الاسْمَ العَلَمِيَّ للكتاب، وإنَّما قال: (**فهذا مختصرٌ في أُصُول الدِّين**)، لكن وُجِد على غلاف النُّسخـة الخطِّية المُعتمدة في التَّحقيق بخطِّ المؤلِّف: (كتابُ «**تُحْفة الوُصول إلى علم الأُصُول على مذهب أهلِ السُّنَّة والجَماعة**»، **جمع كاتبِـه يوسفَ بن حسن بن** أحمدَ بن حسن بن عبد الهادي المقدسيِّ الحنبليِّ).

أما منهجه في تأليف كتابـه؛ فقط جعل رحمـه الله تعالى الأصلَ عنده ما رُوي من أقوالٍ ورِوَاياتٍ عن الإمام أحمدَ، **فإن كان في الباب روايةٌ واحدةٌ** عنه؛ ذكَر المسألة بصيغة الجزم، وإن كان في المسألة رواياتٌ عنه؛ **يذكرُ ذلك** الاختلافَ، ويذكـرُ بعدَها اختياراتِ الأصحاب من أئمَّة المذهب، ورُبَّما صرَّح بالتَّرجيح أحياناً.

أما مصادره؛ فقد اعتمد المؤلِّفُ في كتابه هـذا بالدَّرَجة الأُولى على أقوال الإمام أحمدَ؛ ككتاب: «الرَّدُّ على الزَّنادقة والجَهْميَّة»، و«أصول السُّنَّة» رواية عُبْدُوس بن مالك العَطَّار عنهُ، و«رسالة الإصْطَخْري»، و«رسالة الإمام إلى مُسَدَّد بن مُسَرْهَد»، وغيرها من الرَّسَائل والمرويَّات التي رواها أصحابُ الإمام وتلامذتُه وأولادُه؛ كعبدِالله وصالحِ ولدَيه، وحَنْبل ابن عمِّه، والمرُّوذي، والميموني، وابنُ شَاقْلا، وحَرْبٌ الكَرْماني، وتلامذتُهم مِنْ بعدهم.

المصدر الثاني: كما استقى المؤلِّفُ من رواياتِ الأصحاب عن الإمام ومن كتبُ ومؤلَّفاتُ واختياراتُ أئمَّة المذهب؛ ككتُب أبي محمد البَرْبَهاريِّ، وخاصَّةً: «شرح أُصُول السُّنَّة»، فهو ينقلُ منه النُّصُوصَ بالحَرْف، وكتب أبي الحسن التَّمِيميِّ، وابنِه أبي الفضل، وابن ابنه رزق الله، وأبي الفرج الشِّيرَازي، وابن بَطَّةَ العُكْبَرِيِّ؛ مثل: «الإبانة»، وابن حامد، والقاضي أبي يعلى؛ مثل «المعتمد»، والقاضي أبي يعلى الصغير، وأبي الوَفاء ابن عقيل؛ مثل «الإرشاد»، وأبي الخَطَّاب، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وهو يُعبـِّرُ عنه بأبي العبَّاس، وليس في الرِّسالة نقولٌ صريحةٌ عمَّن هو بعد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهُ الله.

كمـا أخـذ عن كتبُ غير الحنابلة، واعتمادُ المؤلِّف عليها قليلٌ جدًّا، بل نادرٌ.

هذا؛ وقد تمَّ الاعتماد في تحقيق هذا السفر الجليل على النسخة الخطية التي خطَّها الإمام يوسف بن عبد الهادي بيده، وهي من محفوظات دار الكتب الظاهرية بدمشق، وهذا وصفها:

تقع النسخة في (١٨) ورقة، في الورقة وجهان، ومتوسط عدد سطور

كل وجه (٢٢) سطراً تقريباً، وهي نسخة تامة بخطِّ مؤلفها المعروف بغرابة الشكل، وقلة الإعجام، وصعوبة القراءة.

جاء على غلافها اسم الكتاب واسم المؤلف بخطِّه.

وجاء في خاتمتها: (وفرغ منه مؤلفه يوسفُ بنُ حسنِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ الهادي نهارَ الخميس من شهر شعبانَ، سنة خمس وستين وثمان مئة بالصالحية بالسهم الأعلى، والحمدُ لله وحدَه على كل حال).

* هذا؛ وقد تمَّ تحقيق الكتاب وفق الخطة التالية:

١ ـ نسخ الأصل المخطوط بالاعتماد على النسخة الخطية لمكتبة الظاهرية ـ والمشار لها بالأصل ـ وهي بخطِّ المؤلف المعروف بالغرابة وقلة الإعجام، وعسر القراءة، وذلك بحسب رسم وقواعد الإملاء الحديثة.

٢ ـ معارضة المنسوخ بالمخطوط؛ للتأكد من صحة النص وسلامته.

٣ ـ العناية بضبط النص وتفصيله وتزيينه بعلامات الترقيم التي تساعد على الفهم.

٤ ـ عزو الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية، وجعلها بين معكوفتين في صلب النص، وجعلها برسم المصحف الشريف.

٥ ـ تخريج الأحاديث النبوية، وعزوها إلى مصادرها من كتب السنة.

٦ ـ ترجمة الأعلام غير المشهورة الواردة في الكتاب ترجمة موجزة.

٧ ـ التعليق على النص بما يخدمه، ويعين القارئ على فهمه.

٨ ـ توثيق النقول، وعزوها إلى مصادرها إن وجدت، أو الإحالة على مَنْ ذكرها.

٩ ـ كتابة مقدمة للكتاب تشتمل على ترجمة المؤلف رحمه الله تعالى، ومن ثم دراسة للكتاب ومنهج المؤلف فيه، وأهميته، وبيان ما يؤخذ عليه.

١٠ ـ تذييل الكتاب بالفهارس العلمية التالية:

١ ـ فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.

٣ ـ فهرس الأعلام.

٤ ـ فهرس الموضوعات.

وفي الختام: أدعو الله تعالى أن يجعل هذا الكتاب ـ تحقيقاً ونشراً وفائدةً ـ في ميزان حسنات الأخ الفاضل، وطالب العلم العامل، الشيخ الفقيه المتأصل **محمد رشاد شمس**، تقبَّله الله في علِّيين، وحشره مع الأنبياء والصدِّيقين، والشهداء والصالحين، والذي قضى نحبه في الغوطة الشرقية في بلدة زملكا، وذلك في «حادثة الكيماوي» المشهورة[1] ـ والتي راح ضحيَّتها مئات الخلق من الرجال والنساء والأطفال، وكانت واقعةً عظيمةً، ومشهداً أسيفاً أليماً ـ صُبح الأربعاء الحادي والعشرين من شهر آب/ أغسطس، سنة (٢٠١٣هـ)، وكان ممن نالتُهُ هذا الأخُ الفاضلُ، الذي عمل معنا في الفريق العلمي لدار النوادر لمدة خمس سنوات، وكان أحد أفراد اللجنة العلمية لتحقيق موسوعة شروح السنة النبوية، فاستُشْهِدَ ـ فيما نحسبه والله حسبه ـ **هو وزوجه وأولاده جميعاً**، فلم يبق من أسرته أحد، تقبَّلهم الله تعالى، **وانتقم ممن ظلمهم وآذاهم**،

---

(١) انظر تفاصيل هذه الحادثة في موقع ويكيبيديا ـ الموسوعة الحرة ـ تحت عنوان: «الهجوم الكيميائي على الغوطة»، فثمة تفاصيل كثيرة فيه.

وفرَّج الله عن بلاد الشام، وبخاصة غوطتها المباركة كلَّ همٍّ وغمٍّ وضيق وبلاء، ورفع عنها الظلم، وأهلك فيها الظالمين، وجعلهم عبرةً للمعتبرين.

وإنما أطلتُ في نَعْي هذا الأخ الفاضل لأنه عمل بهذا الكتاب مقابلةً وتحشية وتحقيقاً، وكان له فيه جهد واضح، وثمرات طيبة، وفرغ من عمله فيه سنة (١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٩م)، وبقي الكتاب قيد المراجعة والتأمل حتى كتابة هذه السطور سنة (١٤٣٩ ـ ٢٠١٧م).

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله الذي تتمُّ بنعمتِه الصَّالحات.

نور الدين طالب

١٢/ ربيع الأول/ ١٤٣٥هـ

١٣/ ١/ ٢٠١٤

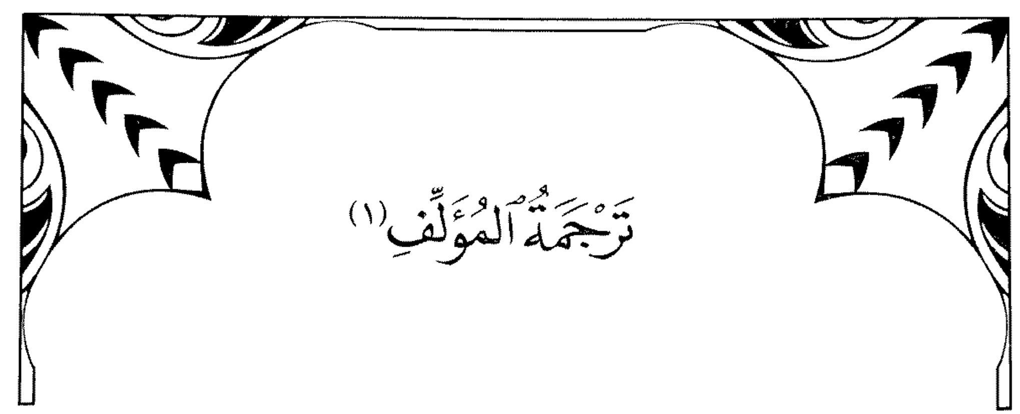
ثم أعاد النظر فيه في

٢١/ صفر/ ١٤٣٩هـ

١٠/ ١١/ ٢٠١٧م

❐ ❐ ❐





تَرْجَمَةُ المُؤَلِّفِ(١)

* اسمُه ونسبُه :

هو الإمامُ الفقيهُ الأُصوليُّ النظَّارُ جمالُ الدِّين أبو المحاسن يوسفُ بنُ حَسَن بن أحمدَ بن حسنِ بن أحمدَ بن عبد الهادي بن قُدَامةَ، القُرَشيُّ العُمَرِيُّ، الدِّمَشقِيُّ الصَّالحيُّ، المعروف بابن المِبْرَد، والمِبْرَدُ وِزَان: مِنْبَر، لقبٌ لُقِّبَ به جدُّه أحمدُ؛ لخُشُونةٍ في يده، وقيل: لقُوَّته.

وينتهي نسبه إلى سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، فمن هنا كان في نسبته العُمَري.

* * *

(١) انظر ترجمته في: «السحب الوابلة» لابن حميد (٣/ ١١٦٦)، و«النعت الأكمل» للغزي (ص: ٦٨)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٨/ ٤٣)، و«مختصر طبقات الحنابلة» للشطي (ص: ٧٤)، و«فهرس الفهارس» للكتاني (٢/ ١١٤١)، و«مقدمة ثمار المقاصد» للدكتور أسعد طلس، و«الإمام يوسف بن عبد الهادي الحنبلي وأثره في الفقه الإسلامي» للدكتور محمد عثمان شبير، و«الإمام يوسف بن عبد الهادي وآثاره الفقهية» للدكتور صفوت عبد الهادي، طبعة دار النوادر، ومقدمة «الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي» للدكتور رضوان مختار غريبة، ومقدمات مجموعته السابقة.

* ولادتُه:

اختلفت الأقوالُ في تاريخ ولادة المترجم رحمه الله تعالى، فالسَّخاوي يقول: في سنة بضع وأربعين وثمان مئة، وابنُ الغَزِّي في «النَّعْت الأكمل» قرَّر أنَّها سنةَ إحدى وأربعين وثمان مئة (٨٤١هـ)، ومثله ذكر الشَّطِّي في «مختصر طبقات الحنابلة»، وابن العماد الحنبلي ذكر أنها في غرة محرم سنة (٨٤٠هـ)، وكذلك قال ابن طولون، وتابعه كل من صاحب «فهرس الفهارس»، «والأعلام».

وولادته كانت في صالحية دمشق في السَّهْم الأعلى.

* * *

* نشأته وطلبه للعلم:

نشأ المترجَمُ رحمه الله تعالى في بيئة عِلميَّة في كَنَفِ أُسْرة مشهورة بالعلم والفقه، فكانت بدايةُ التلقِّي والطلب على والده وجدِّه، وسمع عليهما الحديث.

وبدأ بحفظ القرآن الكريم، والمتون العلمية التي كان من شأن الطلبة أن تكون أوَّلَ ما يحفظوه ويتلقَّوْه من العلم، فحفظ «المقنع» في الفقه لابن قدامة، و«الطُّوفي» في أصول الفقه، و«ألفية ابن مالك» في النحو، وسمع الحديث على والده البدر (ت: ٨٩٩هـ)، وجدِّه الشِّهاب (ت: ٨٥٦هـ)، والنِّظام ابن مفلح (ت: ٨٧٢هـ)، وخلقٍ كثير، فقرأ «صحيح البخاري»، و«مسند الحميدي»، و«مسند الدارمي»، و«المنتخب» لعبد بن حُميد، وغيرها.

وتفقَّه بالتَّقيِّ ابن قُنْدُس (ت: ٨٦١هـ) صاحب الحاشية الشهير على

كتاب «الفروع»، والتَّقيِّ الجُرَاعيِّ (ت: ٨٨٣هـ)، والعلاء المرداوي (ت: ٨٨٥هـ)، صاحب المؤلفات الشهيرة، وعلى رأسها «الإنصاف».

ثُمَّ انصرفت هِمَّتُه إلى علم الحديث، فأخذ عن غالبِ مشايخ الشَّامِيِّين، وأجاز له خلقٌ كثير.

* * *

*** مشاهير شيوخه:**

للمترجم رحمه الله تعالى كثرة من الشيوخ، منهم:

١ ـ الشيخ الإمام تقي الدِّين الجراعيُّ: أبو بكر بن زيد بن أبي بكر بن زيد بن عمر بن محمود الحسني، الدِّمشقيُّ الصَّالحيُّ، أحدُ أبرز فُقَهاء الحنابلة، وتلميذُ العلامة ابن قُنْدُس (ت: ٨٦١هـ)، والعلامة المرداوي (ت: ٨٨٥هـ)، وصاحب المؤلَّفات الشَّهِيرة في الفقه؛ كـ: «غاية المطلب في معرفة المذهب»، و«التَّرشيح في مسائل التَّرجيح»، وغيرها، توفي في دمشقَ سنةَ (٨٨٣هـ)[1].

٢ ـ الشيخ الإمام تقي الدِّين بن قُنْدُس: أبو بكر بن إبراهيمَ بن قُنْدُس، تقيُّ الدِّين، البَعْليُّ الصَّالحيُّ، سمع التاجَ بن بَرْدِس (ت: ٧٨٦هـ)، وتفقَّه وأخذَ الأُصولَ على ابن العُصَيَّاتي، والعلاء المرداوي، وتقي الدين الجراعي، وغيرهم، له مُشاركاتٌ في الفقه والأُصول، وجملةٌ من المؤلَّفات النَّافعة،

---

(١) انظر ترجمته في: «الضوء اللامع» للسخاوي (١١/ ٣٢)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٧/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨).

منها حاشيةٌ على «المحرر»، وحاشيةٌ على «الفروع» لابن مفلح، توفي سنة (٨٦١هـ)[١].

٣ ـ **الشيخ الإمام علاء الدِّين المرداوي**: أبو الحسن عليُّ بنُ سُلَيمان ابن أحمد المَرْدَاويُّ، السَّعْديُّ الصَّالحيُّ، من أبرز فُقَهاء الحنابلة، أخذ عن ابن قُنْدُس وأبي الفَرَج الطَّرَابلسي، وغيرهم، له جملةٌ من المصنَّفَات النَّافِعة، أبرزُها: كتابُ «الإنصاف في معرفة الرَّاجح من الخلاف»، و«التنقيح المُشْبع في تحرير أحكام المُقْنِع»، تُوفِّي سنةَ (٨٨٥هـ)[٢].

٤ ـ **الشَّيخ الإمام زين الدِّين بن الحَبَّال**: عبدُ الرَّحمن بن إبراهيم بن يوسُفَ الحبَّال، المقرئُ الفقيهُ، أخذ عن ابن ناصر الدِّين، وغيره، ذكر المترجمُ أنَّه قرأ عليه القرآن الكريم، و«المقنع»، و«البخاري»، و«مسلم»، و«أربعين ابن الجزري»، توفي سنة (٨٦٦هـ)[٣].

* * *

*** مشاهير تلاميذه:**

تخرَّج بالمؤلف كثرةٌ كاثرةٌ من التَّلاميذ الذين كانوا أئمَّة عَصْرِهم فيما بعدُ، منهم:

---

(١) انظر ترجمته في: «الضوء اللامع» للسخاوي (١١/ ١٤)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٧/ ٣٠٠).

(٢) انظر ترجمته في: «الضوء اللامع» للسخاوي (٥/ ٢٢٥)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٧/ ٣٤٠).

(٣) انظر ترجمته في: «الضوء اللامع» للسخاوي (٤/ ٤٣)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٧/ ٣١٨).

١ ـ **الشيخ الإمام شمس الدين بن طُولون:** أبو عبدالله محمد بن علي ابن أحمدَ الدِّمَشْقي الصَّالحي الحنفيُّ، من أبرز المؤرِّخين المرموقين، وعالمٌ ذو يدٍ طُولى في العُلوم خاصَّة الفقهَ والتَّراجمَ، أخذ عن جماعـةٍ من العُلَماء منهم المترجم، والقاضي ناصر الدِّين بن زريق، والسِّراج بن الصَّيْرفي، وأبو الفتح المزِّي، وابن النُّعَيمي، وعمُّه الجمال ابن طُولون، وغيرُهم، احتفل بشيخِه في كتابـه «سُكُرْدَان الأخبار»، فترجمه ترجمـةً مُطوَّلة، وأفرد لـه ترجمةً في مجلد ضَخْم سمَّاه: «الهادي إلى ترجمة يوسف بن عبد الهادي»، ومن مصنفاته أيضاً: «القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية»، توفي سنة (٩٥٣هـ)[١].

٢ ـ **الشيخ الإمام شهاب الدِّين المَرْداوي:** أحمد بن محمد الشهير بابن الديوان، الحنبلي، إمـام الجامـع المظفري بسفح جبل قاسيون، أخـذ عـن المترجَم علم الحديث[٢].

٣ ـ **الشيخ الإمام فضل بن عيسى النَّجْدي:** ذكره المترجم في «الجوهر المنضد»، وقال: صاحبنا، قرأ عليَّ «المقنع» وغيره، توفي سنة (٨٨٢هـ)[٣].

٤ ـ **الشيخ الإمام ابن عَطْوة النَّجْدي:** أحمد بن يحيى بن عَطْوة النَّجْدي الدِّمَشقي، قال المترجَم: قرأ عليَّ في الفقـه من «أصول ابن اللحام»، وغير

---

(١) انظر ترجمته في: «الكواكب السائرة» للغزي (٢/ ٥٢)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٨/ ٢٩٨).

(٢) انظر ترجمته في: «النعت الأكمل» (ص: ١٠٦)، و«الكواكب السائرة» (٢/ ٩٧)، كلاهما للغزي، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٨/ ٣٣٩).

(٣) انظر: «الجوهر المنضد» (ص: ١١٢).

ذلك، له مشاركة حسنة، توفي سنة (٩٤٨هـ)[١].

* * *

* **ثناء العلماء عليه:**

١ ـ **قال تلميذه العلامة ابن طولون:** هو الشيخُ الإمامُ، عَلَمُ الأَعْلام، المُحَدِّثُ الرَّحَّالةُ، العَلاَّمةُ الفَهَّامة، العالمُ العاملُ، المتقِنُ الفَاضِـل.

٢ ـ **قال العلامة ابن العماد الحنبلي:** كان إماماً، علامـةً، يغلبُ عليه علمُ الحديث والفقه، ويشاركُ في النَّحْو، والتَّصْريف، والتَّصوُّف، والتَّفْسير، وله مؤلَّفاتٌ كثيرةٌ[٢].

٣ ـ **قال العلامة الشطِّي:** الشيخ الإمام، العالم العلامة، نُخبة المُحدِّثين، عُمْدةُ الحُفَّاظ المُسْندين، بقيَّةُ السَّلف، قُدْوةُ الخَلَف، كـان جبلاً من جبال العلم، عديـمَ النظير في التقرير والتحرير، أعجوبةَ عصره في الفنون، ونادرةَ دَهْره الذي لم تسمح بمثله السِّنون[٣].

٤ ـ **قال الإمام محمد كمال الدِّين الغَزِّي: أجمعـت الأمة على تقدُّمِه** وإمامته، وأطبقت الأئمَّةُ على فضله وجلالته[٤].

* * *

(١) انظر: «الجوهر المنضد» (ص: ١٥).

(٢) انظر: «شذارت الذهب» لابن العماد (٨/ ٤٣).

(٣) انظر: «مختصر طبقات الحنابلة» للشطي (ص: ٤٧).

(٤) انظر: «النعت الأكمل» للغزي (ص: ٦٩).

* مؤلفاته :

١ ـ «معارف الإنعام وفضائل الشهور والأيام»، وقد طبع بدار النوادر سنة (٢٠١١م).

٢ ـ «صب الخمول على مَنْ وصل أذاه إلى الصالحين من أولياء الله»، وقد طبع بدار النوادر سنة (٢٠١١م).

٣ ـ «التخريج الصغير والتحبير الكبير»، وقد طبع بدار النوادر سنة (٢٠١١م).

٤ ـ «ضبط مَنْ غبر»، وقد طبع بدار النوادر سنة (٢٠١١م).

٥ ـ «إيضاح طرق الاستقامة في بيان أحكام الولاية والإمامة»، وقد طبع بدار النوادر سنة (٢٠١١م).

٦ ـ «تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ»، وقد طبع بدار النوادر سنة (٢٠١١م).

٧ ـ «النهاية في اتصال الرواية»، وقد طبع بدار النوادر سنة (٢٠١١م).

٨ ـ «تحفة الوصول إلى علم الأصول»: يعني: أصول الدين، **وهو كتابنا هذا الذي عنينا بتحقيقه والتعليق عليه.**

وغير ذلك من المصنفات المفيدة والفريدة في كل باب.

* * *

*** وفاته :**

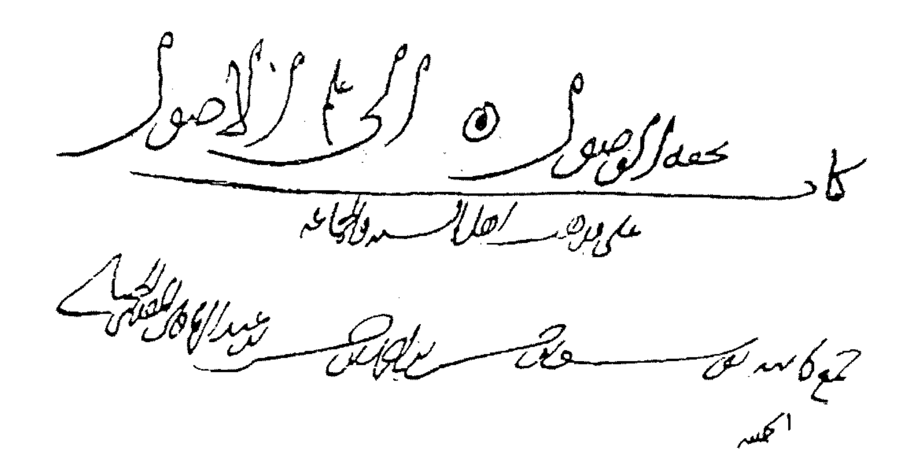
بعد عمر حافل بالعلم والتعليم توفِّي الإمام يوسف بن عبد الهادي، وذلك في صالحية دمشق، في السادس عشر من المحرم من سنة (٩٠٩هـ)،

وصلِّي عليه بجامع الحنابلة، ودفن بسفح جبل قاسيون، رحمه الله تعالى، وجعل الجنة متقلبه ومثواه.

❑ ❑ ❑



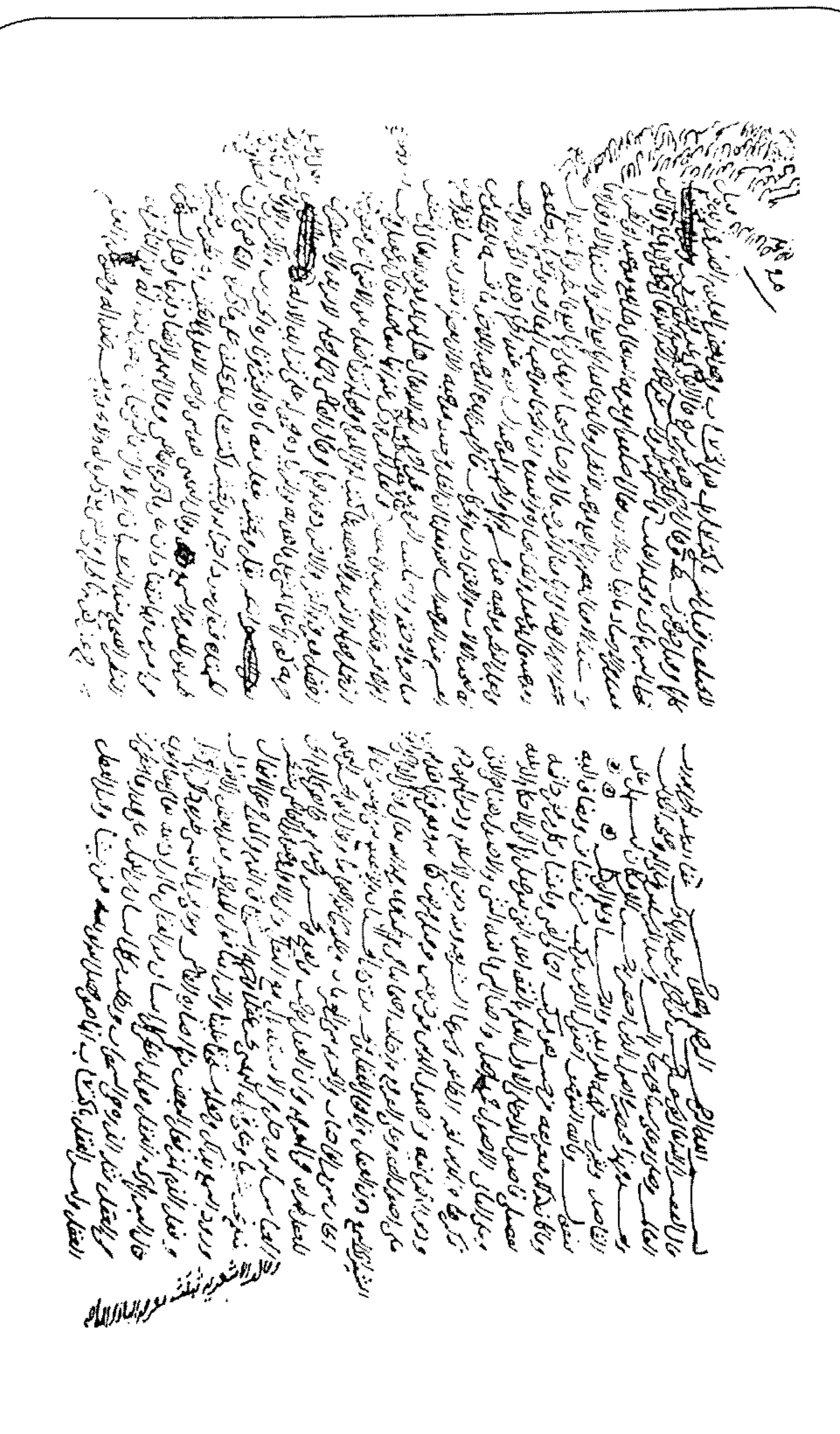
صور المخطوطات



كتاب تحفة الوصول إلى علم الأصول

على مذهب أهل السنة والجماعة

صورة غلاف النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق



صورة اللوحة الأولى من النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق

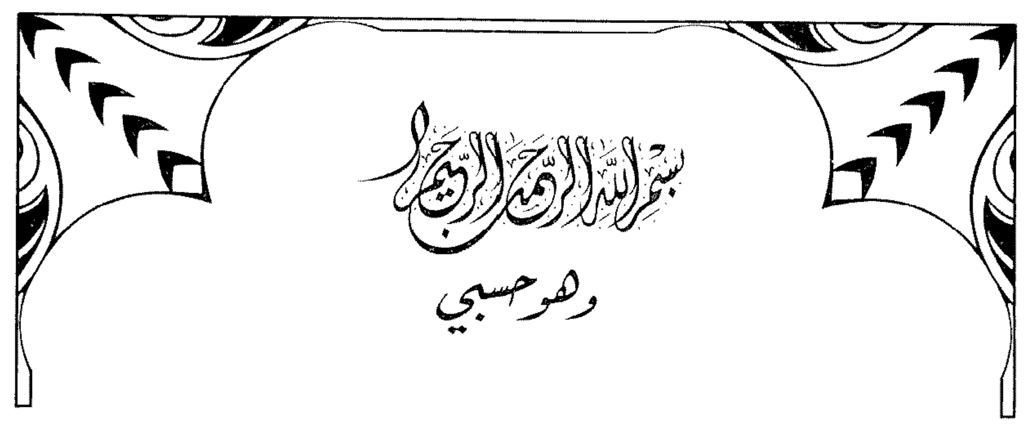
صورة اللوحة الأخيرة من النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق

تحفة الوصول إلى علم الأصول

على مذهب أهل السنة والجماعة

تأليف
الإمام يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي الدمشقي الحنبلي
المولود سنة ٨٤١ - والمتوفى سنة ٩٠٩ هـ
رحمه الله تعالى





قال الفقيرُ إلى الله تعالى يوسفُ بنُ حسنِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ الهادي، عفا الله عنه:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى اللهُ على سيدِنا محمدٍ خاتمِ النبيين، وسيدِ المرسلين، وعلى آله وصحبِه أجمعين.

وبعد:

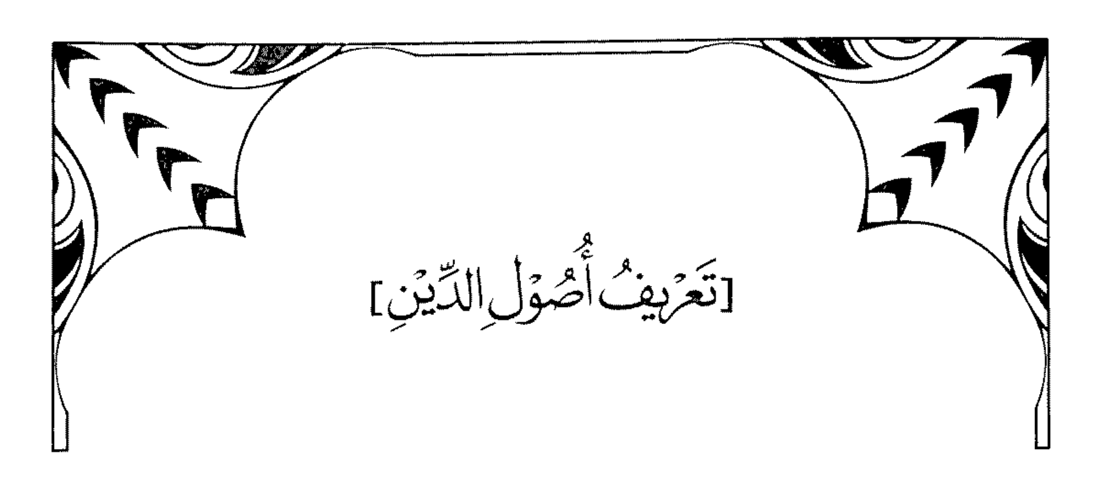
فهذا مختصرٌ في أصول الدِّين، اختصرتُه حسبَ الإمكان؛ ليسهُل على القاصِد، ويقرب فهمه للرَّائِد[1]، واللهُ حسبُنا ونعمَ الوكيل.

فنقول، وبالله التوفيق:

❑❑❑

---

(١) الرائد: هو الذي يُرسَل في طلب الكلأ، يقال في المثَل: لا يَكذب الرائدُ أهلَه، وراد الشيء يرود؛ أي: جاء وذهب، والرائد: يد الرَّحَى، وهو العُود الذي يقبض عليه الطاحن إذا أداره، ورياد الإبل: اختلافها في المرعى مقبلةً ومدبرةً، انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: رود).
والظاهر أن مراد المؤلِّف هنا المُحاوِل لفهم هذا العلم، والمُعاني له؛ لأنه يذهب ويجيء في محاولة علْمه وفَهْمه.



[تَعْرِيفُ أُصُولِ الدِّينِ]

أصولُ الدين مركَّبٌ من مضافٍ ومضافٍ إليه، وما كان كذلك فتعريفُه من حيثُ هو مركَّبٌ إجماليٌّ لفظيٌّ، وباعتبار كلٍّ من مفرداتِه تفصيليٌّ.

فأصول الدين على الأول: العلمُ بالقواعد التي يُتوصَّل بها إلى الأحكام الدينية.

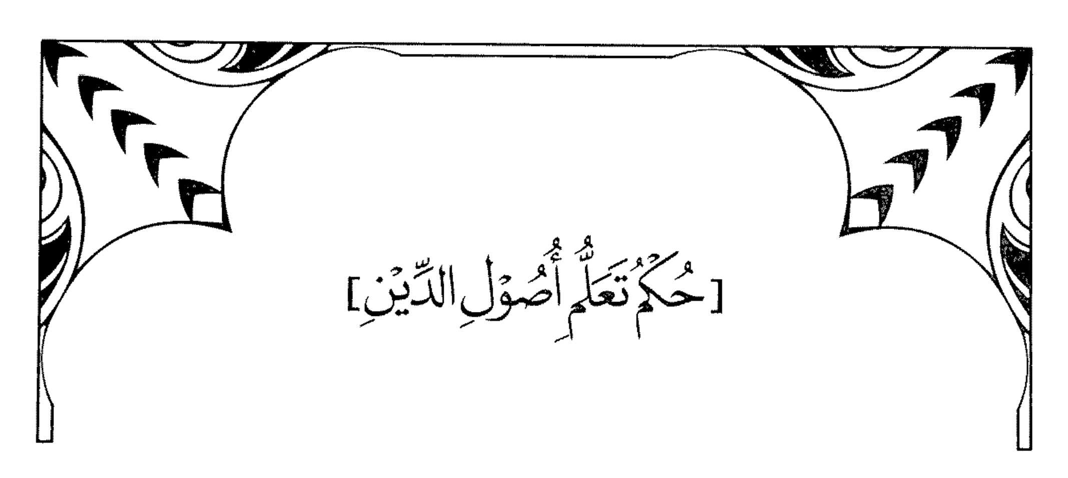
وعلى الثاني: الأصولُ: جمعُ أَصْل، وأصلُ الشيء: ما منه الشيءُ[1]، والأُصول هنا هي الآتي ذكرها.

والدين لغةً: الطاعةُ، وشرعاً: الشريعةُ، ومنه: دينُ الإسلام، ودينُ اليهودية، ودينُ النصرانية.

❐ ❐ ❐

---

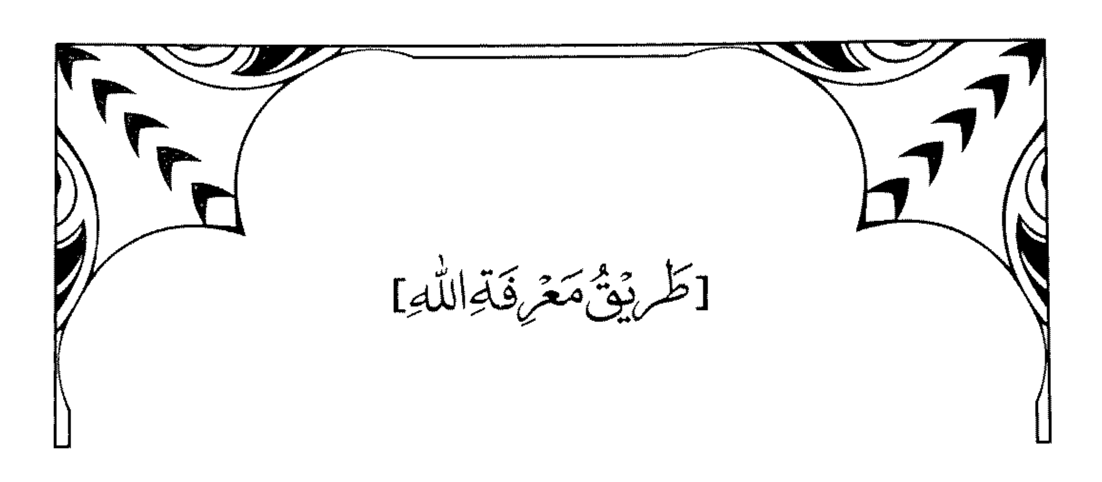
(١) وعرف بأنه ما يبنى عليه غيره، وهو تعريف أكثر الأصوليين، وقيل فيه: ما استند الشيء في وجوده إليه، انظر: «شرح غاية السول إلى علم الأصول» للمصنف (ص: ٨٣).



[حُكْمُ تَعَلُّمِ أُصُولِ الدِّيْنِ]

وأصولُ الدين فرضُ عينٍ، وقيل: فرضُ كفايةٍ، ومعرفتُها مقدَّمةٌ على أصول الفقه، وعلى الفروع.

❐ ❐ ❐



[طَرِيقُ مَعْرِفَةِ اللهِ]

واختلف أصحابنا في طريق معرفة الله تعالى:

فقال القاضي[1]، وأبو الفرج الشيرازي[2]: السمع دون العقل[3]، ولا مجالَ للعقل في تحسينِ شيءٍ من المُحسَّنات، ولا تقبيح شيءٍ من

---

(١) هو عند الإطلاق القاضي أَبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أَحمد البغدادي الفراء، ويقال: ابن الفراء، رئيس الطبقة المتوسطة من علماء المذهب، كان عالم زمانه، وفريد عصره، ونسيج وحده، وقريع دهره، وكان له في الأصول والفروع القدم العالي، تتلمذ لابن حامد، وسمع من جماعة عن البغوي، وله تصانيف كثيرة في أصول الدين والفقه، عدَّ منها جملةً ولدُه في «الطبقات»، توفي سنة (٤٥٨هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٩٣)، و«المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد» للشيخ بكر أبو زيد (ص: ١٨٨).

(٢) هو أبو الفرج عبد الواحد بن محمد الشيرازي المعروف بالمقدسي، من كبار أئمة الإسلام، سمع من شيخ الإسلام أبي عثمان الصابوني، وصحب القاضي أبا يعلى ببغداد عدة سنين، وله تصنيف في الفقه والوعظ والأصول، انتقل إلى دمشق فانتشر فيها المذهب، وتخرج به الأصحاب، وتوفي بها سنة (٤٠٦هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٤٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٥١).

(٣) انظر: «التبصرة في أصول الدين» للشيرازي (ص: ٢٣).

المقبوحات[1]، ولا إيجابِ شيءٍ من الواجبات، ولا تحريمِ شيءٍ من المحرَّمات، وعليه جماعةُ أصحابنا[2].

وقال أبـو الحسنِ التميميُّ[3]: للعقل طريقٌ في المعرفـة، وإن العقل يوجِب، ويقبِّـح، ويحسِّن، ويحرِّمُ[4].

---

(١) يطلق الحسن والقبح على ثلاثة معانٍ بثلاثة اعتبارات:

الأول: موافقة الطبع ومنافرته؛ كحسن اللـذة، وقبح الألـم.

الثاني: صفـة الكمال والنقص؛ كحسن الكرم وقبح البخل.

والثالث: كون الفعل متعلق المدح والذم عاجلاً، والثواب والعقاب آجلاً.

والأولان عقليان ـ أي: يدركهما العقل مستقلاً ـ باتفاق، والثالث هو محل الخلاف، انظر: «التحبير شرح التحرير» (٢/ ٧١٥، ٧١٦).

(٢) انظر: «العـدة» للقـاضي أبي يعلـى (٤/ ١٢٤٨)، و«الكوكـب المنير» للفتوحي (١/ ٣٠٠)، و«شرح مختصر الروضة» للطوفي (١/ ٤٠٢)، وقد تعلق بعض هؤلاء الأصحاب بنص الإمام أحمد في رواية عبدوس العطار عنه: ليس في السنة قياسٌ، ولا تُضرب لهـا أمثالٌ، ولا تدرك بالعقل، وإنمـا هـو الاتباع، وقـد اعترض أبـو الخطاب على هذا الاستدلال.

(٣) هـو عبـد العزيز بن الحارث بن أسد، أبـو الحسن التميمي، من أئمـة المذهب، صحب أبـا القاسم الخرقي، وأبـا بكر عبد العزيز، وصنف في الأصول والفروع والفرائض، صحبـه القاضيان أبـو علي بن أبي موسى، وأبـو الحسين بن هرمز، وكـان لـه أولاد: أبـو الفضل وأبـو الفرج وغيرهما، توفي سنة (٣٧١هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٣٩).

(٤) ذكره عنه أبو الوفاء بن عقيل في «الواضح في أصول الفقه» (١/ ١٢)، وأشار إلى توهينه بقوله: على ما حكي عنه، وقد اختار هذا القول من الحنابلة أبو الخطاب =

وظاهر كلام أبي العباس[1] له مدخَلٌ في الاستدلال مع النَّقل[2].

وقال الأشعرية: ثبتتْ معرفةُ الباري بهما.

وعلى الأول ـ وهو قولُ القاضي ـ شُكرُ المُنعِم يجب شرعاً، وعلى قولِ التميميِّ يجبُ عقلاً، وجهه: استحقاقُ الذمِّ والمدحِ على الأفعال [قبل] ورودِ السمع بذلك، وجعله مستحقًّا علينا، وإلزامنا قولَ المدح لمن فعل بعض الأفعال، وفعلَ الذمِّ لمن فعل البعضَ منها، اختاره القاضي، وعلى قول التميمي: طريقُ ذلك فقط العقل[3].

* * *

= في «التمهيد في أصول الفقه» (٤/ ٢٩٥)، واختاره شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٨/ ٣٠٩)، وابن القيم في «مدارج السالكين» (١/ ٢٣٠)، والحنفية كما في «التوضيح» لصدر الشريعة المحبوبي (ص: ٢٢٣)، والمعتزلة كما في «المعتمد» لأبي الحسين البصري (١/ ٣٦٤)، والكرامية، انظر: «التحبير شرح التحرير» (٢/ ٧١٩).

(١) هو شيخ الإسلام الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، علم من أعلام العلم والجهاد والدعوة إلى الإسلام، قال ابن رجب: «وشهرته تغني عن الإطناب في ذكره»، له رسائل وفتاوى كثيرة جمعها الشيخ عبد الرحمن بن قاسم النجدي، وله «منهاج السنة» في الرد على أهل البدع، وغيره من المؤلفات البديعة، توفي سنة (٧٢٨هـ)، انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٨٧)، و«الدرر الكامنة» (١/ ١٥٤).

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٤/ ١١٦).

(٣) انظر: «التمهيد» لأبي الخطاب (٤/ ٢٩٦)، و«غاية السول» لابن عبد الهادي (ص: ١٤٩).

[هل العقل مكتسب، وهل يتفاوت، وأين محله؟]

قال البَرْبَهاريُّ[1]: العقل مولد، أُعطي كلُّ إنسان من العقل ما أراده الله تعالى، يتفاوتون في العقل مثلَ الذرَّةِ في السماوات، ويُطلب من كلِّ إنسانٍ من العمل على قدرِ ما أُعطي من العقلِ، وليس العقلُ باكتساب، إنما هو فضلُ الله يؤتيه مَنْ يشاء[2].

وقيل: العقلُ لا يختلف[3].

---

(١) هو أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري، شيخ الحنابلة في عصره، القدوة الإمام، صحب جماعة من أصحاب الإمام أحمد كالمَرُّوذِي، وسهل التستري، كان من أشد المنكرين على المبتدعة، له «شرح السنة» في العقيدة، توفي سنة (٣٢٩هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٩٠).

(٢) انظر: «شرح السنة» للبربهاري (ص: ٣٧)، وفيه: العقل مولودٌ.

(٣) وهذا القول منقول عن الأشاعرة والمعتزلة وعن ابن عقيل، ينبغي التفريق بين نوعين من العقل على ما ذكره البعض، النوع الأول: العقل الغريزي، وهو العقل الحقيقي، وله حدٌّ يتعلق به التكليف، وهذا لا يختلف بالزيادة ولا بالنقصان، وبه يمتاز الإنسان عن سائر الحيوانات، والنوع الثاني: العقل المكتسب، وهو نتيجة العقل الغريزي، وهو نهاية المعرفة وصحة السياسة وإصابة الفكرة، فهو الخبرة التي تنال من إعمال العقل الغريزي، وليس لهذا النوع حدٌّ، فهو يتفاوت تفاوتاً كبيراً؛ لأنه ينمو إن استعمل، وينقص إن أهمل، وهذا ما يعيد الخلاف إلى اللفظي، وهو اختيار الطوفي والفتوحي، انظر: «أدب الدنيا والدين» (ص: ٣)، و«الكوكب المنير» (١/ ٨٦)، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية معنى آخر للعقل يمكن أن يسمى العقل العملي، فقال: لفظ العقل يطلق على العمل بالعلم، =

وقيل: هو اكتساب.

وهو بعضُ العلوم الضرورية[1]، قاله القاضي[2]، وقيل: كلُّها، وقيل: جوهر بسيط[3].

وقال أحمد: هو غريزة[4].

قال القاضي: غير مكتسَب[5]؛ كقول البربهاري.

= انظر: «بغية المرتاد» (ص: ٢٥٠).

(١) ينقسم علم المخلوقين إلى نوعين: النوع الأول: علم ضروريٌّ، وهو ما لا يحتاج إلى نظرٍ واستدلال، أو هو كل علم محدث لا يجوز ورود الشك عليه، ويلزم نفس المخلوق، أو ما لا يمكنه الخروج عنه؛ كالعلم باستحالة اجتماع الضدين، والنوع الثاني: علم نظري أو مكتسب، وهو ما يحتاج إلى نظرٍ واستدلال، أو ما يجوز ورود الشك عليه؛ كالعلم بأن للكون خالقاً، انظر: «العدة» لأبي يعلى (١/ ٢٥، ٢٦)، و«إيضاح المبهم في شرح معاني السلم» للدمنهوري (ص: ٢٤).

(٢) انظر: «العدة» (١/ ٨٣)، و«المعتمد» (ص: ١٠١)، وكذلك قال أبو الوفاء بن عقيل في «الواضح في أصول الفقه» (١/ ٩) نسخة جورج مقدسي، وقد أقام الأدلة على ما قال وردَّ الأقوال الأخرى، وهو قول الجمهور من المتكلمين.

(٣) الجوهر: هو الموجود القائم بنفسه، أو المتحيز بالذات، ويقابله العَرَض، ويطلق الجوهر ويراد به الموجود الذي يتركب منه ومن غيره الجسم، وهذا معنى وصفه بالبسيط في كلام المصنف؛ يعني: أنه متحيز ليس بمركب، فليس جسماً، انظر: «الكليات» لأبي البقاء الكفوي (٢/ ١٦١).

(٤) أي: أنه خلقه الله ابتداءً وليس باكتساب العبد، وقد رواه عنه إبراهيم الحربي، انظر: «العدة» (١/ ٨٥)، و«الكوكب المنير» للفتوحي (١/ ٨٠).

(٥) انظر: «العدة» (١/ ٨٧).

ومحلُّه القلبُ، قاله أبـو الحسن التميميُّ والقـاضي[1].

وأشهرُ الروايتين عن أحمدَ رحمه الله تعالى: هو في الدِّماغ[2].

وقال أبو الحسن التميميُّ: ليس بجسمٍ ولا عَرَضٍ، وإنما هـو نور في القلب[3].

وقال البربهاري: ليس بجسمٍ ولا عرضٍ، إنما[4] هـو فضلُ الله يؤتيـه من يشاء[5].

* * *

[معرفة الله ضرورية أم نظرية؟]

وقال ابنُ عقيل[6] في «الإرشاد» ما يُقارب الأول، فقال: اختلفوا فـي

---

(١) انظر: «العدة» (١/ ٨٩).

(٢) قال القاضي في «العدة» (١/ ٨٩): ومن الناس من قال: هو في الدماغ، وقد نصَّ أحمد رحمه الله على مثل هذا القول فيمـا ذكـره أبـو حفص بن شاهين في الجزء الثاني من «أخبار أحمد».

(٣) انظر: «التمهيـد» للكلوذاني (١/ ٤٤)، و«أصول الفقـه» لابن مفلح (١/ ٣٧)، زاد الأخير: فهو كالعلم.

(٤) غير واضحة في الأصل بسبب الخرم، وتمَّ زيادتها من «شرح السنة».

(٥) الذي في «شرح السنة» للبربهاري: وليس العقل باكتساب، إنما هو فضل من الله، انظر: «شرح السنة» للبربهاري (ص: ٣٧).

(٦) هـو الإمـام المقرئ الفقيـه الأصولي الواعظ علي بن عقيل بن محمـد بن عقيـل البغدادي الحنبلي، الشهير بأبي الوفاء، العلامة البحر، المتكلم، صاحب التصانيف، تفقه على أبي يعلى وأبي محمد التميمي، كان من أذكياء العالم، نسب إليه كلام =

معرفة الله تعالى، هل تقع موهبةً، أو نظراً واستدلالاً؟ فقال بعضُهم[1]: إنها تقع موهبةً لا نَظَراً[2]، وقال ابنُ حامد[3]: إنها تقع نظراً

= يفيد الميل إلى مذهب المعتزلة، وذكر رجوعه عنه، له مؤلف كبير يقال: إنه في أكثر من (٤٠٠) مجلد، سماه: «الفنون»، وله «الواضح في أصول الفقه»، و«الفصول» في الفقه، و«الإرشاد في أصول الدين»، توفي سنة (٥١٣هـ)، انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ١٤٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٤٤٣).

(١) وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، واستدلَّ عليه بحديث: «كل مولود يولد على الفطرة»، وحديث: «يقول الله تعالى: إني خلقت عبادي حنفاء»، كما في «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٤٥٤)، وقد قال (٤/ ٨٢): فهكذا عامة المؤمنين: إذا حصل أحدهم في سن التمييز يحصل له من الأسباب التي توجب معرفته بالله وبرسوله ما يحصل بها في نفسه علمٌ ضروري ويقين قوي؛ كحصول الإرادة لمن علم ما يريد فعله، ثم كثير من أهل الكلام يلبسون عليه ما حصل له ويشككونه فيه، كما أن كثيراً من الفقهاء يلبسون على المريد الناوي ما حصل له ويشككونه فيه، قال الشيخ جمال الدين القاسمي في «دلائل التوحيد» (ص: ١٨٨): اعلم أن للمتكلمين مذهبين معروفين ـ يعني في أن معرفة الله ضرورية أم نظرية ـ وقد حاول كثير الجمع بينهما، فقال بعضهم: إن المسألة ضرورية في الحقيقة لا تحتاج إلى النظر، وإنما تحتاج إلى إصلاحها، وإلى مذكر يوقظ من سنة الغفلة عنها، كتذكر الموت الذي تقع الغفلة عنه وهو ضروري، حتى قال تعالى في مخاطبة العقلاء: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥].

(٢) وممن اختار أن معرفة الله ضرورية الحافظُ في «فتح الباري» (١٣/ ٣٤٩)، ونقل ذلك عن أبي جعفر السمناني من رؤوس الأشاعرة.

(٣) هو الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي الحنبلي، شيخ الحنابلة ومفتيهم، =

واستدلالاً[1]، وقد أومأ أحمدُ إلى هذا في أنها فعاله الموجبة[2].

قال: واختار شيخُنا أبو يعلى: أنها تقع بالنظر والاستدلال، لا موهبة[3].

قال ابنُ عقيلٍ[4]: والذي أختارُه وأعتقدُه أن الله سبحانه وهبَ المعارفَ وقسمَها بينَ خلقه، وجعل النظرَ موهبةَ مَنْ قَسَم له بها، وأظهر الموهبةَ السابقة

= من أكبر تلامذة أبي بكر غلام الخلال، وهو شيخ القاضي أبي يعلى، كان يسمى الوراق؛ لأنه كان يقتات بالنسخ، وكان يكثر الحج، له كتاب «الجامع» في الاختلاف، و«شرح الخرقي»، و«تهذيب الأجوبة» في الأصول، توفي سنة (٤٠٣هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٧١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٠٤).

(١) قال أبو عمرو الداني في «الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقاد» (ص: ٣٦): . . . إذ كان الله تعالى غير معلوم بالاضطرار، ولا مشاهد بالحواس، وإنما يعلم وجوده وكونه على ما تقتضيه أفعاله بالأدلة الظاهرة والبراهين الباهرة. . .

(٢) وقد نقله عنه تلميذه أبو يعلى في «المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين» (ص: ٧٢).

(٣) وانظر: «العدة» (٤/ ١٢١٨، ١٢٢١)، و«المعتمد» (ص: ٣٠).

(٤) لا أجد لهذا الاختيار فائدةً؛ لأن كل فعلٍ مكسوب خاضعٌ للقسمة الوهبية، **وخير منه تفريق شيخنا ابن عثيمين في «شرح العقيدة السفَّارينية» (ص: ١٤٩) حيث قال: نعم، لو فرض أن الإنسان احتاج إلى النظر؛ فحينئذ يجب عليه النظر، مثل لو كان إيمانه فيه شيء من الضعف ويحتاج إلى التقوية، فحينئذ لا بد أن ينظر، ولهذا قال تعالى:** ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

عند إظهار هذه الموهبة، ووهب له صحةَ الآلات والاعتمادات والحركات، فأظهر بهذه الموهبة اللاحقة ما قسمه للمكلف من القَسْم من الموهبة السابقة، فعلِمْنا أن الكلَّ في الحقيقة موهبـةٌ، إلا أن بعضها متقدمـةٌ سابقةٌ، وبعضَها متأخرةٌ لاحقةٌ.

* * *

[هل تزيد معرفة الله وتنقص؟]

واختلفت الرواية عن أحمد ـ رحمـه الله تعالى ـ هل تزيـد معرفـة الله تعالـى وتنقُص أم لا؟ فـروي عنـه: لا تزيـدُ ولا تنقصُ، نقلَهـا يعقـوبُ بن بختان[1]، ونقل المَرُّوْذِي[2] عنه: أنها تتفاضل، وتزيد وتنقص[3].

---

(١) هو يعقوب بن إسحاق بن بختان أبو يوسف، أحد الصالحين الثقات، قال عنه أبو بكر الخلال: كان جار أبي عبدالله وصديقه، وروى عن أبي عبدالله مسائل صالحة، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٤١٥)، و«تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٨٠).

(٢) هـو أبـو بكر، أحمد بن محمد بن الحجاج المَرُّوْذِي، الإمام، القدوة، الفقيـه، المحدث، شيخ الإسلام، نزيـل بغداد، وصاحب الإمـام أحمـد، حدث عنـه، ولازمه، وكان أجل أصحابه، روى عنـه: أبـو بكر الخلال وغيره، روى عن أبي عبدالله مسائل مشبعة كثيرة، وأغرب على أصحابه في دقاق المسائل وفي الورع، وهو الذي غمض أبا عبدالله وغسله، توفي سنة (٢٧٥هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٥٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ١٧٣)، قال الحافظ في ضبـط اسمه في كتابه «تبصير المنتبه بتحريـر المشتبـه» (٤/ ١٣٥٧): وبضم الراء المثقلة، وذال معجمة بدل الزاي: أبو بكر المَرُّوْذِي، صاحب الإمام أحمد بن حنبل.

(٣) انظر: «المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة» (١/ ١٠٤).

قال ابن عقيل: ويجب أن يحمل قولُـه: لا تزيد ولا تنقص عما كُتب لـه في اللَّوح، وقولُـه: تتفاضل بين الأشخاص، فيكون هـذا أفضلَ معرفـة وأكثرَ، والآخرُ دونَه فيها.

وقال القاضي: أحمل قولـه: لا تزيد ولا تنقص من جهـة كونها علْماً للشيء على ما هو به، والزيادة محمولةٌ على تزايد الأدلة(١).

وقال: إن المسألة ليست على روايتين، وإنما هي على اختلاف حالين(٢).

والنظر يقلُّ ويكثر، يفعل منه تارةً الجزء، وتارةً الجزأين، والأكثر في الأوقات الممتدة، فيقلُّ عددُ أجزائه ويكثر اكتساب المكلف(٣) على ما ذكره

---

(١) فالزيادة على هذا في سبب المعرفـة، أو في محل المعرفـة لا في نفس المعرفة، وقد رجح النووي زيادة نفس التصديق والمعرفة، فقال في «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٤٨): قـال المحققـون من أصحابنـا المتكلمين: نفس التصديـق لا يزيـد ولا ينقص، والإيمان الشرعي يزيد وينقص بزيادة ثمراته ـ وهي الأعمال ـ ونقصانها، قالوا: وفي هذا توفيقٌ بين ظواهر النصوص التي جاءت بالزيادة وأقاويـل السلف وبين أصل وضْعه في اللغة وما عليه المتكلمون، وهذا الذي قاله هؤلاء وإنْ كان ظاهـراً حسنـاً فالأظهر ـ والله أعلم ـ أن نفس التصديق يزيـد بكثرة النظر وتظاهر الأدلة، ولهـذا يكون إيمـان الصديقين أقوى من إيمـان غيرهـم بحيث لا تعتريهم الشُّبه، ولا يتزلزل إيمانهم بعارضٍ، بل لا تزال قلوبهم منشرحةً نيرةً وإن اختلفت عليهم الأحوال، وأما غيرهـم من المؤلفة ومن قاربهم ونحوهم؛ فليسوا كذلك، فهذا مما لا يمكن إنكاره، ولا يتشكَّك عاقلٌ في أن نفس تصديق أبي بكر الصديق ﷺ لا يساويه تصديق آحاد الناس.

(٢) انظر: «المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين» (ص: ٧٤).

(٣) بفهم وتلقي الأدلة إن كانت سمعية، أو بمعاودة النظر وتكراره إن لم تكن كذلك.

القاضي من أن طريق المعرفة السَّمع.

وقال التميمي: هو شيءٌ واحدٌ لا يقِلُّ ولا يكثُر، وكلُّ نظَرٍ من متميِّزين في أمرين فهما متضادان، على ما ذكره القاضي.

وقال التميمي: لا تضادَّ فيهما.

وهل السهو عن النظر الصحيح ضد النسيان أم لا؟

قال القاضي: يحتمل أن يكون ضِدًّا له؛ لأن الناظر قد يخرج عن كونه ناظراً في الشيء مع ذكره له، ولا يجد في نفسه ضدًّا له، وهو عدم العلم بأن النظر طريقُ العلم.

وحكى بعضُ أصحابنا مثلَ ذلك عن أبي الحسن التميمي، قال: ويحتمل أن يكون ذلك ضِدًّا له، فأما الموتُ، فهو ضدٌّ له، وكلُّ جزء من النظر الصحيح يتضمن جزءاً من العلم على ما ذكره القاضي ومُتَّبعوه.

وقال التميمي: لا يؤدي إلى ذلك، بل بتأمله يعلم.

وأطلق القاضي في «المعتمد» اسمَ الشرط على النظر[1]، وقال القاضي أبو يعلى الصغير: إنه لا يجوز أن يطلق عليه اسم الشرط.

* * *

[أول واجب على المكلف]

واختلف أصحابنا في أولِ واجبٍ على المكلف[2]:

---

(١) انظر: «المعتمد» (ص: ٢٣).

(٢) انظر المسألة في «فتح الباري» (١٣/ ٣٤٩).

قال أبو الفرج الشيرازيُّ: في ذلك وجهان:

أحدهما: معرفته، اختاره القاضي أبو يعلى الصغير.

والثاني: أولُ ما أوجب [الله تعالى على العبد] النظرُ والاستدلالُ المؤديان إلى معرفته[1]، اختاره القاضي.

قال القاضي أبو يعلى الصغير: وعليه معظمُ الأصحاب.

وقال أبو الحسن التميمي: أول واجبٍ الإرادةُ للنظر والاستدلال.

وحكى الشيرازيُّ عن قومٍ: أولُ واجبٍ الطهارةُ والصلاة[2].

وعلى الأول: يجب تقديمُ المعرفة على العبادة.

* * *

[أول النعم]

وأولُ نعمةٍ أنعم الله بها على المكلفين من النعم الدينية: القدرةُ على الإرادة للنظر والاستدلال، ذكره القاضي.

وقال القاضي أبو يعلى الصغير: هذا هو الصحيح من المذهب.

وقال التميمي: هي القدرة على الإرادة للإيمان، **وأولُ نعمةٍ أنعمَ الله تعالى بها على العبد من النعم الدنياوية هي: الحياةُ التي يُتوصل بها إلى إدراك اللذات التي لا يعتقبها ضرر لأجلها، اختاره القاضي، وهو قريب مما حكاه**

---

(١) انظر: «التبصرة في أصول الدين» للشيرازي الحنبلي (ص: ٢١)، وما بين معكوفين منه.

(٢) المرجع السابق (ص: ٢٢).

الشيرازي عن الأشعرية[1] والمعتزلة: أن أولَ النعم: أَنْ خلقَه حيًّا[2].

وقال أبو الحسن التميمي: أولُ نعمةٍ هي: إدراكُ اللَّذاتِ التي لا يعتقبها ضررٌ لأجلها، وأن الحياة ليست بنعمـةٍ، بل هي سببٌ يُتوصل بها إلى النعم تارةً، وإلى النِّقَم أُخرى، وهو قريب مما حكاه الشيرازي عن بعض الأشعرية[3]: هي إدراكُ اللذات، ونيلُ الشهوات.

وقال الشيرازي: هي أن هداه للإيمان، وأجلُّ نعمـةٍ أنعم على العبد: أن كتب الإيمان في قلبه[4].

* * *

[الفرق بين القربة والطاعة]

وكلُّ قُربـةٍ طاعـةٌ، وليست كلُّ طاعـة قُربـةً[5]، ذكـره القاضي، وقال

---

(١) انظر: «الإنصاف» للباقلاني (ص: ١٩).

(٢) انظر: «التبصرة في أصول الدين» للشيرازي (ص: ٢٠).

(٣) وهو اختيار الباقلاني في «الإنصاف» (ص: ١٩).

(٤) انظر: «التبصرة في أصول الدين» للشيرازي (ص: ٢٠).

(٥) انظر: «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد» لابن بدران (ص: ٦٢)، و«غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائـر» للحموي (١/ ٧٨)، وفي «المنثور في القواعـد» للزركشي (٣/ ٦١): القربة ما كان معظم المقصود منه رجاء الثواب من الله تعالى، وقال: عيادة المريض واتباع الجنازة ورد السلام قربـةٌ، وقال: لا يستحق الثواب عليها إلا بالنيـة، فقـد يكون الشيء طاعـةً ولا يكون قربـةً؛ لأن من شرط القربة العلم بالمتقرب إليه، فمحال وجود القربة قبل العلم بالمعبود بالنظر والاستدلال =

التميمي: هما سواء.

* * *

[زيادة الإيمان ونقصه]

والإيمانُ قولٌ وعملٌ ونيةٌ، يزيدُ بالطاعة وينقص بالمعصية[1]؛ خلافاً

= المؤديان إلى معرفة الله تعالى، فهو واجبٌ في طاعة الله تعالى، وليس بقربةٍ، فكل قُربةٍ طاعةٌ ولا تنعكس، ولأن الصلاة في الدار المغصوبة واجبةٌ وطاعةٌ، وليست بقربةٍ؛ لأنه لا يثاب عليها، وإنما تسقط الفرض عنه، انتهى مختصراً.

(١) حرَّر شيخ الإسلام موارد الزيادة والنقصان في الإيمان بقوله في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٦٢): والتفاضل في الإيمان بدخول الزيادة والنقص فيه يكون من وجوه متعددة: **أحدها**: الأعمال الظاهرة؛ فإن الناس يتفاضلون فيها وتزيد وتنقص، وهذا مما اتفق الناس على دخول الزيادة فيه والنقصان، لكن نزاعهم في دخول ذلك في مسمى الإيمان، فالنفاة يقولون: هو من ثمرات الإيمان ومقتضاه، فأدخل فيه مجازاً بهذا الاعتبار، وهذا معنى زيادة الإيمان عندهم ونقصه؛ أي: زيادة ثمراته ونقصانها.

الوجه الثاني: في زيادة الإيمان ونقصه، وهو زيادة أعمال القلوب ونقصها، فإنه من المعلوم بالذوق الذي يجده كل مؤمن أن الناس يتفاضلون في حب الله ورسوله، وخشية الله والإنابة إليه، والتوكل عليه، والإخلاص له، وفي سلامة القلوب من الرياء والكبر والعجب، ونحو ذلك، والرحمة للخلق، والنصح لهم، ونحو ذلك من الأخلاق الإيمانية، وفي «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «ثلاث من كنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار»، وقال ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من ولده =

. . . .

= ووالده والناس أجمعين».

الوجه الثالث: أن نفس التصديق والعلم في القلب يتفاضل باعتبار الإجمال والتفصيل، فليس تصديق من صدق الرسول مجملاً من غير معرفة منه بتفاصيل أخباره كمن عرف ما أخبر به عن الله وأسمائه وصفاته، والجنة والنار، والأمم، وصدقه في ذلك كله، وليس من التزم طاعته مجملاً ومات قبل أن يعرف تفصيل ما أمره به كمن عاش حتى عرف ذلك مفصلاً وأطاعه فيه.

الوجه الرابع: أن نفس العلم والتصديق يتفاضل ويتفاوت كما يتفاضل سائر صفات الحي من القدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، بل سائر الأعراض من الحركة والسواد والبياض ونحو ذلك.

الوجه الخامس: أن التفاضل يحصل من هذه الأمور من جهة الأسباب المقتضية لها؛ فمن كان مستند تصديقه ومحبته أدلة توجب اليقين وتبين فساد الشبهة العارضة؛ لم يكن بمنزلة من كان تصديقه لأسباب دون ذلك، بل من جعل له علوم ضرورية لا يمكنه دفعها عن نفسه لم يكن بمنزلة من تعارضه الشبه ويريد إزالتها بالنظر والبحث.

الوجه السادس: **أن التفاضل يحصل في هذه الأمور من جهة دوام ذلك وثباته وذكره واستحضاره كما يحصل البغض من جهة الغفلة عنه والإعراض والعلم والتصديق والحب والتعظيم وغير ذلك، فما في القلب هي صفات وأعراض وأحوال تدوم وتحصل بدوام أسبابها وحصول أسبابها.**

الوجه السابع: **أن يقال: ليس فيما يقوم بالإنسان من جميع الأمور أعظم تفاضلاً وتفاوتاً من الإيمان، فكل ما تقرر إثباته من الصفات والأفعال مع تفاضله فالإيمان أعظم تفاضلاً من ذلك، مثال ذلك أن الإنسان يعلم من نفسه تفاضل الحب الذي يقوم بقلبه**

للمعتزلة[1]، والأشعرية[2]، . . . .

---

(١) ولذلك أرجع الزمخشري في «الكشاف» الزيادة إلى المؤمَن به فقال (٤/ ٣٣٤): وأنزل فيها السكون إلى ما جاء بـه محمد عليـه السلام من الشرائع لِيَزْدادُوا إِيماناً بالشرائع مقروناً إلى إيمانهم وهو التوحيد، عن ابن عباس ﷺ: إن أوّل مـا أتاهـم به النبي ﷺ التوحيد، فلما آمنوا بالله وحده؛ أنزل الصلاة والزكاة، ثم الحج، ثم الجهاد، فازدادوا إيماناً إلى إيمانهم.

(٢) الأشعرية يقولون: إن الإيمان هـو التصديق، ولكنهم يقولـون: يزيـد وينقص، ولا يأبـون إطـلاق ذلك، قال الباقـلاني في «الإنصاف» (ص: ٨٦): واعلم: أنا لا ننكر أن نطلق القول بأن الإيمان عقد بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالأركان على مـا جـاء في الأثر؛ لأنه ﷺ إنما أراد بذلك أن يخبر عن حقيقة الإيمان الذي ينفع في الدنيا والآخرة؛ لأن من أقر بلسانه، وصدق بقلبه، وعمل أركانه؛ حكمنا لـه بالإيمان وأحكامه في الدنيا من غير توقف ولا شرط، وحكمنا له أيضاً بالثواب في الآخرة وحسن المنقلب، من حيث شاهد الحال، وقطعنا له بذلك في الآخرة، بشرط أن يكون في معلوم الله تعالى أنه يحييه على ذلك، ويميته عليه. ولو أقر بلسانه، وعمل بأركانـه، ولـم يصدق بقلبـه، نفعـه ذلك في أحكـام الدنيـا ولـم ينفعـه في الآخرة، وقد بين ذلك ﷺ حيث قال: «يا معشر من آمن بلسانه ولما يدخل الإيمان في قلبه»، وإذا تأملت هذا التحقيق وتدبرته وجدت بحمد الله تعالى، ومنه: أن الكتاب والسنـة ليس فيهما اضطراب ولا اختلاف، وإنما الاضطراب والاختلال والاختلاف في فَهْم من سمع ذلك وليس له فهم صحيح، نعوذ بالله من ذلك.

وكذلك أيضـاً: لا ننكر أن نطلق أن الإيمـان يزيـد وينقص كمـا جـاء في الكتاب والسنة؛ لكن النقصان والزيادة يرجـع في الإيمان إلى أحد أمرين: إمـا أن يكون ذلك راجعاً إلى القول والعمل، دون التصديق.

والأمر الثاني: في جواز إطلاق الزيادة والنقصان على الإيمان، يتصور أيضاً أن =

واختلفت المرجئةُ[1]، فوافق بعضُهم المعتزلةَ والأشعريةَ، وقال بعضهم: الإيمانُ قولٌ بلا عمل، والأعمالُ شرائعُ[2].

* * *

[هل الإيمان مخلوق؟]

واختلف أصحابنا في الإيمان الذي هو القولُ والعملُ والنيةُ، هل هو

= يكون من حيث الحكم لا من حيث الصورة، فيكون ذلك أيضاً في الجميع من التصديق والإقرار والعمل، ويكون المراد بذلك في الزيادة والنقصان راجعاً إلى الجزاء والثواب، والمدح والثناء، دون نقص وزيادة في تصديق من حيث الصورة، وقد دلَّ على ذلك الكتاب والسنة.

(١) قال الشهرستاني في «الملل والنحل» (١/ ١٣٩): الإرجاء على معنيين: **أحدهما**: بمعنى التأخير؛ كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾؛ أي: أمهله وأخره، **والثاني**: إعطاء الرجاء، أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد، وأما بالمعنى الثاني فظاهر؛ فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة، وقيل: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكمٍ ما في الدنيا من كونه من أهل الجنة أو من أهل النار، فعلى هذا المرجئة والوعيدية فرقتان متقابلتان، انتهى.

أقول: هذه الكلمة صارت علماً على فرقةٍ من أصحاب المقالات الذين ينكرون ضرر المعاصي ويقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب، وقد يطلق ـ وهو قليل ـ على إرجاء أمر العاصي الذي يموت على ذنبٍ إلى الله، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، وهذا ما يطلق عليه الإرجاء السني.

(٢) وهو قول المتكلمين، انظر: «الرسالة الوافية» لأبي عمرو الداني (ص: ١٠١).

مخلوقٌ أم لا[1]؟

فقال أبو عبدالله بنُ حامد: هو غير مخلوق في الجملة.

---

(١) قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٦٣٠) في ترجمة فَضْلَك الصائغ، أبو بكر، الفضل بن العباس الرازي: قال المَرُّوْذِي: ورد عليَّ كتاب من ناحية شيراز أن فضلك قال بناحيتهم: إن الإيمان مخلوق، فبلغني أنهم أخرجوه من البلد بأعوان، قلت ـ القائل الذهبي ـ: هذه من مسائل الفضول، والسكوت أولى، والذي صح عن السلف وعلماء الأثر أن الإيمان قول وعمل، وبلا ريب أن أعمالنا مخلوقة؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[الصافات: ٩٦]، فصح أن بعض الإيمان مخلوق، وقولنا: لا إله إلا الله فمن إيماننا، فتلفُّظنا بها أيضاً من أعمالنا، وأما ماهية الكلمة الملفوظة، فهي غير مخلوقة؛ لأنها من القرآن، أعاذنا الله من الفتن والهوى.

وقال في ترجمة محمد بن نصر (١٤/ ٣٩): قال الحافظ أبو عبدالله بن مَنْدَه في مسألة الإيمان: صرَّح محمد بن نصر في كتاب «الإيمان» بأن الإيمان مخلوقٌ، وأن الإقرار، والشهادة، وقراءة القرآن بلفظه مخلوقٌ، ثم قال: وهجره على ذلك علماء وقته، وخالفه أئمة خراسان والعراق، قلت ـ القائل الذهبي ـ: الخوض في ذلك لا يجوز، وكذلك لا يجوز أن يقال: الإيمان، والإقرار، والقراءة، والتلفظ بالقرآن غير مخلوق، فإن الله خلق العباد وأعمالهم، والإيمان: فقول وعمل، والقراءة والتلفُّظ من كسب القارئ، والمقروء الملفوظ: هو كلام الله ووحيه وتنزيله، وهو غير مخلوق، وكذلك كلمة الإيمان، وهي قول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، داخلةٌ في القرآن، وما كان من القرآن فليس بمخلوق، والتكلُّم بها من فعلنا، وأفعالنا مخلوقةٌ، ولو أنا كلَّما أخطأ إمامٌ في اجتهاده في آحاد المسائل خطأً مغفوراً له قمنا عليه، وبدَّعناه، وهجرناه؛ لمَا سَلِمَ معنا لا ابن نصر، ولا ابن منده، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة.

وهو ظاهرُ كلام أبي بكرٍ الخَلالِ[1]، وصاحبِه عبدِ العزيز[2]، وهو ظاهر كلامِ أحمدَ في رواية المَرُّوْذِي[3].

---

(١) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي المعروف بالخلال، الإمام العلامة الحافظ الفقيه، شيخ الحنابلة وعالمهم، يجوز أن يكون رأى الإمام أحمد، ولكنه أخذ الفقه عن خلق كثير من أصحابه، وتلمذ لأبي بكر المَرُّوْذِي، سمع من كثيرين، ورحل إلى فارس، وإلى الشام، والجزيرة يتطلَّب فقهَ الإمام أحمد وفتاواه وأجوبته، لـه التصانيف الدائرة والكتب السائرة، صنف كتاب «الجامع في الفقه» من كلام الإمام، وكتاب «العلل» عن أحمـد، وألف كتاب «السنة وألفاظ أحمد، والدليل على ذلك من الأحاديـث» في ثلاث مجلدات، تدلُّ على إمامتـه وسعـة علمه، ولم يكن قبله للإمام مذهبٌ مستقلٌ، حتى تتبَّع هو نصوص أحمد ودوَّنها وبرهنها بعد الثلاث مئة، حدَّث عنه الإمام أبو بكر غلام الخلال، وقليلٌ، توفي سنة (٣١١هـ)، انظر: «سير أعـلام النبـلاء» (١٤/ ٢٩٧)، و«طبقـات الحنابلـة» (٢/ ١٢).

(٢) هو عبد العزيز بن جعفر بن أحمد البغدادي، أبو بكر، المعروف بغلام الخلال، كان أحد أهل الفهم، موثوقاً به في العلم، متسع الرواية، مشهوراً بالديانة، موصوفاً بالأمانة، مذكـوراً بالعبادة، قال الذهبي: الإمام، العلاَّمـة، شيخ الحنابلـة، كان كبير الشأن، من بحور العلم، لـه الباع الأطول في الفقـه. لـه مصنفات في علوم مختلفة، منها: «الشافي»، و«زاد المسافـر»، و«المقنـع»، توفي سنـة (٣٦٣هـ)، انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٤٣)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ١١٩).

(٣) قـال ابن نجيم من الحنفيـة في «البحر الرائـق» (٥/ ١٣٤): من قال: إن الإيمان مخلوق فهو كافـر، كـذا في كثير من الفتاوى، ثم وجَّه ذلك قائلاً: وهو محمول على أنه بمعنى هداية الرب، وأما فعل العبد فهو مخلوق. وهو توجيهٌ حسنٌ منـه، ونقل الحافظ ابن رجب في «ذيل الطبقات» (١/ ١٩٦) في ترجمة الحافظ عبد الغني =

وقال أبو الحسن التميمي: القولُ منه غيرُ مخلوق، والفعلُ منه مخلوقٌ، واختاره ابنُ عقيل.

وقال أحمد في رواية إبراهيم بنِ الحكم[1]: ما كان من مسموع، فهو غيرُ مخلوق، وما كان من عمل الجوارح، فهو مخلوق[2].

وكان أبو إسحاق بنُ شَاقْلا[3] يقف عن إطلاق القول بالخلْق في الجملة

= المقدسي ما لفظه قال: روي عن إمامنا أحمد رضي الله عنه أنه قال: من قال: الإيمان مخلوق فهو كافر، ومن قال: قديم فهو مبتدع، قال الحافظ عبد الغني: وإنما كفر من قال بخلقه؛ لأن الصلاة من الإيمان، وهي تشتمل على قراءة وتسبيح وذكر الله عز وجل، ومن قال بخلق ذلك كفر، وتشتمل على قيام وقعود وحركة وسكون، ومن قال بقدم ذلك ابتدع، وما أحسن قول شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٦٤): إذا قال: الإيمان مخلوق أو غير مخلوق؟ قيل له: ما تريد بالإيمان؟ أتريد به شيئاً من صفات الله وكلامه؛ كقوله: ﴿لا إله إلا الله﴾، وإيمانه الذي دلَّ عليه اسمه المؤمن؟ فهو غير مخلوق، أو تريد شيئاً من أفعال العباد وصفاتهم؟ فالعباد كلهم مخلوقون، وجميع أفعالهم وصفاتهم مخلوقة، ولا يكون للعبد المحدَث المخلوق صفةٌ قديمةٌ غيرُ مخلوقة، ولا يقول هذا من يتصوَّر ما يقول، فإذا حصل الاستفسار والتفصيل؛ ظهر الهدى وبان السبيل.

(١) هو إبراهيم بن الحكم القصار، نقل عن الإمام أحمد أشياء، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٩٤).

(٢) انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٩٤)، قال السفاريني في «لوامع الأنوار البهية» (١/ ٤٤٥): وكل ما كان من قرآن فهو قديم غير مخلوق؛ لأن كلام الله قديم كما مرَّ البحث فيه في محله مستوفياً. اهـ.

(٣) هو إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شَاقْلا البغدادي البزاز، شيخ الحنابلة، كان رأساً في الأصول والفروع، تفقه بأبي بكر غلام الخلال، وتخرج به أئمة، =

وفي التفصيل، مع تصريحه بخلق الأفعال ونفي الخلق عن الأقوال.

قال القاضي أبو يعلى الصغير[1]: وقال بعضُ أصحابنا المتأخرين: الإيمان ليس بقديم القولُ منه والعمل.

وقال أبو بكر بنُ صدقةَ[2] من أصحابنا: من قال: الإيمانُ مخلوق؛ فهو جَهْمِيٌّ، ومن قال: غيرُ مخلوق؛ فهو مبتدع[3].

= توفي سنة (٣٦٩هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٢٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٢٩٢).

(١) محمد ابن القاضي أبي خازم محمد ابن القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء، شيخ المذهب، تفقه على أبيه وعمه القاضي أبي الحسين، ألف «المفردات»، و«شرح المذهب»، كان بارعاً في المذهب والخلاف والمناظرة، ثاقب الذهن، حسن العبارة، ولي قضاء واسط مدة، توفي سنة (٥٦٠هـ)، انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٢٤٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٣٥٤).

(٢) هو أحمد بن محمد بن عبدالله بن صدقة، أبو بكر، نقل عن الإمام أحمد مسائل وأشياء كثيرة، توفي سنة (٢٩٣هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٦٤).

(٣) وهو الموافق لما ذكره أبو الفضل التميمي في «اعتقاد الإمام أحمد» ـ وهو مطبوع في نهاية «طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٠١) ـ وقد علل ذلك فقال: **من قال: إن الإيمان مخلوق فقد كفر؛ لأن في ذلك إيهاماً وتعريضاً بالقرآن، ومن قال: إنه غير مخلوق فقد ابتدع؛ لأن في ذلك إيهاماً وتعريضاً أن إماطة الأذى عن الطريق وأفعال الأركان غير مخلوقة، فكأنه أنكر على الطائفتين، وأصله الذي بنى عليه مذهبه: أن القرآن إذا لم ينطق بشيء ولا روي في السنة عن النبي ﷺ فيه شيء، وانقرض عصر الصحابة ولم ينقل فيه عنهم قول الكلامُ فيه حدَثٌ في الإسلام، فلأجل ذلك أمسك عن القول في خلق الإيمان، وأن لا يقطع على جواب في أنه مخلوق أو غير مخلوق،** =

وجعل ابنُ عقيل كلامه فيما إذا أطلَق ذلك ولم يفصِّل، وأن كلامه: أن الأقوال غير مخلوقة والأفعال مخلوقة[1].

* * *

[الإسلام والإيمان]

والإسلامُ غيرُ الإيمان[2]، والإيمانُ أكملُ من الإسلام[3]، وكلُّ مؤمن

= وفسق الطائفتين وبدعهما.

(١) وقريب من هذه الفروق ما قال الباقلاني في «الإنصاف» (ص: ٨٤): ويجب أن يعلم أن الإيمان على ضربين: إيمان قديم، وإيمان محدث، فالقديم إيمان الحق سبحانه وتعالى؛ لأنه سمى نفسه مؤمناً، فقال: ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ﴾، وإيمانه سبحانه وتعالى تصديقه لنفسه، لقوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، وكذلك تصديقه لأنبيائه بكلامه، وكلامه قديم، صفةٌ من صفات ذاته. والإيمان المحدث: إيمان الخلق؛ لأن الله تعالى خلقه في قلوبهم، بدليل قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾، ولأن إيمان العبد صفةٌ للعبد، وصفة المخلوق مخلوقةٌ، كما أن صفة الخالق قديمةٌ، أعني: صفة ذاته.

(٢) استدلَّ الإمام أحمد على ذلك بأدلة، منها: حديث الأعرابي وسؤاله عن الإسلام، وسؤاله عن الإيمان، وجواب رسول الله ﷺ عنهما بجوابين مختلفين، واستدل أيضاً بحديث الأعرابي الآخر، وقوله: يا رسول الله! أعطيت فلاناً ومنعتني، فقال له النبي ﷺ: «ذلك مؤمن»، فقال الأعرابي: وأنا مؤمن، فقال له النبي ﷺ: «أو مسلم»، وبحديث وفد عبد القيس، وبقوله ﷻ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾[الحجرات: ١٤]، انظر: «العقيدة رواية أبي بكر الخلال» (ص: ١١٩).

(٣) هذه المسألة فيها خلافٌ واسع بين أهل المقالات، بل بين أهل السنة، ولبيان العلاقة=

= بين الإسلام والإيمان حرَّر ذلك تحريراً جيداً ـ أصلُه منقول عن شيخ الإسلام مع توسع بذكر النصوص ـ الحافظُ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (ص: ١٠٤)، فقال: فإن قيل: فقد فرّق النبي ﷺ في هذا الحديث بين الإسلام والإيمان، وجعل الأعمال كلها من الإسلام لا من الإيمان، والمشهور عن السلف وأهل الحديث أن الإيمان قول وعمل ونية، وأن الأعمال كلها داخلة في مسمى الإيمان، وحكى الشافعي على ذلك إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن أدركهم، وأنكر السلف على من أخرج الأعمال عن الإيمان إنكاراً شديداً، وممن أنكر ذلك على قائله وجعله قولاً محدثاً سعيدُ بن جبير، وميمون بن مهران، وقتادة، وأيوب السختياني، وإبراهيم النخعي، والزهري، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهم، وقال الثوري: هو رأيٌ محدثٌ، أدركنا الناس على غيره. وقال الأوزاعي: كان من مضى ممن سلف لا يفرقون بين الإيمان والعمل، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل الأمصار: أما بعد، فإن للإيمان فرائض وشرائع وحدوداً وسنناً، فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان، ذكره البخاري في «صحيحه». قيل: الأمر على ما ذكره، وقد دلَّ على دخول الأعمال في الإيمان قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾[الأنفال: ٢ ـ ٤]، **وفي «الصحيحين» عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال لوفد عبد القيس: «آمركم بأربع: الإيمان بالله وحده، وهل تدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخُمس»، وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «الإيمان بضع وسبعون ـ أو بضع وستون ـ شعبة، فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»، ولفظه لمسلم، وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر =**

= حين يشربها وهو مؤمن»، فلولا أن ترك هذه الكبائر من مسمى الإيمان؛ لما انتفى اسم الإيمان عن مرتكب شيء منها؛ لأن الاسم لا ينتفي إلا بانتفاء بعض أركان المسمى أو واجباته. وأما وجه الجمع بين هذه النصوص وبين حديث سؤال جبريل عليه السلام عن الإسلام والإيمان، وتفريق النبي ﷺ بينهما، وإدخاله الأعمال في مسمى الإسلام دون مسمى الإيمان = فإنه يتضح بتقرير أصل، وهو: أن من الأسماء ما يكون شاملاً لمسمَّياتٍ متعددةٍ عند إفراده وإطلاقه، فإذا قرن ذلك الاسم بغيره صار دالاً على بعض تلك المسميات، والاسم المقرون به دالٌّ على باقيها، وهذا كاسم الفقير والمسكين، فإذا أفرد أحدهما دخل فيه كل من هو محتاج، فإذا قرن أحدهما بالآخر دل أحد الاسمين على بعض أنواع ذوي الحاجات، والآخر على باقيها، فهكذا اسم الإسلام والإيمان: إذا أفرد أحدهما دخل فيه الآخر، ودل بانفراده على ما يدل عليه الآخر بانفراده، فإذا قرن بينهما دل أحدهما على بعض ما يدل عليه بانفراده، ودل الآخر على الباقي، وقد صرح بهذا المعنى جماعة من الأئمة. قال أبو بكر الإسماعيلي في رسالته إلى أهل الجبل: قال كثير من أهل السنة والجماعة: إن الإيمان قول وعمل، والإسلام فعل ما فرض على الإنسان أن يفعله، إذا ذكر كل اسم على حدته مضموماً إلى الآخر، فقيل: المؤمنون والمسلمون جميعاً مفردين؛ أريد بأحدهما معنى لم يرد بالآخر، وإذا ذكر أحد الاسمين شمل الكل وعمهم، وقد ذكر هذا المعنى أيضاً الخطابي في كتابه «معالم السنن»، وتبعه عليه جماعة من العلماء من بعده، ويدل على صحة ذلك أن النبي ﷺ فسَّر الإيمان عند ذكره مفرداً في حديث وفد عبد القيس بما فسَّر به الإسلام المقرون بالإيمان في حديث جبريل، وفسر في حديث آخر الإسلام بما فسَّر به الإيمان، كما في «مسند الإمام أحمد» عن عمرو بن عبَسة، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! ما الإسلام؟ قال: «أن تسلم قلبك لله، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك»، قال: فأي الإسلام أفضل؟ قال: «الإيمان»، قال: وما الإيمان؟ قال: «أن تؤمن =

مسلمٌ، وليس كلُّ مسلم مؤمناً؛ كالنبوَّةِ والرسالة[1]، ومن أتى بأفعال الإيمان من القولِ والعملِ والنيةِ إلا أنه تركَ النوافلَ، أو ارتكب المنكراتِ؛ فإنه

= بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت»، قال: فأي الإيمان أفضل؟ قال: «الهجرة»، قال: فما الهجرة؟ قال: «أن تهجر السوء»، قال: فأي الهجرة أفضل؟ قال: «الجهاد»، فجعل النبي ﷺ الإيمان أفضل الإسلام وأدخل فيه الأعمال. وبهذا التفصيل يظهر تحقيق القول في مسألة الإسلام والإيمان: هل هما واحد أو هما مختلفان؟ فإن أهل السنة والحديث مختلفون في ذلك، وصنفوا في ذلك تصانيف متعددة، فمنهم من يدعي أن جمهور أهل السنة على أنهما شيء واحد: منهم محمد بن نصر المروزي، وابن عبد البر، وقد روي هذا القول عن سفيان الثوري من رواية أيوب بن سويد الرملي عنه، وأيوب فيه ضعف، ومنهم من يحكي عن أهل السنة التفريق بينهما، كأبي بكر بن السمعاني وغيره، وقد نقل التفريق بينهما عن كثير من السلف، منهم: قتادة، وداود بن أبي هند، وأبو جعفر الباقر، والزهري، وحماد بن زيد، وابن مهدي، وشريك، وابن أبي ذئب، وأحمد ابن حنبل، وأبو خيثمة، ويحيى بن معين، وغيرهم، على اختلاف بينهم في صفة التفريق بينهما، وكان الحسن وابن سيرين يقولان: مسلم، ويهابان: مؤمن.

وبهذا التفصيل الذي ذكرناه يزول الاختلاف، فيقال: إذا أفرد كل من الإسلام والإيمان بالذكر فلا فرق بينهما حينئذٍ، وإن قرن بين الاسمين، كان بينهما فرق.

(١) يعني: كما أن كل رسول نبي وليس كل نبيٍّ رسولاً، وهذا ما يقال: إن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً، فالرسول أعم مطلقاً من النبي، والنبي أخص مطلقاً من الرسول، كذلك الإيمان أخص مطلقاً من الإسلام، والإسلام أعم مطلقاً من الإيمان، وهو ما قالهُ شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٥٩): فكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً، وكذلك قال (٧/ ٣٦٠): والإيمان يتضمن الإسلام، وانظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (٢/ ٥٢٩).

يسمَّى مؤمناً ناقصَ الإيمان[1]، ولا يسلبُه الاسمَ[2][3].

* * *

---

(١) قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٤٨): لأن اسم الشيء مطلقاً يقع على الكامل منه، ولا يُستعمل في الناقص ظاهراً إلا بقيدٍ، ولذلك جاز إطلاق نفيه عنه في قوله ﷺ: «لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمنٌ».

(٢) قال في «العقيدة رواية أبي بكر الخلال» (ص: ١٢٠): وكان لا يكفر أحداً من أهل القبلة بذنب كبيراً كان أو صغيراً إلا بترك الصلاة، فمن تركها فقد كفر، وحلَّ قتله، قاله ابن حنبل، ويستدلُّ بقوله ﷻ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾[فاطر: ٣٢]، فقد جمع بينهم في الاصطفاء، وقال الإمام الطحاوي: ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنبٍ ما لم يستحلَّه، ولا نقول: لا يضرُّ مع الإيمان ذنبٌ، انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٤٨٢).

ومعلومٌ أن الخلاف في هذه المسألة مع الخوارج الذين يُكَفِّرون بكل ذنب، ومع المعتزلة القائلين بالمنزلة بين المنزلتين للعاصي؛ أي: هو لا مؤمنٌ ولا كافرٌ.

(٣) قال الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١/ ١١١): وقد اختلف أهل السنة هل يسمى مؤمناً ناقص الإيمان، أو يقال: ليس بمؤمن لكنه مسلم؟ على قولين، وهما روايتان عن أحمد، وأما اسم الإسلام؛ فلا ينتفي بانتفاء بعض واجباته، أو انتهاك بعض محرماته، وإنما ينتفي بالإتيان بما ينافيه بالكلية، ولا يُعرف في شيء من السنة الصحيحة نفي الإسلام عمن ترك شيئاً من واجباته كما ينفى الإيمان عمن ترك شيئاً من واجباته، وإن كان قد ورد إطلاق الكفر على فعل بعض المحرمات، وإطلاق النفاق أيضاً.

[الاستثناء في الإيمان]

ويجب أن يقول: أنـا مؤمن إن شاء الله، وصلَّيت إن شاء الله[1]، كذا جميع أفعال الإيمان، ولا يجوز أن يقول: أنا مؤمنٌ حقًّا[2].

* * *

[الاشتغال بعلم الكلام]

واختلف أصحابنا في علم الكلام[3]، ....

---

(١) يعني القَبولَ، انظر: «لوامع الأنوار البهية» للسفَّاريني (١/ ٤٣٣).

(٢) قال الشيخ عبد القادر في «الغنية» (١/ ١٣٧): ولأن المؤمن حقًّا من هو عند الله تعالى مؤمن، وهو الذي يكون من أهل الجنـة، ولا يكون كذلك إلا بعد موافاته بالإيمان ويختم له بذلك، ولا يعلم أحدٌ بما يختم له.

(٣) علم الكلام عرَّفه ابن خلدون بقوله: هو علم يتضمن الحِجاجَ عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة، انظر: «مقدمة ابن خلدون» (ص: ٢٦٣)، وقد ألف الموفق ابن قدامة في ذم الاشتغال به كتاباً سماه «تحريم النظر في كتب الكلام»، وهو مطبوع، وقد ردَّ فيه على ابن عقيل في رسالة سماها: «نصيحة»، وذكر توبته منها بإسناده إليه.
وأما سبب تسميته بعلم الكلام كما في «شرح العقائـد النسفية» للسعد التفتازاني (ص: ١٦)؛ فلأن عنوان مباحثـه كان قولهم: الكلام في كذا وكذا، ولأن مسألة الكلام كانت أشهر مباحثه وأكثرها نزاعاً وجدالاً، حتى إن بعض المتغلبة قتل كثيراً من أهل الحق لعدم قولهم بخلق القرآن، ولأنه يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات وإلـزام الخصوم، كالمنطق للفلسفة. لأنهم يسمون العلم العاصمَ عن الخطأ في الفكر منطقاً؛ لظهور القوة النطقية، فكذلك المتكلمون يسمون العلم =

والمناظرةِ فيه[1]، ووضعِ الكتب فيه، والرد على المبتدعة، هل هو مشروعٌ أم لا؟!

فذهب المتقدمون[2] إلى أنه غيرُ مشروع، بل هو منهيٌّ عنه[3]، واختاره صاحبُ النظم[4]، . . . .

= الباحث عن الواجب تعالى وصفاته وعن الممكن بأقسامه كلاماً؛ لظهور قوة التكلم به، وقيل غير ذلك.

(١) قال البربهاري في «شرح السنة» (ص: ٥٦): وإذا سألك الرجل عن مسألة في هذا الباب وهو مسترشد؛ فكلمه وأرشده، وإذا جاءك يناظرك فاحذره؛ فإن في المناظرة المراءَ والجدال، والمغالبة والخصومة والغضب، وقد نهيت عن جميع هذا، وهو يزيل عن طريق الحق، ولم يبلغنا عن أحد من فقهائنا وعلمائنا أنه جادل أو ناظر أو خاصم، قال الحسن: الحكيم لا يماري ولا يداري، حكمته ينشرها، إن قُبلت حمد الله، وإن رُدَّت حمد الله، وجاء رجل إلى الحسن فقال: أنا أناظرك في الدين، فقال الحسن: أنا قد عرفت ديني، فإن كان دينك قد ضلَّ منك؛ فاذهب فاطلبه.

(٢) المتقدمون في اصطلاح الحنابلة هم أئمة المذهب بدءاً من تلامذة الإمام أَحمد إلى الحسن بن حامد المتوفى سنة (٤٠٣هـ)، انظر: «المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد» للشيخ بكر أبو زيد (١/ ٢١٧).

(٣) قال الإمام أحمد: لا يفلح صاحب كلام أبداً، انظر: «تلبيس إبليس» لابن الجوزي (ص: ٨٣)، و«صون المنطق والكلام» للسيوطي (ص: ١٢٨).

(٤) هو ابن عبد القوي، واسمه محمد بن عبد القوي بن بدران بن عبدالله المقدسي الحنبلي، وهو صاحب منظومة الآداب، فقيه نحوي محدث، له شرح على «المقنع» لم يتمه، سماه: «مجمع البحرين»، ومنظومته هي قصيدة دالية نظم بها «المقنع»، و«الشرح الكبير»، وهو من الكتب المعتمدة في المذهب، وسماها: =

ونصَّ عليه في رواية المَرُّوْذِي[1]، وصالحٍ[2]، وأبي عمرانَ الأصبهانيِّ[3]، وأبي الحارث[4]، . . . .

= «عقد الفرائد وكنوز الفوائد»، توفي سنة (٦٩٩هـ)، انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٤٢)، و«المدخل المفصل» (٢/ ٧٢٤، ٧٣٦).

(١) حيث قال: لست بصاحب كلامٍ، فلا أرى الكلام في شيء إلا ما كان في كتاب الله، أو حديث رسول الله ﷺ، أو عن أصحابه ﷺ، أو عن التابعين، فأما غير ذلك فالكلام فيه غير محمود، انظر: «الآداب الشرعية» لابن مفلح (١/ ٢٦٥).

(٢) هو أبو الفضل صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل، الشيباني البغدادي، الإمام المحدث الحافظ الفقيه، قاضي أصبهان، ابن إمامنا، وهو أكبر أولاده، سمع أباه، وتفقه عليه، وسمع عفان، وأبا الوليد، وإبراهيم بن أبي سويد، وعلي بن المديني، وطبقتهم، حدث عنه: ابنه زهير، وأبو بكر بن أبي عاصم، والبغوي، وابن صاعد، وغيرهم، قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه بأصبهان، وهو صدوق ثقة، كان سخيًا جدًّا، توفي سنة (٢٦٦هـ)، انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٢٩)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ١٧٢).

(٣) قال ابن أبي داود: حدثنا موسى أبو عمران الأصبهاني قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا تجالس أصحاب الكلام وإن ذبوا عن السنَّة. انظر: «تاريخ الإسلام» (٥/ ١٠٢٤ ـ ط دار الغرب الإسلامي).

وقد نقل هذا القول عنه أبو عمران موسى بن هارون الحمال كما في «طبقات الحنابلة» لأبي يعلى (١/ ٣٣٤)، و«الآداب الشرعية» لابن مفلح (١/ ٢٢٣).

(٤) هو أحمد بن محمد، أبو الحارث الصائغ، من أصحاب الإمام أحمد، ذكره أبو بكر الخلال فقال: كان أبو عبدالله يأنس به، وكان يقدمه ويكرمه، وكان عنده بموضع جليل، وروى عن أبي عبدالله مسائل كثيرة بضعة عشر جزءاً، وجوَّد الرواية عن أبي عبدالله، قال أبو الحارث: سمعت أبا عبدالله يقول: من أحب الكلام =

وعبدوسِ بنِ مالكٍ[1]، وإسحاقَ بنِ منصورٍ[2]، وعبدالله[3][4].

وذهبَ القاضي، وشيخُه ابنُ حامد، والتميميُّ، والقاضي الصغير إلى

= لم يخرج من قلبه، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٧٤).

(١) عبدوس بن مالك، أبو محمد العطار، من أصحاب الإمام أحمد، ذكره أبو بكر الخلال فقال: كانت له عند أبي عبدالله منزلة في هدايا وغير ذلك، وله به أنسٌ شديدٌ، وكان يقدمه، روى عن أبي عبدالله مسائل لم يروها غيره ما لو رحل رجل إلى الصين في طلبها لكان قليلاً، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٤١).

(٢) هو إسحاق بن منصور بن بهرام المروزي، الشهير بالكوسج، سمع ابن عيينة وابن مهدي وآخرين، روى عنه البخاري ومسلم، كان عالماً فقيهاً، وله عن الإمام أحمد مسائل معروفة باسمه، توفي سنة (٢٥١هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ١١٣)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٤٩).

(٣) هو عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، الإمام، الحافظ، الناقد، محدث بغداد، أبو عبد الرحمن، الذهلي الشيباني المروزي، ثم البغدادي، ابن إمامنا، روى عن أبيه شيئاً كثيراً، من جملته «المسند» كله، و«الزهد»، روى عن كثيرين، منهم يحيى بن معين، حدث عنه: النسائي، والبغوي، وابن صاعد، وغيرهم، قال ابن عدي: نبل عبدالله بن أحمد بأبيه، وله في نفسه محل في العلم، أحيا علم أبيه من «مسنده» الذي قرأه عليه أبوه خصوصاً قبل أن يقرأه على غيره، قال الخطيب: كان ثقةً ثبتاً فهماً، توفي سنة (٢٩٠هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة»، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥١٦).

(٤) قال عبدالله: سمعت أبي يقول: كان الشافعي ﷺ إذا ثبت عنده خبر قلَّده، وخير خصلةٍ فيه أنه لم يكن يشتهي الكلام، إنما كانت همته الفقه، انظر: «الآداب الشرعية» (١/ ٢٦٦).

أن علمَ الكلام مشروعٌ مأمورٌ به، ويجوز مناظرةُ أهل البدع، ووضعُ الكتب في الردِّ عليهم.

وقال القاضي أبو يعلى الصغير: إنه الصحيحُ من المذهب، ونصَّ عليه أحمدُ في رواية المَرُّوْذِي وحنبلٍ، وغيرِهما[1].

قال أبو عبدالله بنُ حامد: رأيت طائفة من أصحابنا في مسائل الفروع والأصول يسلكون الوقف، وأنه لا يُفتى بشيء إلا ما سُبق به، وإلا وجب السُّكوتُ في ذلك، وطائفةٌ ثانيةٌ فَصَّلتْ، فقالت: ما كان من الأصول، فإنه لا يجيبُ في شيء إلا ما كان القول من الأئمة فيه سابقاً، وعملوا فيه على ما نقلَه أبو طالب[2] عن أحمد في الإيمان: أن من قال: إنه مخلوق؛ فهو

---

(١) قال في «الآداب الشرعية» (١/ ٢٧٤): ووجدت في كتاب لولد ولد القاضي أبي يعلى ذكر فيه خلافاً في المذهب وكلام أحمد في ذلك، قال: والصحيح من المذهب أن علم الكلام مشروع مأمورٌ به، وتجوز المناظرة فيه والمحاجَّة لأهل البدع، ووضع الكتب في الرد عليهم، وإلى ذلك ذهب أئمة التحقيق: القاضي والتميمي في جماعة المحققين، وتمسكوا في ذلك مع استغنائه عن قول يسند إليه بقول الإمام أحمد في رواية المَرُّوْذِي: إذا اشتغل بالصوم والصلاة، واعتزل وسكت عن الكلام في أهل البدع، فالصوم والصلاة لنفسه، وإذا تكلم كان له ولغيره يتكلم أفضل، وقد صنف الإمام أحمد رحمه الله ورضي عنه كتاباً في الرد على الزنادقة والقدرية في متشابه القرآن وغيره، واحتج فيه بدلائل العقول، وهذا الكتاب رواه ابنه عبدالله، وذكره الخلال في كتابه، وما تمسك به الأولون من قول أحمد فهو منسوخ، قال أحمد في رواية حنبل: قد كنا نأمر بالسكوت، فلما دُعينا إلى أمرٍ ما كان بدٌّ لنا أن ندفع ذلك، ونبين من أمره ما ينفي عنه ما قالوه.

(٢) هو أحمد بن حميد المشكاني، أبو طالب، المتخصص بصحبة إمامنا أحمد، روى =

جهميٌّ، ومن قال: إنه غير مخلوق؛ فقد ابتدع، وأنه يُهجر حتى يرجع[1]؛ [و] أن ذلك وعيدٌ على مخالفة أمرٍ لا يسع الجواب فيه.

وإن كان من الفروع في الفقه؛ فإنـه يسع الجواب فيـه [و] إن كان بـه منفرداً.

قال ابن حامد: والأشبهُ عندي أن سائر الفقه والأصول سواءٌ، وأن له إيقـاعَ الجواب عند الاضطرار ونزولِ الحادثـة، ولـه أن يجتهد فيمـا يوجبـه الدليل، ويفتي بذلك وإن كان بالقول منفرداً[2].

وقال أبـو محمد البربهاري في كتابـه: واعلم أنـه من قال في دين الله برأيـه وقياسـه وتأويلـه بغير حجـةٍ من السنَّـة والجماعـة؛ فقد قال على الله ما لا يعلمه[3].

وقال أيضاً: ما كانت قَطُّ زندقةٌ، ولا بدعةٌ، ولا هوى، ولا ضلالةٌ إلا من الكلام والجدال، والمراء والقياس، وهو أبوابٌ للبدع والشكوك والزندقة،

= عن أحمد مسائل كثيرة وكان أحمد يكرمه ويعظمه، روى عنه أبـو محمد فوزان، وزكريا بن يحيى وغيرهما، وذكره أبو بكر الخلال فقال: صحب أحمد قديماً إلى أن مات، وكان أحمد يكرمه ويقدمه، وكان رجلاً صالحاً فقيراً صبوراً على الفقر، فعلمه أبو عبدالله مذهب القنوع والاحتراف، ومات قديمـاً بالقرب من موت أبي عبدالله، ولم تقـع مسائلـه إلى الأحـداث، توفي سنـة (٢٤٤هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٦).

(١) انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٧٤)، وتقدم الكلام على هذه المسألة.

(٢) انظر: «تهذيب الأجوبة» لابن حامد (ص: ١٨)، وما بين معكوفين منه.

(٣) انظر: «شرح السنة» للبربهاري (ص: ٤٥).

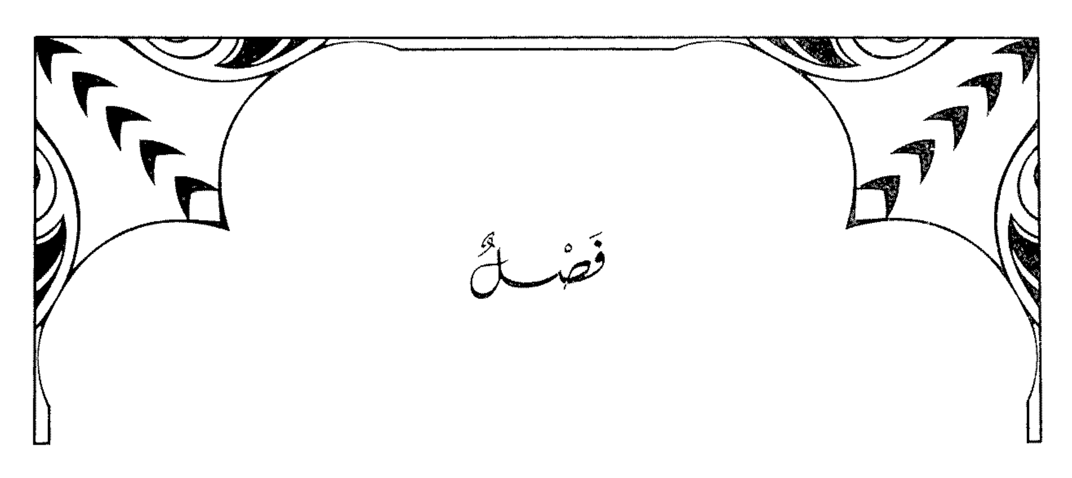
[فالله الله في نفسك]، وعليك بالآثار وأصحابها، والتقليد[1]، والله الموفق[2].

❐ ❐ ❐

---

(١) انظر: «شرح السنة» للبربهاري (ص: ٥٥)، وما بين معكوفين منه.

(٢) قال الإمام السفاريني في «لوامع الأنوار البهية» (١/ ١١٠): علم الكلام الذي نهى عنه أئمة الإسلام: هو العلم المشحون بالفلسفة والتأويل، والإلحاد والأباطيل، وصرف الآيات القرآنية عن معانيها الظاهرة، والأخبار النبوية عن حقائقها الباهرة، دون علم السلف ومذهب أهل الأثر، وما جاء في الذكر الحكيم وصحيح الخبر، فهذا لعمري ترياق القلوب الملسوعة بأراقم الشبهات، وشفاء الصدور المصدوعة بتراجم المحدثات، ودواء الداء العضال، وبازهر السم القتَّال، فهو فرض عين، أو عين فرض على كل نبيهٍ، وهو العلم الذي تعقد عليه الخناصر لدَحْض حجة كل متحذلقٍ وسفيهٍ.



[قدم صفات الله تعالى]

صفاتُ الله ﷻ قديمةٌ[1]، وهي حقيقة، والله ﷻ واحدٌ[2] أحدٌ[3] فردٌ[4]

---

(١) لا خلاف بين أهل السنة في أن صفات الله الذاتية قديمة، وخالف في ذلك المعتزلة، أما صفات الفعل: فاختلفوا في حدوثها، فقال أبو حنيفة وأحمد وأكثر السلف: إنها قديمة، وقال ابن كُلاب والأشعري: هي حادثة. انظر للمزيد: «اللمع» للأشعري (ص: ٨٣)، و«المسودة» (ص: ٥٧٠)، و«مجموع الفتاوى» (٦/ ٢٦٨)، و«أصول ابن مفلح» (ص: ٩٧)، و«فتح الباري» (١٣/ ٤٣٩)، و«شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٩٦)، «شرح الفقه الأكبر» (ص: ٢١).

(٢) قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[البقرة: ١٦٣].

(٣) قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص: ١].

(٤) الفرد من الأسماء التي أطلقها بعض العلماء؛ كالذهبي وابن حجر على الله؛ استدلالاً بحديث لا يصح عن النبي ﷺ، وهو حديث أبي هريرة في «ضعيف الجامع» (١٩٤٦)، ويمكن أن يدلَّ عليه قوله ﷺ: «إن الله وتر يحب الوتر»؛ فإن الوتر هو الفرد كما قال ابن الأثير في «النهاية» (٥/ ١٤٦)، وهذا الحديث أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٨٦)، والترمذي في «السنن» (٤٥٤)، والنسائي في «المجتبى» (٣/ ٢٢٩).

صمدٌ[1].

واختلف أصحابنا في الاسم؛ هل هو المسمى أم هو للمسمى؟

فقال أبـو بكر عبد العزيز[2]: الاسم هو المسمى[3]، وهو ظاهر كلام أحمد، رحمه الله تعالى[4].

وقال أبو عبدالله بنُ بطة: من قال: الاسمُ غيرُ المسمى، فهو كافر[5]،

---

(١) قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[الإخلاص: ٢].

(٢) وهـو قول أبي القاسم الطبري، واللالكائي، وأبي محمـد البغوي صاحب «شرح السنة» وغيرهم، وهو أحد قولي أصحاب أبي الحسن الأشعري، اختاره أبو بكر ابن فورك وغيره، انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٨٨).

(٣) قال شيخ الإسلام شارحاً هذا المذهب في «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٨٨): وهؤلاء الذين قالوا: إن الاسم هو المسمى لم يريدوا بذلك أن اللفظ المؤلف من الحروف هو نفس الشخص المسمى به؛ فإن هذا لا يقوله عاقل، ولهذا يقال: لو كان الاسم هو المسمى؛ لكان من قال: نار احترق لسانه، ومن الناس من يظن أن هذا مرادهم ويشنع عليهم، وهذا غلط عليهم؛ بل هؤلاء يقولون: اللفظ هو التسمية، والاسم ليس هو اللفظ؛ بل هو المراد باللفظ؛ فإنك إذا قلت: يا زيد! يا عمر! فليس مرادك دعاء اللفظ؛ بل مرادك دعاء المسمى باللفظ وذكرت الاسم، فصار المراد بالاسم هو المسمى.

(٤) وهذا القول اختاره أبو عمرو الداني في «الرسالة الوافية» (ص: ٤٩)، فجعل الاسم هـو المسمى، وهو غير التسمية، واستدلَّ له بقولـه تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم﴾[يوسف: ٤٠] قال: وإنما عبدوا الأشخاص دون الكلام، والقول هو التسمية.

(٥) وهذا مروي عن الشافعي والأصمعي، انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٨٧).

ومن قال: المسمى، فهو كافر[1].

وقال أبو الحسن التميمي: لا يجوز أن يكون الاسمُ هو المسمى[2].

وقال القاضي: الاسم للمسمى[3].

وقال أحمد في رواية عبدالله فيما خرَّجه في «الردِّ على الجهمية»: الله هو الله، والله ليس باسم، إنما الاسم كلُّ شيء سوى الله تعالى؛ لأن الله يقول: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[البقرة: ٣١]، ولا يجوز أن يكون اسمٌ لاسمٍ.

قال القاضي الصغير: وظاهرُ هذا الكلام يقتضي أن اسمه (الله)[4] هو المسمَّى، وغيره من الأسماء هي له.

قال القاضي الكبير: وليس هذا الكلام على ظاهره؛ لأن أحمد لم يُرد بهذا الاسم الذي هو قولنا: الله، وإنما أراد به الذاتَ المسمَّاةَ بهذا الاسم؛

---

(١) قال ابن حمدان في «نهاية المبتدئين» (ص: ٣٦): قال ابن بطة: من قال: الاسم غير المسمى فكافر، ومن قال: الاسم هو المسمى فمبتدع.

(٢) هذا إذا أريد بالاسم اللفظ أو التلفظ، فهو حتماً غير ذات المسمى، فالاسم يتناول اللفظ والمعنى المتصور في القلب، وقد يراد به مجرد اللفظ، وقد يراد به مجرد المعنى، انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٢٠٩).

(٣) قال القاضي: وأما التسمية والاسم؛ فهما بمعنى واحد، وإن التسمية هي الاسم؛ لأن الجميع حروف، فهي كالتلاوة والمتلو؛ لأن الجميع حروف، وأما الاسم والمسمى؛ فليس هما بمعنى واحد؛ لأن الاسم حروف والمسمى هو الذات. انظر: «المعتمد» (ص: ٧١، ٢٧٩).

وهذا الإطلاق اختيار أكثر المنتسبين إلى السنة من أصحاب الإمام أحمد وغيره، انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٨٧).

(٤) في الأصل: «بالله»، ولعله سبق قلم من المؤلف رحمه الله تعالى.

لأن الأسمـاء تكون لها، ولأنه قد نص في رواية الميموني[1] على أن قولنا: الله [من] جملـة أسمائـه، فقال: من قال: إنَّ أسماء الله تعالى محدَثةٌ؛ فهو كافرٌ.

ثم قال: اللهُ من أسمائه، فمن زعم أنها محدَثةٌ؛ فقد زعم أن الله تعالى مخلوقٌ.

فقد بيَّن أنه من جملة أسمائه، فعلم أنَّ ما قاله في رواية عبدالله: إن الله تعالى ليس باسمٍ، إنما أراد به الذاتَ المسمَّاة بالله؛ لما بيناه.

قال القاضي: وقـد كنت أفرِّق بينهما قبـل هـذا، وأقول: إن الأسماء الراجعة إلى الذات هي المسمى، والراجعـة إلى معنى هي للمسمى، لأجل ما حكيناه عنه في رواية عبدالله[2]، فالمذهبُ ما أدركتُ عليه أصحابَنا، وهو أن الاسم للمسمى.

* * *

(١) هو الإمام العلامة، الحافظ، الفقيه، أبـو الحسن، عبد الملك بن عبد الحميد بن عبـد الحميـد بن شيخ الجزيرة ميمون بن مهران، الميموني الرقي، تلميـذ الإمام أحمد، ومن كبار الأئمة، ذكره أبو بكر الخلال فقال: الإمام في أصحاب أحمد، جليل القدر، كان أحمد يكرمه، وعنده عن أبي عبدالله مسائل في ستة عشر جزءاً، سمع: إسحاق بن يوسف الأزرق، وحجاج بن محمد، ومحمد بن عبيد الطنافسي، وروح ابن عبـادة، ومكي بن إبراهيم، وعبدالله القعنبي، وعفان، وخلقـاً كثيراً، حدث عنه النسائي في «سننه» ووثقه، وآخرون، كان عالم الرقة، ومفتيها في زمانه، توفي سنة (٢٧٤هـ)، انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٨٩)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٢١٢).

(٢) انظر قوله هذا في «المعتمد» (ص: ٧٠).

[صفات الفعل قديمة أم حادثة؟]

وقال في رواية حنبل: لم يزل متكلماً[1] عالماً غفوراً.

قال القاضي: وظاهر هذا أن ما يرجع إلى فعله، فهو قديم أيضاً[2]؛ لأنه قال: لم يزل غفوراً، وهذا على ظاهره، وأنه موصوفٌ بصفات الأفعال في القِدَم وإن لم يوجد الفعلُ[3]، كما هو موصوفٌ بصفات الذات[4].

قال القاضي: وكنتُ أفرِّق بينهما قبلَ هذا، والآن فالمذهبُ على ما روى حنبل.

* * *

[إطلاق الدَّهر على الله تعالى]

وقولُ ﷺ: «لا تَسُبُّوا الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ»[5]، نُقل عن أحمد: أنه

---

(١) انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ١٤٤).

(٢) قديم هنا بمعنى غير مخلوق، وليس بالمعنى المتبادر من القديم، وهو ما مضى على وجوده مدةٌ طويلة.

(٣) قال الطحاوي معبراً عن هذا المعنى: ليس منذ خلق الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بإحداثه البرية استفاد اسم الباري، له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق، انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٢٠٠).

(٤) هذه المسألة تلقب عند العلماء بمسألة التكوين، وقد يعبرون عنها بعبارة أخرى وهي: هل الخلق هو المخلوق، وسيأتي الكلام عليها بهذا الاسم.

(٥) أخرجه مسلم (٢٢٤٦/ ٥) عن أبي هريرة ﷺ، وهو في «المسند» في مواضع، منها (٢/ ٢٧٢).

أخذ بظاهر الحديث، وأن هذه الصفـة تطلق على الله، نصَّ عليـه في روايـة حنبل.

وقال أبو عبدالله بنُ حامد: لا يجوز إطلاقُ هذه على الله ﷻ[1].

وسكت أحمدُ في رواية أخرى[2].

قال القاضي الصغير: وظاهرُ هذا أنـه لم يأخذ بظاهر الخبر في مطلق

---

(١) نقله عنـه تلميـذه أبـو يعلى في «المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين» (ص: ٧٥).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤٩٣): للناس في الحديث قولان معروفان لأصحاب أحمـد وغيرهم: **أحدهما** ـ وهـو قول أبي عبيد وأكثر العلماء ـ: أن هذا الحديث خرج الكلام فيه لرد ما يقوله أهل الجاهلية ومن أشبههم؛ فإنهم إذا أصابتهم مصيبة أو منعوا أغراضهم؛ أخذوا يسبون الدهر والزمان، يقول أحدهم: قبح الله الدهر الذي شتت شملنا، ولعن الله الزمان الذي جرى فيـه كذا وكذا، وكثيراً ما جرى من كلام الشعراء وأمثالهم نحو هذا، كقولهم: يا دهر! فعلت كذا، وهم يقصدون سبَّ من فعل تلك الأمور ويُضيفونها إلى الدهر، فيقع السب على الله تعالى؛ لأنه هو الذي فعل تلك الأمور وأحدثها، والدهر مخلوقٌ له، هو الذي يقلبه ويصرفه، ثم قال:

والقول الثاني: قول نعيم بن حماد وطائفة معه من أهل الحديث والصوفية: إن الدهر من أسماء الله تعالى، ومعنـاه القديم الأزلي، ورووا في بعض الأدعيـة: يا دهر! يا ديهور! يا ديهـار! وهذا المعنى صحيح؛ لأن الله سبحانـه هـو الأول ليس قبله شيء، وهو الآخر ليس بعده شيء؛ فهذا المعنى صحيح، إنما النزاع في كونه يسمى دهراً بكل حال، فقـد أجمع المسلمون ـ وهـو ممـا علم بالعقل الصريح ـ أن الله سبحانه وتعالى ليس هو الدهر الذي هو الزمان أو ما يجري مجرى الزمان.

هذه التسمية[1].

قال القاضي الكبير: والأمرُ على ما ذكره شيخُنا[2]، قال: ويحتمل أن يكون قولُ أحمد: نؤمن بها راجعاً إلى أخبار الصفات في الجملة[3].

وقال الخلال: سألت إبراهيم الحربيَّ[4] عن قولِ النبيِّ ﷺ: «لا تَقُولُوا: خَيْبَةَ الدَّهْرِ؛ فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ»[5]، فقال: كانت الجاهليةُ تقول: الدهر هو

---

(١) قال الحافظ في «فتح الباري» (٨/ ٥٧٥): قال النووي: قوله: «أنا الدهر» بالرفع في ضبط الأكثرين والمحققين، ويقال: بالنصب على الظرف؛ أي: أنا باقٍ أبداً، والموافق لقوله: «إن الله هو الدهر» الرفع، وهو مجازٌ، وذلك أن العرب كانوا يسبون الدهر عند الحوادث، فقال: لا تسبوه؛ فإن فاعلها هو الله، فكأنه قال: لا تسبوا الفاعل؛ فإنكم إذا سببتموه سببتموني.

(٢) يعني: شيخه ابن حامد، وهو منع التسمية بالدهر.

(٣) أي: نؤمن بما وصف الله تعالى به نفسه من الأخبار وإن كان هذا الخبر ليس من باب الصفة له سبحانه لما مضى.

(٤) هو الشيخ، الإمام، الحافظ، العلامة، شيخ الاسلام، أبو إسحاق، إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير، البغدادي، الحربي، صاحب التصانيف، طلب العلم وهو حدث، سمع من: هوذة بن خليفة، ومسدد بن مسرهد، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وأحمد بن حنبل، وكثيرين، حدث عنه خلق كثير، نقل عن إمامنا مسائل، كان إماماً في العلم، رأساً في الزهد، عارفاً بالفقه، بصيراً بالأحكام، حافظاً للحديث، مميزاً لعلله، قيماً بالأدب، جمَّاعةً للغة، سئل عن الاسم والمسمى فقال: لي مذ أجالس أهل العلم سبعون سنة، ما سمعت أحداً منهم يتكلم في الاسم والمسمى، توفي ببغداد سنة (٢٨٥هـ)، انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٥٦)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٨٦).

(٥) أخرجه البخاري (٥٨٢٨)، ومسلم (٢٢٤٦/ ٤)، عن أبي هريرة ﷺ.

الليلُ والنهار يفعل بنا كذا، قال الله تعالى: أنا أفعل، ليس الدهر، فقال النبي ﷺ: «لا تَسُبُّوا الدَّهْرَ، فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ»[1].

وأما ما رُوي: أَنَّ اللهَ هُوَ رَمَضَانُ[2]؛ فلا يجوزُ إطلاقُه على الله[3].

* * *

[إطلاق الشخص على الله تعالى]

قال القاضي الصغير: قال بعضُ متقدمي مشايخنا: يجوز إطلاقُ تسمية الشخص[4] على الله سبحانه وتعالى[5]، ....

---

(١) انظر: «إبطال التأويلات» للقاضي أبي يعلى (١/ ٣٧٥)، قال: فقد بيَّن إبراهيم الحربي أن الخبر ليس على ظاهره، وأنه ورد على سبب. والحديث تقدم تخريجه.

(٢) قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٢٣١): وقد روي عن بعض السلف أنه كَره أن يقال: إلا شهر رمضان، ولا يقال: رمضان، ثم روى من طريق ابن أبي حاتم عن أبي هريرة قال: لا تقولوا: رمضان، فإن رمضان اسم من أسماء الله تعالى، ولكن قولوا: شهر رمضان، وأشار الحافظ إلى ضعف الحديث، والحديث حكم عليه بالوضع ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٨٧)، والسيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (٢/ ٩٧)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» رقم (٢٥١).

(٣) قال النووي في «شرح مسلم» (٧/ ١٨٨): وقولهم: إنه اسم من أسماء الله تعالى ليس بصحيحٍ، ولم يصح فيه شيءٌ وإنْ كان قد جاء فيه أثر ضعيف، وأسماء الله تعالى توقيفية لا تطلق إلا بدليل صحيح.

(٤) قال في «لسان العرب» (مادة: شخص): الشخص كل جسم له ارتفاعٌ وظهورٌ.

(٥) قال البخاري في «صحيحه» في كتاب التوحيد: باب قول النبي ﷺ: «لا شخص أغير من الله»، وهذا التعليق عند البخاري قد روي مرفوعاً عند مسلم في «صحيحه» =

وهذا هو الصحيح[1]، وعليه غالبُ أصحابنا[2]، واختار القاضي: لا يجوز إطلاقُ ذلك عليه[3]، وقال القاضي الصغير: إنه الصحيح، وإن عليه جماعة

= (١٤٩٩/ ١٧) من حديث المغيرة بن شعبة قال: قال سعد بن عبادة ﷺ: لو رأيتُ رجلاً مع امرأتي؛ لضربته بالسيف غير مُصْفِح عنه، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: «أتعجبون من غيرة سعد؛ فوالله! لأنا أغير منه، والله ُأغير مني، من أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا شخصَ أغير من الله. . .» الحديث، وقال عبدالله ابن الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٢٤٨): قال عبيدالله القواريري: ليس حديث أشدَّ على الجهمية من هذا الحديث؛ قوله ﷺ: «لا شخصَ أحب إليه مدحة من الله ﷻ».

(١) قال العلامة ابن القيم في «زاد المعاد» (٣/ ٦٨١) عند ذكر حديث: «لا شخص أغير من الله»: والمخاطبون بهذا قوم عربٌ يعلمون المراد منه، ولا يقع في قلوبهم تشبيهه سبحانه بالأشخاص، بل هم أشرف عقولاً، وأصحُّ أذهاناً، وأسلم قلوباً من ذلك.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٨٣).

(٣) قال القاضي في «المعتمد» (ص: ٥٨): **وأما إطلاق تسمية الشخص؛ فقد روى المغيرة عن النبي ﷺ: «لا شخص أغير من الله، ولا شخص أحب إليه المعاذير من الله»، فيحتمل جواز إطلاقه؛ لأن قوله: «لا شخص» نفي من إثبات، وذلك يقتضي الجنس؛ كقوله: لا رجل أكرم من زيد، يقتضي أن زيداً يقع عليه اسم رجل، كذلك قوله: «لا شخص» يقتضي أنه سبحانه يقع عليه اسم شخص، ويحتمل أن لا يجوز إطلاق ذلك عليه سبحانه؛ لأن لفظ الخبر ليس بصريح فيه، لكن يحتمل أن يكون معناه: لا أحد أغير من الله؛ لأنه قد روي في لفظ آخر: «لا أحد أغير من الله».**

المحققين من أصحابنا[1].

* * *

[إطلاق الذات على الله تعالى]

وقال ابن حامد: اختلف أصحابنا في الذات[2]، هل تدخل في تسمية الشخص؟ فرأيت بعض أصحابنا يذهب إلى جواز إطلاق ذلك[3]، قال: وهذا عندي لا يجوز، ولو جاز إطلاقُه؛ لجاز إطلاق اسمِ الجوهر

---

(١) منهم أبو الفرج ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه» (ص: ١٦٢)، ومن غير الحنابلة ابن بطال والخطابي وابن فورك، انظر: «فتح الباري» (١٣/ ٤٠١).

(٢) وهي تأنيث «ذو» كما في «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٣٨١)، قال الراغب في «مفردات القرآن» (١/ ٣٧٢): «ذو» يتوصل به إلى الوصف بأسماء الأجناس والأنواع، ويضاف إلى الظاهر دون المضمر، ويثنى ويجمع، ولا يستعمل شيء منها إلا مضافاً، وقد استعار أصحاب المعاني الذات فجعلوها عبارة عن عين الشيء، جوهراً كان أو عرضاً، واستعملوها مفردةً ومضافةً إلى المضمر بالألف واللام، وأجروها مجرى النَّفْس والخاصة، فقالوا: ذاته، ونفسه، وخاصته، وليس ذلك من كلام العرب.

وقال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (١/ ٢٧٢): ذات الشيء نفسه.

(٣) عقد البخاري في «صحيحه» في كتاب التوحيد باباً بعنوان: ما يذكر في الذات والنعوت وأسامي الله ﷻ، وذكر فيه حديثاً فيه قول خُبيب شعراً: (وذلك في ذات الإله)، وقد ترجم البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص: ٢٨٢): ما جاء في الذات، وأورد حديث أبي هريرة الصحيح عن إبراهيم عليه السلام: أنه لم يكذب إلا ثلاث كذبات، اثنتين في ذات الله.

والعرض[1]، وبالجواز قال متأخرو أصحابنا، واختاره أبو العباس[2].

* * *

[إطلاق الشيء على الله تعالى]

وأما إطلاق تسمية الشيء[3] على الله ـ سبحانه وتعالى ـ فمتفَقٌ عليه[4]، ذكره ابنُ حامد، وغيرُه[5].

* * *

---

(١) وسيأتي الكلام على الخلاف في إطلاقها.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٨٣).

(٣) ورد إطلاق الشيء على الله في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]، قال أبو البقاء الكفوي في «الكليات» (ص: ٥٢٥) عن الشيء: أطلق تارة بمعنى: شائي اسم فاعل، وحينئذ يتناول الباري؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾، وبمعنى اسم مفعول تارةً أخرى؛ أي: مَشيءٌ وجودُه، ولا شك أن ما شاء الله وجوده فهو موجودٌ في الجملة، ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾، وعلى المعنى الثاني قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، و﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، فالشيء في حق الله بمعنى الشائي، وفي حق المخلوق بمعنى المشيء.

(٤) انظر: «الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار» للعمراني (١/ ٢٤٧).

(٥) قال البخاري في كتاب التوحيد من «صحيحه»: باب: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾، فسمى الله تعالى نفسَه شيئاً، وسمى النبي ﷺ القرآن شيئاً، وهو صفةٌ من صفات الله، وقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾، ثم أورد برقم (٧٤١٧) حديث سهل بن سعد رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ لرجل: «أمعك من القرآن شيءٌ؟» قال: نعم، سورة كذا، وسورة كذا؛ لسورٍ سماها.

[إطلاق الجسم على الله تعالى]

وأما لفظةُ الجسم؛ فقال أبـو العباس وبعضُ أصحابنا: لا يطلـق عليه لا نفياً ولا إثباتاً[1]، وهو ظاهرُ كلام أحمد[2].

وقال الأكثرُ منهم: ليس بجسم، ولا يجوز إطلاق الجسم على الله[3]، منهم: ابنُ حامد، والشريفُ ابن أبي موسى[4]، والقاضي[5]، وابنُ عقيل،

---

(١) انظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٧).

(٢) حيث منع التكلم في مسألة لم يتكلم فيها الصحابة والتابعون وليس لـه فيها إمام، واشتد عليه الكلام في الاسم والمسمى.

(٣) انظر: «التبصير في الدين» للإسفراييني (ص: ١٥٩).

(٤) هـو عبـد الخالق بن أبي موسى عيسى بن أحمـد الهاشمي، العباسي، الحنبلي، البغدادي، أبو جعفر الهاشمي، الإمام، شيخ الحنبليـة، أكبر تلامذة القاضي أبي يعلى، سمع أبا القاسم بن بشران، وأبا الحسين بن الحراني، وأبا محمد الخلال، وعدة، حدث عنه: أبو بكر الأنصاري وغيره، كان حسن الكلام في المناظرة، ورعاً، زاهداً، متقناً، عالمـاً بأحكام القرآن والفرائض، شديـداً على المبتدعـة، لم تزل كلمته عالية عليهم، وأصحابه يقمعونهم ولا يردهم أحد، وكان عفيفاً نزهاً، درَّس بمسجده، ثم انتقل إلى الجانب الشرقي يدرِّس، ثم درَّس بجامع المهدي، ولما احتضر أبو يعلى؛ أوصاه أن يغسله، وكذا لمـا احتضر الخليفة القائم؛ أوصى أن يغسله أبو جعفر، وما أخذ شيئاً مما وصى له به، أُخِذ أبو جعفر في فتنة ابن القشيري، وحبس أياماً، فسرد الصوم، ومرض، فلمـا ثقـل وضج الناس من حبسه، أخرج إلى الحريم، فمات هناك، وكانت جنازته مشهودة، ودفـن إلى جانب قبر الإمـام أحمـد، توفي سنـة (٤٧٠هـ)، انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٤٦)، و«ذيـل طبقات الحنابلة» (١/ ١٦).

(٥) انظر: «المعتمد» (ص: ٧٦، ٨٦).

وأبو الخطاب.

قال الياسوفي[1] الشافعي: قال بعض الحنابلة: نقل عن أحمد أنه قال: من قال: الله جسمٌ لا كالأجسام، فهو كافر[2]، واختار هذا بعضُ الحنابلة، وهذا بعيدٌ أن يَقولـه أحمد؛ فإنَّ قائل هذا إنما أخطأ في اللَّفظ دون المعنى، فكيف يُقال بتكفيره[3]؟!

* * *

[إطلاق الجوهر على الله تعالى]

وأما لفظُ الجَوْهر؛ فلا يُطلق عليه نفْياً ولا إثْباتاً، قاله بعض أصحابنا، واختاره أبو العباس[4].

---

(١) كلمة مشكلة الرسم في الأصل، ولعل ما أثبتناه هو الأقرب للصواب، وممن وقفنا على تسميته بالياسوفي من الشافعية:
١ ـ أحمد بن عثمان بن عيسى، نجم الدين أبو العباس، المتوفى سنة (٧٨٧هـ).
٢ ـ سليمـان بن يوسف بن مفلح، صدر الدين أبـو الفضل، ويقال: أبـو الربيع، المتوفى سنة (٧٨٩هـ).
انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٣/ ١٤٧، ١٥٢).

(٢) وقد نقل الإمام الزركشي هذا القول عن صاحب «الخصال» من الحنابلة، انظر: «تشنيف المسامع» للزركشي (٤/ ٦٤٨).

(٣) انظر: «المسامرة شرح المسايرة» (ص: ٨٣).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣١٣)، وقد استدلَّ شيخ الإسلام على ذلك بقول الإمام أحمد في رسالته إلى المتوكل: لا أحب الكلام في شيء من ذلك إلا ما كان في كتاب الله، أو في حديث عن رسول الله ﷺ، أو عن الصحابة، أو التابعين لهم بإحسان، وأما غير ذلك فإن الكلام فيه غير محمود.

وقال جماعةٌ من متقدِّميهم: ليس بجوهر[1].

وهل يجوز إطلاقُ الصُّورة عليه تعالى؟

قال القاضي: يجوز[2]، ونص عليه أحمد في رواية يعقوب بن بختان، وقال عبدالله بن أحمد ما ظاهرُه: لا يجوز ذلك[3]، وإن قول النبيِّ ﷺ: «رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ»[4]: في أحسنِ مكان، وعزاه إلى أحمد.

* * *

[وصف الخالق بأنه نور سبحانه]

وأما وصفُه بأنه نُورٌ، فذكر القاضي في «المعتمد»، قال: قد قيل: إن المرادَ به: الله مُنَوِّرُ السماواتِ والأرضَ بالنَّيِّرينِ[5]، أو منورُ قلوبِ أهلِ

---

(١) قاله القاضي أبو يعلى في «المعتمد» (ص: ٧٦).

(٢) انظر: «المعتمد» (ص: ٥٨).

(٣) فإنه قد قال في إثبات الوجه له سبحانه: إن لله وجهاً لا كالصورة المصورة، انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٩٤).

(٤) أخرجه الترمذي في «السنن» (٣٢٣٥)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٢٤٣)، وأجاب عنه شيخ الإسلام بأنه رؤية منام، انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٣٦)، قال أبو محمد بن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص: ٢٦١): والذي عندي ـ والله تعالى أعلم ـ أن الصُّورة ليست بأعجب من اليدين، والأصابع، والعين، وإنما وقع الإلف لتلك لمجيئها في القرآن، ووقعت الوحشة من هذه؛ لأنها لم تأت في القرآن، ونحن نؤمن بالجميع، ولا نقول في شيءٍ منه بكيفيةٍ ولا حدٍّ.

(٥) وقرأ بعضهم: ﴿الله نوَّر السموات والأرض﴾، وعن السدي: فبنوره أضاءت السموات والأرض، انظر: «تفسير ابن كثير» (٣/ ٣١٩).

السماواتِ والأرض بالهدى والتوفيق[1].

وقيل: هو نور لا كالأنوار، وليس بذي شعاعٍ، ولا جسم مضيءٍ، ذكره القاضي الصغير، قال: وهو أشبهُ بكلام أحمد[2].

* * *

[الكلام على حديث الصورة]

وأما حديثُ أم الطُّفيلِ امرأةِ أُبيِّ بنِ كعبٍ أنها قالت: سمعتُ النبيَّ ﷺ: «يذكرُ أنه رأى ربَّـه في المنام في صورةِ شابٍّ مُوفَّر، رجلاه في خُضْر، عليه نعلانِ من ذهبٍ، على وجهه فَراشٌ من ذهب»[3] = فسأله مهنَّا[4] عنه، قال:

---

(١) عن أنس بن مالك قال: إن إلهي يقـول: نوري هداي، واختـار هـذا القـول ابن جرير، انظر: «تفسير ابن كثير» (٣/ ٣١٨).

(٢) وهو قول هشام الجواليقي، انظر: «تفسير القرطبي» (١٢/ ٢٥٦).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣٤٦)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٧٩): قال ابن حبان: إنه حديث منكرٌ؛ لأن عمارة بن عامر بن حزم الأنصاري لم يسمع من أم الطُّفيل، ذكره في ترجمة عمارة في «الثقات».

(٤) هو أبو عبدالله مهنا بن يحيى الشامي السلمي، حدث عن بقية بن الوليد، وسمرة ابن ربيعة، ومكي بن إبراهيم، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق، وإمامنـا أحمد، وبشر في آخرين، من كبار أصحاب الإمام، روى عن أبي عبدالله من المسائل ما فخر به، وكان أبو عبدالله يكرمه ويعرف له حق الصحبة، ورحل معه إلى عبد الرزاق، وصحبه إلى أن مات، ومسائله أكثر من أن تحد من كثرتها، وكتب عنه عبدالله بن أحمـد مسائل كثيرة، وهو الذي روى «كتاب الصلاة»، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٤٥).

فحوَّل وجهَه عني وقال: هذا حديثٌ منكرٌ، وقال: لا نعرف هذا.

وإلى هذا ذهب ابنُ عَقِيْل، قال: وإن صحَّ فإنه يجب تأويلُه وأن الصورةَ عائدةٌ إلى النبي ﷺ؛ أي: رأيتُ ربي وأنا في صورةِ شابٍّ[1].

وإلى نحوِ هذا ذهب ابنُ الجوزي[2]، وأثبت ذلك في روايةٍ أخرى.

وأجرى الحديث من غير تأويلٍ طائفةٌ من أصحابنا، منهم: المَرُّوْذِي، وغيرُه.

قال أحمد وقد أنفذ إليه شاذانُ[3] يسألَه: يروي حديث ابنِ عباس: أن

---

(١) والحال الواقع بعد العامل محتملٌ لأن يكون من الفاعل وأن يكون من المفعول، وهو كثير، ومحتملٌ لأن يكون من غيرهما أيضاً، كما تقول: ضربته واقفاً، فواقفاً محتمل لأن يكون حالاً من الفاعل ومن المفعول، ويعينه القرينة، فإن لم تكن جاز الأمران.

(٢) انظر: «دفع شبه التشبيه» (ص: ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠)، فإنه ذكر الأحاديث ثم قال: وهذه أحاديث مختلفة، وليس فيها ما يثبت، وفي بعضها: «أتاني آت»، وذلك يرفع الإشكال، وأحسن طرقها يدل على أن ذلك كان في النوم، ورؤيا المنام وهم، والأوهام لا تكون حقائق، وإن الإنسان يرى كأنه يطير أو كأنه قد صار بهيمة، وقد رأى أقوامٌ في منامهم الحق سبحانه على ما ذكرنا، وإن قلنا: إنه رآه في اليقظة؛ فالصورة إن قلنا: ترجع إلى الله تعالى؛ فالمعنى: رأيته على أحسن صفاته من الإقبال علي والرضا عني، وإن قلنا: ترجع إلى رسول الله ﷺ؛ فالمعنى: رأيته وأنا على أحسن صورةٍ.

(٣) هو أسود بن عامر بن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن، المعروف بشاذان، أصله من الشام، سمع سفيان الثوري، وشعبة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، روى عنه الإمام أحمد وبقية بن الوليد وعلي بن المديني في آخرين، وقال الخطيب: =

النبيَّ ﷺ رأى ربَّه جَعْداً[1] قَطَطاً[2]؟ ـ فقال: حَدِّث به؛ فقد حدَّث به العلماء[3].

قال ابن عَقيل: وأنا أجمعُ بين الروايتين وأقول: إنه أذنَ له في الحديث به مع كونه متأوَّلاً لا مطلَقاً، فتعود الصُّورةُ والقَطَط إلى محمدٍ ﷺ دون ربِّه[4].

= حدَّث عن أحمد بن حنبل، وقال الذهبي: الإمام، الحافظ، الصدوق، الشامي، ثم البغدادي. توفي سنة (٢٠٨هـ). انظر: «السابق واللاحق» للخطيب (ص: ٥٤، ٥٦، ١٦٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١١٢)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ١١٨).

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (١/ ٢٧٥): الجعد في صفات الرجال يكون مدحاً وذمًّا: فالمدح معناه أن يكون شديد الأسر والخلق، أو يكون جعد الشعر، وهو ضد السبط؛ لأن السبوطة أكثرها في شعور العجم، وأما الذم فهو القصير المتردد الخلق. وظاهر أن المراد المدح هنا.

(٢) رواه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٢/ ٢٦١) وقال: غريب، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٤٧٤)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٣٦)، قال ابن فورك في «مشكل الحديث وبيانه» (ص: ٣٤٩): قيل: هذا حديث ضعيف عند أهل النقل، وإن صح معناه يرجع إلى الرائي، ويكون ذلك رؤيا نوم. وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١١٣): خبر منكر.
والقطط: الشديد الجعودة، وقيل: الحسن الجعودة، والأول أكثر، انظر: «النهاية» لابن الأثير (٤/ ٨١).

(٣) رواه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ١١٨)، وأورده القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (ص: ١٣٩).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في حديث الدجال حيث أشار النبي ﷺ بيده إلى عينه عند=

وما قاله ابن عقيل خالفه فيه جمهورُ أصحابنا[1].

* * *

[إطلاق العلة والقوة على الله تعالى]

قال ابن عقيل: لا يجوز أن يوصَف بأنه نورٌ[2]، ولا ظُلمةٌ، ولا ملِك،

= قوله: «إن الله ليس بأعور» (١٣/ ٣٩٠): وقد سئلتُ: هل يجوز لقارئ هذا الحديث أن يصنع كما صنع الرسول ﷺ؟ فأجبت ـ وبالله التوفيق ـ: إنه إنْ حضر عنده من يوافقه على معتقده، وكان يعتقد تنزيه الله تعالى عن صفات الحدوث، وأراد التأسي محضاً؛ جاز، والأَولى به الترك؛ خشيةَ أن يدخل على من يراه شُبهة التشبيه، فيمكن أن يؤخذ من هذا تفصيل آخر غير ما رآه ابن عقيل.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٨٥) بعد أن ذكر حديث الصورة وغيره: اعتقادنا فيها وفي الآي الواردة في الصفات: أنا نقبلها ولا نحرفها ولا نكيفها ولا نعطلها ولا نتأولها، وعلى العقول لا نحملها، وبصفات الخلق لا نشبهها، ولا نعمل رأينا وفكرنا فيها، ولا نزيد عليها ولا ننقص منها، بل نؤمن بها ونكل علمها إلى عالمها كما فعل ذلك السلف الصالح، وهم القدوة لنا في كل علم، روينا عن إسحاق أنه قال: لا نزيل صفة مما وصف الله بها نفسه، أو وصفه بها الرسول عن جهتها لا بكلام ولا بإرادة، إنما يلزم المسلم الأداء ويوقن بقلبه أن ما وصف الله به نفسه في القرآن إنما هي صفاته، ولا يعقل نبيٌّ مرسل ولا ملك مقرب تلك الصفات إلا بالأسماء التي عرفهم الرب ﷻ، فأما أن يدرك أحد من بني آدم تلك الصفات؛ فلا يدركه أحد.

(٢) هذه الصفات والأسماء التي ذكرها ابن عقيل لم يرد وصفه سبحانه بها إلا وصف (نور)، وتقدم الكلام عليه، إلا أن يكون مراده: أن الذي ورد مقيداً لا يجوز إطلاقه، فيقال: نور السماوات والأرض، ولا يقال: نور، على مبدأ بعض العلماء =

ولا ملَك[١]، ولا طبعٌ[٢]، ولا قوةٌ[٣]، ولا علةٌ[٤].

* * *

[صفة البقاء والغنى والوجود لله تعالى]

قال القاضي الصغير: واختلف المشايخُ في الباري سبحانه: هل هو باقٍ ببقاءٍ، وغنيٌّ بغنًى، وموجودٌ بوجودٍ، أم لا؟

فذكر أبو الحسن التميميُّ فقال: كان أحمدُ يقول: إن الله تعالى باقٍ ببقاءٍ، وغنيٌّ بغنًى، وموجودٌ بوجودٍ[٥].

= في الصفات، وهو لا يفرق بين مجتمع، ولا يجمع بين متفرق.

(١) كذا رسم الكلمة في الأصل: «ولا ملك ولا ملك»، ولم يتبين لنا وجه ذكر هاتين الكلمتين هنا، أما ملِك؛ فالوصف بأنه ملك قد ورد، لكن مقيداً في الفاتحة في قراءة من قرأ: ﴿ملك يوم الدين﴾ بحذف الألف، وكلاهما صحيح متواتر في السبع، كما في «تفسير ابن كثير» (١/ ٢٦)، وأما ملَك فلا أدري وجه ذكرها هنا، وهي منفيةٌ عن الله حتماً.

(٢) لأنه سبحانه وتعالى ذات موصوفةٌ بالصفات من القدرة والإرادة والعلم والحياة.

(٣) وإنما هو سبحانه ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨].

(٤) لأنه سبحانه وتعالى موصوف بالإرادة والمشيئة، وليس كذلك العلل؛ فإنها توجد معلولها لا بالاختيار.

(٥) هذه صفات ثبوتية اللفظ سلبية المعنى، فهي تنفي عن الله ما لا يليق به، وهي صفات ذاتية، وقد اختلف فيها: فقول الأشعري وطائفة معه: إنه باق ببقاء، وقديم بقدم، وهو قول الشريف وأبي علي بن أبي موسى وطائفة، وقول القاضي أبي بكر وطائفة كالقاضي أبي يعلى نفي ذلك، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء =

قال أبو الحسن: وقد كان بعض أصحابنا يذهب إلى أنه باقٍ ولا يقول: ببقاء[1].

والأولُ أظهرُ.

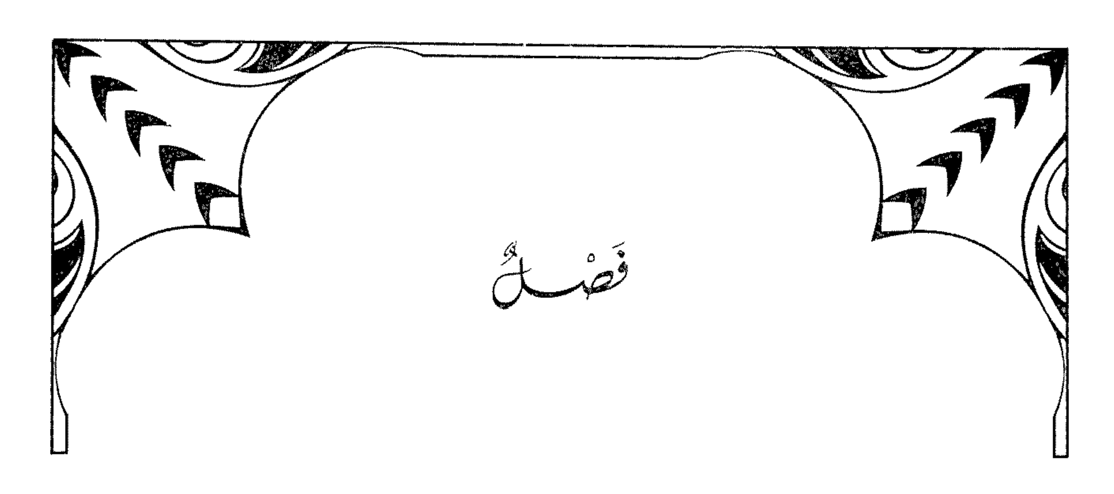
وقال ابن عقيل: هو عالمٌ بعلمٍ[2].

❐❐❐

= تعارض العقل والنقل» (١/ ٤٣٤): وحقيقة الأمر أن النزاع في هذه المسألة اعتباريٌّ لفظيٌّ، وهو متعلق بمسائل الصفات: هـل هي زائـدة على الذات أم لا؟ وحقيقة الأمر: أن الذات إن أريد بها الذات الموجودة بالخارج؛ فتلك مستلزمة لصفاتها، يمتنع وجودها بدون تلك الصفات، وإذا قدر عدم اللازم؛ لزم عدم الملزوم، فلا يمكن فرض الذات الموجودة في الخارج منفكة عن لوازمها حتى يقال: هي زائدة أو ليست زائدة، لكن يقدر ذلك تقديراً في الذهن.

(١) وهو القاضي أبو يعلى ومن وافقه.

(٢) هذا مما لا خلاف فيه بين أهل السنة، وإنما الخلاف في البقاء وفي الوجود أيضاً، وهو منقـول عن الإمام أحمد كما في «الاعتقـاد» لأبي الفضل التميمي، في نهاية «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٩٤).



فَصْلٌ

[علوُّ الله تعالى]

الباري سبحانه مختصٌّ بجهة العلوِّ دونَ غيرِها من الجِهات[1].

قال القاضي الصغير: هذا هو الصَّحيح من المذهب، واختاره القاضي وجماعةُ المحقِّقين من أصحابنا.

قال القاضي أبو يَعلَى الصغير: وهو قياسُ المذهب، وهو ظاهر كلام أحمد، واختاره أبو العبَّاس[2].

قال القاضي الصغير: ورأيتُ مقدمةً في الاعتقاد بخط أبي محمدٍ التميميِّ، يغلب على ظني أنها تصنيفهُ، ذكر فيها: وكان ـ يعني: أحمد ـ لا يقول بالجهة؛ لأن الجهات عنده تخلى عما[3] سواها.

قال: ومن أصحابنا مَنْ أطلق القول بالجهة؛ استدلالاً بقوله تعالى:

---

(١) ألف جماعةٌ من أهل العلم في مسألة العلو منفردة رسائل وكتب، منها كتاب «العلو للعلي الغفار» للإمام الذهبي.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٢٢)، و«الجواب الصحيح» (٤/ ٣١٧).

(٣) في الأصل: «ما»، والمثبت من «دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي (ص: ١٣٥).

﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾[النحل: ٥٠]، وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

قال: وهذا لا حجة فيه عندَهم؛ لأنه مذكور على وجه التعظيم والرفعة دون التحيز والجهة، وكان يقرأ ـ يعني: أحمد ـ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾[الزخرف: ٨٤] بمعنى: ألطافهِ دونَ الحُلول.

* * *

[الاستواء على العرش]

وقال القاضي في بعض كتبه: يجوز إطلاقُ القول بأنه على العرش، ولا نطلق الجهة والمكان وإن كان العرش في جهة[(١)].

واتفق أصحابنا: أنه فوق السبع سموات، ويجوز أن يقال: هو في السماء لنص الأحاديثِ على ذلك، والمراد: فوقها.

قال ابن حامد: ومن المتعلق بصفات الذات إثباتُ الذات في المكان، قال: وقد نص أحمدُ على ذلك، وهو قولُ سائر أهل الصلاة؛ إثباتُ الذات على العرش، وعلمُه بكل مكان[(٢)].

قال ابن حامد: وقال سائر المذاهب: إنه تعالى كائنٌ على عرشه، خاصٌّ بكينونته عليه.

قال القاضي أبو يعلى الصغير: والعبارة الصحيحة أن يقول: الباري

---

(١) انظر: «المعتمد» (ص: ٥٦).

(٢) انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٨، ٢٩، ٤٢١ و٢/ ١٨٣).

بجهة مختصة، وامتنع كثير من أصحابنا أن يطلقوا القول بأنه في جهة؛ لأن لفظة «في» تقتضي الظرفية، والباري منزهٌ عما يوجب الظرفية له، وقد اختار قومٌ من أصحابنا أن يقولوا: إن الباري في جهة[1].

قال القاضي الصغير: إلا أنهم أثبتوا ذلك لفظاً، فأما بمعنى أنها جهةٌ محيطة توجبُ إحاطةَ الظرفِ للمظروف، فامتنعوا من ذلك.

قال: وقد تطلق لفظة «في» في الموضع الذي لا تتعلق به إحاطةٌ، وإنما ينفرد بمعنى الارتفاع والعلوِّ، ولهذا يقال: فلانٌ في السَّطح وإن كان السطحُ لا يحيط به، وإنما هو بوصف العلوِّ عليه لا غيرُ.

قال القاضي في «المعتمد»: وتجوز عليه الأَيْنِيَّةُ، فيقال: أين هو[2]؟ واختاره أبو العباس[3] وغيرهُ من أصحابنا.

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٨٥): لكن ليس معنى ذلك أن الله في جوف السماء، وأن السموات تحصره وتحويه، فإن هذا لم يقله أحد من سلف الأمة وأئمتها؛ بل هم متفقون على أن الله فوق سمواته على عرشه، بائن من خلقه؛ ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من مخلوقاته. وقد قال مالك بن أنس: إن الله فوق السماء، وعلمه في كل مكان ـ إلى أن قال ـ: فمن اعتقد أن الله في جوف السماء محصور محاط به، وأنه مفتقر إلى العرش أو غير العرش من المخلوقات، أو أن استواءه على عرشه كاستواء المخلوق على كرسيه = فهو ضال مبتدع جاهل.

(٢) انظر: «المعتمد» (ص: ٥٦).

(٣) قال في «الاستقامة» (١/ ١٢٦): فإن عامة أهل السنة وسلف الأمة وأئمتها لا ينفون عنه الأين مطلقاً؛ لثبوت النصوص الصحيحة الصريحة عن النبي ﷺ بذلك سؤالاً وجواباً، فقد ثبت في الصحيح عنه: أنه قال للجارية: «أين الله؟» قالت: في =

قال القاضي الصغير: ويجب على قولِ التميمي ومَنْ نفى الجهةَ المنعُ من ذلك[1].

* * *

[صفة الاستواء]

ولا يختلف أصحابنا أن الله تعالى مستوٍ على عرشه[2]، واختلفوا في صفته:

فقال ابن حامد: الاستواءُ بمعنى المماسَّة، وأنه قاعد على عرشه[3]، وهو قولُ عبد الوهابِ الوراقِ[4]، . . . .

= السماء، وكذلك قال ذلك لغيرها، وقال له أبو رزين العُقيلي: أين كان ربنا قبل أن يخلق السماوات والأرض؟ قال: «في عَماءٍ، ما فوقه هواءٌ، وما تحته هواءٌ، ثم خلق عرشه على الماء»، ومن نفى الأين عنه يحتاج إلى أن يستدل على انتفاء ذلك بدليلٍ.

(١) تقدم نفي التميمي للجهة قبل قليل.

(٢) هذا متفق عليه وإن اختلف في أن الاستواء صفة فعلٍ أو صفة ذات كما نص عليه أبو الفضل التميمي، انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٩٦).

(٣) نقله عنه أبو الفرج ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه» (ص: ١٢٨)، وأنكره.

(٤) هو عبد الوهاب بن عبد الحكم ـ ويقال ابن الحكم ـ بن نافع، أبو الحسن الوراق، نسائي الأصل، صحب إمامنا أحمد، وسمع منه ومن يحيى بن سليم الطائفي، وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد، ومعاذ بن معاذ العنبري، وأنس بن عياض، وغيرهم، روى عنه ابنه الحسن، وأبو داود السجستاني، وابنه عبدالله، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو القاسم البغوي، وغيرهم، كان صالحا ورعاً زاهداً، =

وحكاه القاضي عن ابن حامد[1].

وقال أبو الحسن التميمي: الاستواءُ لا بمعنى المماسَّة للعرش، ولا مباين لـه[2].

قال القاضي: وهو أشبهُ بكلام أحمدَ[3]، واختاره ابنُ عقيل، وقال: هو الأشبهُ بالمذهبِ وكلامِ أحمد، ومقالةُ ابنِ حامدٍ أبعدُ عن المذهب[4].

وقال ابن حامد: فأما صفة الاستواء ما هو؟ والذي عليه مذهبُ أحمد: أن الاستواء وصفٌ لما قد ثبت تعارفُه، وهو نحو الثُّبوتِ والقعود.

= حدث بألوف، وكان من الصالحين العقلاء، قال ابنه: ما رأيت أبي ضاحكاً قط إلا متبسماً، وما رأيته مازحاً قط، ولقد رآني مرةً وأنا أضحك مع أمي، فجعل يقول: صاحب قرآنٍ يضحك هذا الضحك، وإنما كنت مع أمي. وقال: أبو عبدالله إمامُنا، وهو من الراسخين في العلم، إذا وقفت غداً بين يدي الله تعالى فسألني بمن اقتديت؟ أقول: بأحمد بن حنبل، وأي شيء ذهب على أبي عبدالله من أمر الإسلام وقد بلي منذ عشرين سنة في هذا الأمر؟! توفي سنة (٢٥١هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٢١٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٢٤).

(١) انظر: «المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين» (ص: ٥٢).

(٢) قال أبو الفضل التميمي في «الاعتقاد» المطبوع في نهاية «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٩٦): ولا يجوز أن يقال: استوى بمماسة ولا بملاقاة.

(٣) انظر: «المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين» (ص: ٥٣).

(٤) قال الشيخ عبد القادر في «الغنية» (١/ ١٢٤): وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش، لا على معنى القعود والمماسة كما قالت المجسمة والكرامية، ولا على معنى العلو والرفعة كما قالت الأشعرية، ولا على معنى الاستيلاء والغلبة كما قالت المعتزلة.

قال: وهو ظاهر المذهب، وهو القول الحقيقي في موجَب الآية[1].

وقال عبد الوهاب الوراق: استوى بمعنى: قعَدَ[2].

* * *

[الاستواء صفة ذات أم صفة فعل؟]

قال ابن حامد: فأما الكلام في الاستواء هل هو من صفات الذات، أو من صفات الفعل؛ فكل الروايات عن أحمد: أن ذلك من صفات الذات بمثابة وصفه وقدرته وعظمته[3].

---

(١) قال شيخ الإسلام في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٨٤): وقال بعض المتأخرين من أصحابنا: ويمكن أن يقال: لم يزل كانت له صفة الاستواء مطلقاً، بمعنى: أنه على صفة يصح بها الاستواء على العرش إذا خلقه، كما نقول: لم يزل الله قادراً، وإن كان تعلق القدرة بالإحداث يختص بحال الحدوث، وصار آخرون إلى أن الاستواء صفة خبريةٌ يتوقَّف في معناها إلى أن يرد خبرٌ ببيانها.

(٢) انظر: «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية (١/ ٤٣٥).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ١٧١): فهل الاستواء من صفات الذات؟ قياس قول أصحابنا أنه من صفات الذات، وأنه موصوف بها في القدم وإن لم يكن هناك عرشٌ موجودٌ؛ لتحقق وجود ذلك فيه في الثاني؛ لأنهم قالوا: خالق ورازق موصوف به فيما لم يزل ولا مخلوق ولا مرزوق؛ لتحقق الفعل من جهته، وقد تقول العرب: سَيْفٌ قَطُوعٌ، وخُبْزٌ مُشْبِعٌ، وماءٌ مُروٍ، وإن لم يوجد منه القطع؛ لتحقق الفعل منه، واستدل بعض أصحابنا بأنه موصوفٌ في الأزل بالربوبية ولا مربوب، وبالألوهية ولا مألوه، وعلى قياس هذا النزول إلى السماء، والمجيء في ظُلل من الغمام، ووضع القدم في النار، فإن قيل: فقد قال أحمد =

وقال يوسف بن موسى[1]: قيل لأحمد ـ رحمه الله تعالى ـ: [والله تعالى] فوق السماء السابعة على عرشه، [بائن من خلقه، وقدرته وعلمه بكل مكان؟ قال: نعم، على عرشه]، لا يخلو شيء من علمه[2]. فقطع بذلك، وكَفَّر مَنْ خالفه.

قال ابن حامد: ورأيت كتاباً للتميمي ذكر فيه هذه المسألة، وحكى عن أحمد ما يدلُّ على ما ذكرنا، وقال: إنَّ عنه ما يدلُّ أن ذلك من صفة الفعل[3].

قال ابن حامد: وهذه خطأ؛ لأن كلَّ الروايات عن أحمد أن ذلك من صفات الذات، لا شُبهةَ في ذلك، وإنما يُنقل الخلافُ في هذه المسألة عن المعتزلة[4].

= في رواية حنبل: هو على العرش كيف شاء، وكما شاء، وصفات الذات لا تدخل تحت المشيئة، بل المشيئة راجعةٌ إلى خلْق العرش لا إلى الاستواء عليه، قلت: وفي هذا نزاعٌ بين الأصحاب وغيرهم.

(١) من أصحاب الإمام أحمد اثنان بهذا الاسم، ولكن المراد هنا هو يوسف بن موسى ابن راشد أبو يعقوب القطان الكوفي، أصله من الأهواز، ومتجره بالري، ثم سكن بغداد، وحدث بها عن جرير بن عبد الحميد، وسفيان بن عيينة، وغيرهما، روى عنه البخاري، وإبراهيم الحربي، وسئل يحيى بن معين عنه فقال: صدوق، نقل عن إمامنا أشياء، وكان من أوعية العلم، توفي سنة (٢٥٣هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٤٢١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٢١).

(٢) انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٤٢١)، وما بين معكوفين منه.

(٣) نقلنا عنه ذكر الخلاف فيه قبل قليل.

(٤) بل هو لبعض أهل السنة، فقد قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٣٩٥): =

قال القاضي: الاستواءُ من صفات الذات موصوفٌ به فيما لم يَزَل[1].

قال القاضي الصغير: وهذا قياسُ قولِ أصحابنا؛ لأنهم قالوا: خالق، ورازق، ومحيي، ومميت، موصوفٌ بها فيما لم يزل، وقد علَّق أحمدُ القولَ في رواية حنبل فقال: نؤمنُ بأن الله على العرش كيف شاء، وكما شاء، بلا حَدٍّ[2].

وصفاتُ الذات لا تدخل تحت مشيئة[3]، وهذا يحتمل أن يقال: ليس من صفات الذات، ولا من صفات الأفعال[4]، وكذلك النزولُ[5]، ووضعُ

= فإن الاستواء للناس فيه قولان، هل هو من صفات الفعل أو الذات؟ على قولين، ثم قال (١٦/ ٣٩٧): أما الذين قالوا: الاستواء صفة فعل؛ فهؤلاء لهم قولان هنا على ما تقدم: هل هو فعلٌ بائن عنه؛ لأن الفعل بمعنى المفعول، أم فعل قائم به يحصل بمشيئته وقدرته؟ الأول قول ابن كلاب ومن اتبعه كالأشعري وغيره، وهو قول القاضي، وابن عقيل، وابن الزاغوني، وغيرهم، والثاني: قول أئمة أهل الحديث والسنة، وكثير من طوائف الكلام.

(١) قال الشيخ عبد القادر في «الغنية» (١/ ١٢٥): فالاستواء من صفات الذات بعدما أخبرنا به ونص عليه وأكده في سبع آيات من كتابه والسنة المأثورة به، وهو صفة لازمةٌ له، ولائقةٌ به كاليد.

(٢) تقدم الكلام عليه.

(٣) لأنه لا يدخل تحت المشيئة إلا الأفعال والممكنات، أما صفات الذات فلا تدخل؛ لأن دخولها تحت المشيئة يقتضي إمكان العدم.

(٤) قد نقلنا القول بأنه من صفات الفعل عن الأشعري وبعض الحنابلة.

(٥) سيأتي الكلام عليه.

القَدَم[1]، وكشفُ الساق[2].

* * *

[الخلاف في الحدِّ]

واختلفت الرواية عن أحمد هل يقال بأنه مستوٍ على عرشه بحدٍّ أم لا؟ على روايتين:

إحداهما: أنه بلا حدٍّ، اختاره أبو محمد التميمي[3].

والرواية الثانية: أنه بحدٍّ، اختاره أبو العباس[4].

---

(١) سيأتي الكلام عليه.

(٢) سيأتي الكلام عليه.

(٣) انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٩٧).

(٤) قال في «المستدرك على مجموع الفتاوى» (١/ ٦٥): أثبت أئمة من أهل السنة الحد كما قيل لعبدالله بن المبارك: بماذا نعرف ربنا؟ قال: بأنه فوق سماواته، على عرشه، بائنٌ من خلقه، قيل له: بحد؟ قال: بحدٍّ، وكذلك أحمد في أشهر الروايتين عنه، وكثيرٌ من أصحابه كالقاضي، وابن الزاغوني، وغيرهما، وإسحاق ابن راهويه، وعثمان بن سعيد الدارمي في «رده على المريسي»، وحكاه عن أهل السنة، وشيخ الإسلام الهروي، وخلق كثير.

وأنكر ذلك آخرون من المتكلمين: كأبي المعالي الجويني، وطوائف من المعتزلة، والأشعرية، وبعض الحنبلية.

وفصل الخطاب: أن الحد له عدة معانٍ ترجع إلى أصلين، منها ما هو متفق عليه بين المسلمين، ومنها ما هو متفق عليه بين أهل السنة، ومنها ما هو متنازع فيه، فإن الحد يكون لحقيقة الشيء النوعية، وهو حد الماهية، ويكون لعينه الذاتية، وهو =

. . . .

= حد لوجوده، فالأول هو الحد الذي يتكلم فيه المتكلمون من المنطقيين وغيرهم، والثاني كالحد الذي ينعته الشُّروطيون في حدود العقار، وفي حُلَى الأشخاص.

فإذا انحصر نوعه في شخصه؛ كالشمس مثلاً؛ كان له حد بالاعتبارين، وهو بالاعتبار الأول كليٌّ لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه، وهو بالاعتبار الثاني عينيٌّ يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه.

وإن قيل: إن وجود كل شيء عين ماهيته، أو قيل: ذلك في حق الله تعالى فقط؛ كان الحد الذي هو حقيقته العينية الوجودية هو الحد الذي هو الماهية النوعية إذا عني به حقيقة المحدود، وإن عني بالحد القول الدال على ماهية الشيء؛ لم يكن لذلك وجودٌ إلا في الذهن لا في الخارج، والله أعلم.

فأما الحد بمعنى حقيقة الشيء التي هو بها يتميز بها عن غيره؛ فلا ريب بين المسلمين أن الله له حقيقةٌ وذاتٌ، فذلك حدُّه الذي لا يعلمه غيره، كما جاء في الأثر: يا من لا يعلم ما هو إلا هو، ولا يبلغ قدرته غيره، وهل يقال: له ماهيةٌ لا يعلمها غيره، ولا تجري ماهيته في مقال، أو يقال: لا ماهيةَ له؟ على قولين لأصحابنا وغيرهم، الأول قول أكثرهم.

وأما الحد بمعنى القول؛ فله أسماء تميزه عن غيره، وله حدود بخواصه التي تميزه عن غيره؛ كقولنا: رب العالمين، وخالق السموات والأرض، والأول والآخر، والظاهر والباطن.

وأما الحد المركب من الجنس والفصل؛ فلا يجوز في حق الله تعالى.

فأما حدُّ عينه الذاتية؛ فيُراد به: عليٌّ بذاته، وحد بصفاته، وحد بمقداره، فأما الأول؛ فهو بمعنى انفصاله عن غيره وتميزه عنه بحيث لا يختلط به، وهذا داخلٌ فيما قصده ابن المبارك وغيره؛ خلافاً للجهمية الذين يجعلونه مختلطاً بالمخلوقات؛ ولهذا قال: بائنٌ من خلقه بحدٍّ، فإن الحد هو الفصل والتمييز بينه وبين غيره، والحد بهذا المعنى متفق عليه بين أهل السنة القائلين بأن الله فوق العرش، بل =

قيل لأحمد: ربُّنا على العرش بحدٍّ؟ فقال: هو كذا عندنا[1].

قال ابن عقيل: قلت لشيخنا أبي محمد التميمي: على ما تحمل هـذه الرواية؟ قال: الحدُّ عائدٌ إلى العرش دونَ الذات.

* * *

[الجمع بين روايات إثبات الحد وروايات نفيه]

قال القاضي: ذاكرتُ بعض أصحابنا في هذه المسألـة، فتقرر الكلامُ بيننا: أن هذا الاختلاف في إثبات الحدِّ ونفيهِ يرجع إلى صفة الاستواء على العرش، فما نُقل عن أحمد أنه بغير حدٍّ يخرج على قول أبي الحسن التميمي: إن ذلك الاستواء لا بمعنى المماسَّة ولا المباينة، فهو في الحقيقة غيرُ معقول، وما نقل عنه أنه بحد يخرج على قول ابن حامـد، وأن ذلك الاستواء بمعنى

= وعند الذين يقولون: لا داخل العالم ولا خارجه أيضاً؛ فإن الأعراض المختلفة؛ كالطعم واللون إذا قامت بجسمٍ واحدٍ؛ كانت متميزةً بخصائصها وحدودها، وليست متميزةً بأعيانها وذواتها، وأما الثاني؛ فهو بمعنى صفاته القائمة به المميزة له عن غيره، كما يقال في حلية الموصوف ونعوته، فله حدٌّ بهذا الاعتبار.

وأما الحد بمعنى المقدار والنهايـة؛ فهذا مَورِد النزاع، فقيل: لا حدَّ لـه ولا غايةَ ولا مقدار، وقيل: له حدٌّ من جانب العرش فقط، وقيل: له حدٌّ ونهايةٌ لا يعلمها غيره؛ إذ لا يعقل موجودٌ بدون ذلك، وقد يقال: إن ابن المبارك وغيره قصَدوه، إذ لو لم يريدوا ذلك؛ لم يكن حاجةٌ إلى قولهم: على عرشه، بل يكفي أن يقال: هو منفصِلٌ عن خلقه متميز عنهم.

(١) انظر: «المستدرك على مجموع الفتاوى» (١/ ٦٥).

المماسَّة للعرش على ما تعرفه العرب، فيكون الاختلاف في إثبات الحد راجعاً إلى هذا.

وحكي عن أبي الحسن الخوزيِّ: محدود، وهو على عرشه.

وحكي عنه أنه كان يقول: هو على العرش بحد يعلمه هو، ولا نعلمه نحن، فيجعل الحدَّ راجعاً إلى ذاته لا إلى الاستواء، وكان يحتج بقوله: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾[الزمر: ٧٥]، فاقتضى أن العرشَ محدودٌ، وهو على عرشه.

وقال القاضي في «المعتمد» عقيبَ كلامِ أحمدَ في الحدِّ: هذا محمولٌ على أن الحدَّ راجعٌ إلى العرش لا إلى الذَّات، ولا إلى الاستواء.

قال القاضي الصغير: وقصد أن يُبَيِّنَ أن العرش مع عظمته محدودٌ، وهذا هو الصحيح.

فعُلم أن على رواية عدم الحدِّ لا كلام، وأن على رواية الحدِّ؛ هل يعود الحدُّ إلى العرش؛ كما اختاره القاضي[1] وابنُ عقيل، أم إلى الاستواء؛ كما اختاره بعضُ أصحابنا، أم إلى الله ﷻ؛ كما اختاره أبو الحسن الخوزي، وهو ظاهرُ ما اختاره أبو العباس[2]، أم إلى الله والعرش؟

---

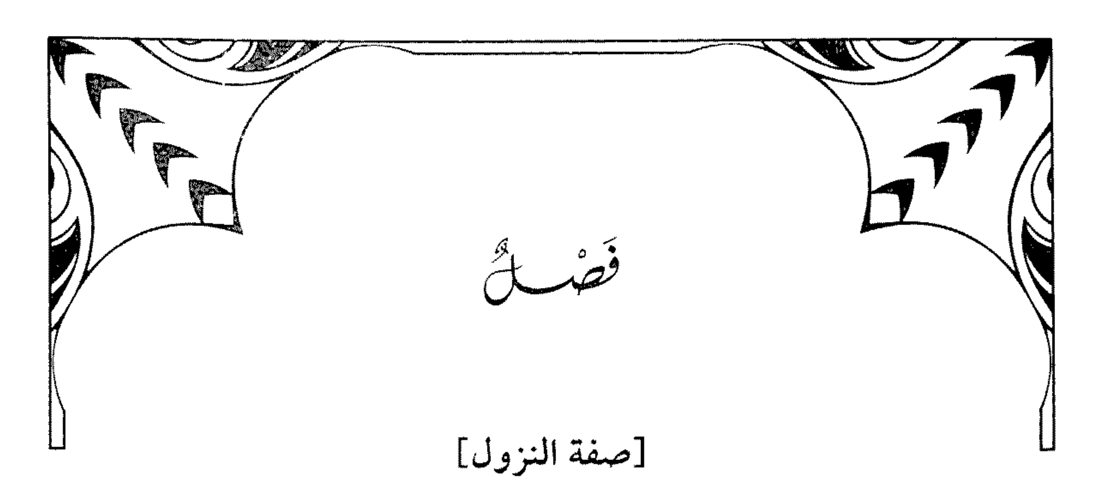
(١) انظر: «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية (١/ ٤٣٤) حيث قال: وهذا الذي قاله القاضي في الاستواء هنا هو الذي يقوله أئمة الأشعرية المتقدمون، وهو قريب من قول أبي محمد بن كلاب، وأبي العباس القلانسي، وغيرهم من أهل الحديث والفقه.

(٢) انظر: «المستدرك على مجموع الفتاوى» (١/ ٦٥).

*** [في استغناء الله تعالى عن العرش وغيره]:**

قال ابنُ عقيل: وهو مستغنٍ عن الأمكنـةِ والاعتمادِ على شيءٍ سواه، فمن اعتقدَ أن العرشَ حاملُه، فهو كافرٌ.

□ □ □



[صفة النزول]

اتفق أصحابنا: أنه ينزلُ إلى سماء الدنيا[1]، واختلفوا في صفته[2].

فقال أبو عبدالله بنُ حامد: إنـه نـزولُ انتقـال[3]، وهـذا القـولُ عليـه

(١) عن أبي هريرة ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا كلَّ ليلةٍ حين يبقى ثلث الليل الآخِر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟» أخرجه البخاري في كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل (١١٤٥)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين (٧٥٨)، هذا وقد شرح شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الحديث بكتاب قيم باسم «شرح حديث النزول»، طبع في المكتب الإسلامي، بيروت.

(٢) قال الحافظ ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٥٣): وقول رسول الله ﷺ: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا» عندهم مثل قول الله ﷻ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾، ومثل قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾، كلهم يقول: ينزل، ويتجلى، ويجيء بلا كيف، لا يقولون: كيف يجيء؟ وكيف يتجلى؟ وكيف ينزل؟ ولا من أين جاء؟ ولا من أين تجلى؟ ولا من أين ينزل؟ لأنه ليس كشيءٍ من خلْقه، وتعالى عن الأشياء، ولا شريك له.

(٣) نقله عنه تلميذه أبو يعلى في «المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين» (ص: ٦٠).

عامةُ المتأخرين[1].

قال ابن عَقيل عن قول ابنِ حامد: هذا قولُ رجلٍ صالحٍ غيرِ عارفٍ بما يجوز على القديم، وما ينطوي عليه من هذا القول، ولو علم ما فيه ما أثبت ذلك[2].

وقال أبو عبدالله بنُ بَطَّةَ وجماعةٌ من أصحابنا: إنه ليس بمعنى الانتقال، وصححه ابنُ عقيل، واختاره، وجعله نصَّ أحمدَ في رواية حنبل: قلت له: ينزل إلى سماء الدنيا؟ قال: نعم، قلت: نزولُه بعلمه أم بماذا؟ قال: اسكتْ عن هذا! وغضب غضباً شديداً، وقال: أَمْضِ الحديثَ كما ورد[3].

[قال ابنُ عقيل][4]: وهذا من أحمدَ يقتضي القولَ بالنزول ـ وهو اللفظُ

---

(١) ذكر شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٤٠٢): أنه اختلف الأصحاب في إثبات الانتقال على الجليل سبحانه على ثلاثة أقوال:

فالأول: أنه بحركة وانتقال، وهو قول أبي عبدالله بن حامد وغيره.

والثاني: بغير حركة وانتقال، وهو قول أبي الحسن التميمي وأهل بيته.

والثالث: يمسك عن الإثبات والنفي، وهو قول أبي عبدالله بن بطة وغيره.

(٢) يقصد بذلك أن اللوازم اللازمة عن هذا القول مشكلةٌ في حق القديم.

(٣) رواه ابن بطة في «الإبانة» (٣/ ٢٤٢ ـ الرد على الجهمية)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣/ ٤٥٣).

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٣٠): قد اختلف في معنى النزول على أقوال: فمنهم من حمله على ظاهره وحقيقته، وهم المشبهة، تعالى الله عن قولهم، ومنهم من أنكر صحة الأحاديث وهم الخوارج، ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمناً به على طريق الإجمال، منزهاً لله تعالى عن الكيفية والتشبيه، وهم جمهور السلف.

(٤) ما بين معكوفين كتب في هامش الأصل، وأشير عليه بـ «صح».

الذي ورد به الشرعُ ـ والسكوتَ عما وراءه.

قال: وهذا الذي ذهب إليه ابنُ حامد[1] في الاستواء والنزول، فليس بصحيح.

[قلت]: بل قولُ ابنِ حامدٍ أصحُّ من قوله.

وحكى ابنُ حامد عن طائفة من أصحابنا: أنهم قالوا: (ينزل) معناه: قدرته[2]، وعَزَوْه إلى ظاهرِ كلام أحمدَ[3].

وحكى ابنُ حامد عن طائفة أخرى من أصحابنا أنهم قالوا: أثبتَ نزولاً لا يُعقل معناه، هل هو بانتقال أم بغير انتقال[4]؟ وهذا الذي اختاره زهير بن حرب[5]، وابن عقيل.

---

(١) كتب فوقها في الأصل: «عقيل»، وهو الصواب أنه قول ابن عقيل كما يُعلم من حكاية المؤلف لمذهب ابن حامد في الاستواء مما تقدم (ص: ٦٣).

(٢) نقله عنه تلميذه أبو يعلى في «المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين» (ص: ٦٠).

(٣) حيث ذكروا أنه فسر قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَهُمُ﴾[البقرة: ٢١٠]، قال: المراد به قدرته وأمره، قال: وقد بينه في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾[النحل: ٣٣]، ومثل هذا في القرآن: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[الفجر: ٢٢]، قال: إنما هو قدرته، انظر: «دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه» لابن الجوزي (ص: ١٤١).

(٤) نقله عنه تلميذه أبو يعلى في «المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين» (ص: ٦١).

(٥) هو أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب بن شداد أبو بكر، نسائي الأصل، سمع منصور بن سلمة الخُزاعي، ومحمد بن سابق، وعفان بن مسلم، والفضل بن دُكين، وغيرهم، وكان ثقةً عالماً متقناً حافظاً، بصيراً بأيام الناس، راويةً للأدب، =

قال القاضي: وهـذه الطريق هي المذهب[1]، ونصَّ أحمـدُ عليها في مواضع، ثم ذكر نص رواية حنبل[2].

وهل يجوز إطلاقُ الحركة على الله تعالى؟

قال القاضي الصغير: أما الإمام أحمـد؛ فقد أطلق القولَ بالحركة في «رسالة الإصْطَخْري»[3].

= أخذ علم الحديث عن الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وعلم النَّسَب عن مصعب الزُّبيـري، وأيـام الناس عن أبي الحسـن المَدائني، والأدب عن محمـد بن سلام الجُمَحي، وله كتاب «التاريخ»، روى عنه خلق كثير منهم أبو الحسين بن المنادي. ذكره الدارقطني فقال: ثقة مأمون، توفي سنة (٢٧٧هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٤٤).

(١) كان الإمام أحمد يقول: أمروا الأحاديـث كما جاءت، وعلى هذا كبار أصحابه؛ كإبراهيم الحربي، انظر: «دفع شبه التشبيه» (ص: ١١١).

(٢) انظر: «المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين» (ص: ٦٢).

(٣) انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٩).

والإصطخري: هو أحمد بن جعفر بن يعقـوب ابن عبدالله، أبو العباس الفارسي الإصطخري، روى عن الإمام أحمد أشياء، وهو من الطبقة الأولى، مما رواه هذه الرسالة التي رواها عن الإمام أحمد، ساقها أبو يعلى في ترجمته في «الطبقات»، وقد قال الذهبي عنها في «تاريخ الإسلام» (١٨/ ١٣٦): فيها نظر، وكذلك تكلم فيها في «السيـر» (١١/ ٢٨٦)، ولعلـه يقصـد كلمـاتٍ فيها خالـف الإصطخري المعروف من قول الإمام، والقارئ لها لا يشك بوجـود مثـل هذه الأشياء فيها، انظر المزيد في «المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة» عبد الإله ابن سلمان الأحمدي (١/ ٤٠).

قال: ويتوجه على قول ابنِ حامـد إطلاقُ ذلك؛ لأنـه صرَّح بالانتقال في النزول، وهذا اختاره حرب[1].

قال القاضي: ويجب أن يقال: إنه لا يجوز إطلاقُ حركةٍ تتضمن انتِقالاً من مكانٍ إلى مكانٍ، ويجوز إطلاقُ ذلك على معنى ظُهوره في جهةٍ لم يكن ظاهراً فيهـا؛ لأن أحمد ﷺ قال: يجوز إطلاقُ النُّزول من غير أن يخلُوَ منه العرش.

وقال الشيخ عبد القادر: وإنـه تعالى ينزل إلى سماء الدُّنيا في كل ليلةٍ كيفَ شاء، وكما شاء، لا بمعنى نُزول رحمته وثوابه على ما ادعت المعتزلةُ والأشعريةُ[2]، والله أعلم.



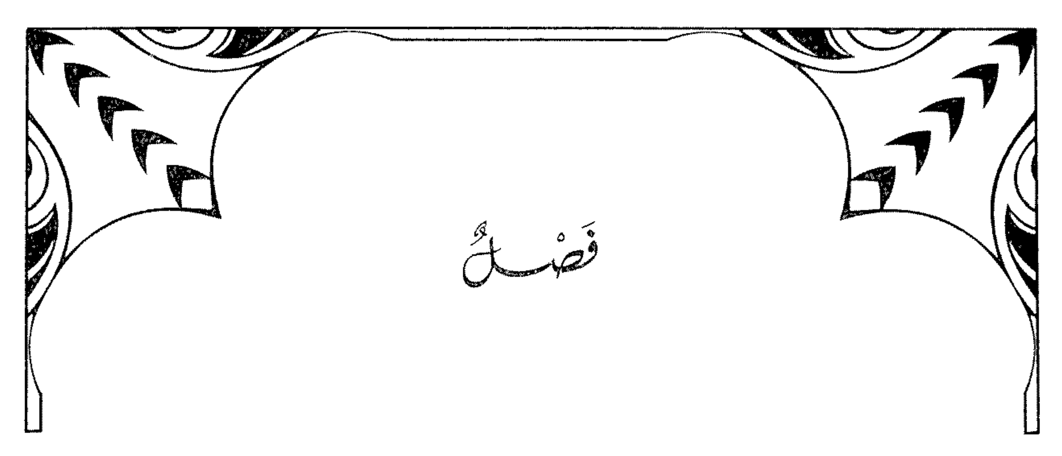
---

(١) هـو حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني، أبـو محمد، وقيـل: أبـو عبدالله، الفقيه، تلميذ الإمام أحمد بن حنبل، ذكره أبـو بكر الخلال فقال: رجل جليل، حدث عنه أبو بكر المروذي، وقال لي: نزل ههنا عندي في غرفة لما قدم على أبي عبدالله، وكان يكتب لي بخطه مسائل سمعها من أبي عبدالله، قال الذهبي: مسائل حرب من أنفس كتب الحنابلة، وهو كبير في مجلدين، توفي سنة (٢٨٠هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ١٤٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٤٥).

(٢) انظر: «الغنيـة» (١/ ١٢٥). وذكر النووي في «شرح صحيح مسلم» (٦/ ٣٦): أن أكثر المتكلمين وجماعات من السلف ـ وهو محكي هنا عن مالك والأوزاعي ـ تأولوا هذا الحديث تأويلين:

أحدهما: تأويل مالك وغيره، ومعناه: تنزل رحمته وأمره وملائكته.

والثاني: أنه على الاستعارة، ومعناه: الإقبال على الداعين بالإجابة واللطف.



فَصْلٌ

[وصف الله تعالى بما وصف به نفسَه]

لا يختلف أصحابنا أنه يوصَف بما وصف به نفسَه[1]؛ من

---

(١) قال ابن أبي يعلى ذاكراً عقيدة والده وسلفه من أتباع الإمام أحمد: فالحنبلية لا يقولون في أخبار الصفات بتعطيل المعطلين، ولا بتشبيه المشبهين، ولا تأويل المتأولين، مذهبهم حق بين باطلين، وهدى بين ضلالتين: إثبات الأسماء والصفات مع نفي التشبيه والأدوات؛ إذ لا مثل للخالق سبحانه فيشبَّه، ولا نظير له فيجنَّس منه، فنقول كما سمعنا، ونشهد بما علمنا، من غير تشبيه ولا تجنيس، على أنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، وفي رد أخبار الصفات وتكذيب النقلة إبطالُ شرائع الدين؛ من قبل أن الناقلين إلينا علم الصلاة والزكاة والحج وسائر أحكام الشريعة هم ناقلوا هذه الأخبار، والعدل مقبول القول فيما قاله، ولو تطرق إليهم ـ والعياذ بالله ـ التخرص بشيء منها؛ لأدى ذلك إلى إبطال جميع ما نقلوه، وقد حفظ الله سبحانه الشرع عن مثل هذا. وقد أجمع علماء أهل الحديث ـ والأشعرية منهم ـ على قبول هذه الأحاديث، فمنهم من أقرها على ما جاءت وهم أصحاب الحديث، ومنهم من تأولها وهم الأشعرية، وتأويلهم إياها قبولٌ منهم لها؛ إذ لو كانت عندهم باطلةً؛ لاطَّرحوها كما اطرحوا سائر الأخبار الباطلة. وقد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «أمتي لا تجتمع على خطأ ولا ضلالة»، وما ذكرناه من الإيمان بأخبار الصفات من غير تعطيل ولا تشبيه ولا تفسير ولا تأويل هو قول السلف بدءاً =

النفْس[1]، . . . .

= وعوداً، وهو الذي ذكره أمير المؤمنين القادر رضوان الله عليه في «الرسالة القادرية»، قال فيها: وما وصف الله سبحانه به نفسه أو وصفه به رسول الله ﷺ، فهو صفات الله ﷻ على حقيقته لا على سبيل المجاز، وعلى هذا الاعتقاد جمع أمير المؤمنين القائم بأمر الله رضوان الله عليه مَن حضره مع الوالد السَّعيد من علماء الوقت ـ وزاهدهم أبو الحسن القزويني ـ سنة اثنتين وثلاثين وأربع مئة، وأخذ خطوطهم باعتقاده، وقد قال الوالد السعيد ﷺ في أخبار الصفات: المذهب في ذلك قبول هذه الأحاديث على ما جاءت به من غير عدول عنه إلى تأويل يخالف ظاهرها، مع الاعتقاد بأن الله سبحانه بخلاف كل شيء سواه، وكل ما يقع في الخواطر من حَدٍّ أو تشبيهٍ أو تكييفٍ فالله سبحانه وتعالى عن ذلك، والله ليس كمثله شيء، ولا يوصف بصفات المخلوقين الدالة على حدَثهم، ولا يجوز عليه ما يجوز عليهم من التغيُّر من حالٍ إلى حالٍ، انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٠٩).

(١) قال أبو الفضل التميمي في «الاعتقاد» عن الإمام: وذهب إلى أن لله تعالى نفساً، وقرأ أحمد بن حنبل: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾[آل عمران: ٢٨]، وقال ﷻ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾[الأنعام: ٥٤]، وقال: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾[طه: ٤١]، وليست كنفس العباد التي هي متحركة متصعدةٌ متردِّدةٌ في أبدانهم، بل هي صفة له في ذاته خالف بها النفوس المنفوسة المجعولة، ففارق الأموات، وحكى في تفسيره عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦] قال: تعلم ما في النفس المخلوقة، ولا أعلم ما في نفسك الملكوتية، ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وأنكر على من يقول بالجسم، وقال: إن الأسماء مأخوذة بالشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسمك، وتركيب وصورة وتأليف، والله تعالى خارجٌ عن ذلك كله، فلم يجز أن يسمى جسماً؛ لخروجه عن معنى الجسمية، ولم يجئ في الشريعة ذلك فبطل، انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٩٨).

والعِلْم[١]، والحياة[٢]، والقُدرة[٣]، والإرادة[٤]، والمشيئة[٥]، والسُّخط[٦]،

---

(١) وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾[البقرة: ٢٥٥]، وقوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ ۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ﴾[النساء: ١٦٦]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ﴾[فاطر: ١١].

(٢) وذلك في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ﴾[البقرة: ٢٥٥]، وقوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾[الفرقان: ٥٨].

(٣) قال تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[الملك: ١]، وقال: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾[الأنعام: ٦٥]، وقال أبو الفضل التميمي: وكان يقول: إن الله تعالى قدرة، وهي صفة في ذاته، وإنه ليس بعاجز ولا ضعيف، ثم ذكر أمثال هذه الآيات، ثم قال: ولا يجوز أن يكون قديراً ولا قدرة له، انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٩٥).

(٤) قال التميمي: وكان يقول: إن الله تعالى لم يزل مريداً، والإرادة صفةٌ له في ذاته خالَف بها من لا إرادةَ له، والإرادة صفة مدحٍ وثناءٍ؛ لأن كل ذاتٍ لا تُريد ما تعلم أنه كائنٌ فهي منقوصةٌ، والله تعالى مريدٌ لكل ما علِم أنه كائنٌ، وليست إرادته كإرادات الخلْق، وقد أثبت ذلك لنفسه فقال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، فلو كانت إرادته مخلوقةً؛ لكانت مرادةً بإرادةٍ أخرى، وهذا ما لا يتناهى، وذلك في القرآن كثيرٌ، وقد دلت العبرة على أن من لا إرادة له فهو مكرهٌ، انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٩٥).

(٥) قال تعالى: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ﴾[البقرة: ١٠٥].

(٦) قال تعالى: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾[المائدة: ٨٠].

والـرِّضـا[1]، والـفـرَح[2]، والـغـضَـب[3]، والـبَطْـش[4]، والـكـلام[5]، والـرحمـة[6]، والغَـيـرة[7]، والبُـغض[8]، والمحـبَّـة[9]، والكبـريـاء[10]،

---

(١) قال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ الآية [الفتح: ١٨]، وغيرها.

(٢) وذلك في قوله ﷺ: «لله أفرح بتوبة عبده»، رواه البخاري (٦٣٠٩) عن أنس ﷺ.

(٣) قال تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٩].

(٤) قال تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البروج: ١٢].

(٥) قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

(٦) قال تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣].

(٧) أخرج البخاري (٦٩٨٠)، ومسلم (١٤٩٩/ ١٧) من حديث المغيرة بن شعبة قال: قال سعد بن عبادة: لو رأيتُ رجلاً مع امرأتي؛ لضربتُه بالسَّيف غير مُصْفِح، فبلغ ذلك رسولَ الله ﷺ، فقال: «أتعجبون من غيرة سعد؟ والله! لأنا أغير منه، والله أغير مني، ومن أجل غيرة الله حرَّم الفواحشَ ما ظهر منها وما بطَن...» الحديث.

(٨) عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله إذا أحب عبداً؛ دعا جبريل فقال: إني أحبُّ فلاناً فأحبَّه، قال: فيحبُّه جبريل، ثم ينادي في السماء فيقول: إن الله يحب فلاناً فأحبوه، فيحبه أهل السماء، قال: ثم يوضع له القَبول في الأرض، وإذا أبغض عبداً؛ دعا جبريل فيقول: إني أبغض فلاناً فأبغضه، قال: فيبغضه جبريل، ثم ينادي في أهل السماء: إن الله يبغض فلاناً فأبغضوه، قال: فيبغضونه، ثم تُوضع له البغضاء في الأرض»، أخرجه مسلم (٢٦٣٧/ ١٥٧).

(٩) قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

(١٠) قال تعالى: ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٣٦﴾ وَلَهُ الْكِبْرِيَاءُ فِي السَّمَاوَاتِ =

والعَفْو[1]، والجَمال[2]، والكَمال[3]، والضَّحِك[4].

فأمـا النفس؛ فذكرها ابنُ حامـد، وأنها من صفات الذات؛ كالصفـة

= ﴿وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾[الجاثية: ٣٦ ـ ٣٧]، وفي الحديث القدسي: «يقول الله: الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري، فمن نازعني واحداً منهما؛ ألقيتُـه في جهنم»، أخرجه ابن ماجـه في «السنن» (٤١٧٥)، قال البوصيري (٤/ ٢٢٩): هذا إسنادٌ رجاله ثقاتٌ، إلا أن عطاء بن السائب اختلط بأخرة، ولم يُعرف حال عبد الرحمن ابن محمد المحاربي هل روى عنه قبل الاختلاط أو بعده؟

(١) قـال تعالـى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾[المائدة: ١٠١].

(٢) عن عبدالله بن مسعـود ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «لا يدخل الجنة مَن كان في قلبه مثقال ذرةٍ من كبرٍ»، قال رجـل: إن الرجـل يحبُّ أن يكـون ثوبـه حسناً، ونعلـه حسنةً؟ قال: «إن الله جميلٌ يحبُّ الجمال، الكبر بطَرُ الحقِّ، وغَمْط الناس». رواه مسلم (٩١/ ١٤٧).

(٣) قال تعالى: ﴿سُبۡحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[المؤمنون: ٩١]، وقال تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظۡهِرُونَ﴾[الروم: ١٨]، قـال ابن رجـب في «جامـع العلوم والحكم» (٢/ ٢٠): والحمد يتضمن إثبات جميع أنواع الكمال لله.

(٤) عن نعيم بن همار: أن رجلاً سأل النبي ﷺ: أيُّ الشهداء أفضل؟ قال: «الذين إن يُلقوا في الصفِّ لا يَلْفتون وجوهَهم حتى يُقتلوا، أولئك ينطلقون في الغُرف العلى من الجنة، ويضحك إليهم ربُّهم، وإذا ضَحِك ربك إلى عبدٍ في الدنيا؛ فلا حسابَ عليه»، أخرجه أحمد (٥/ ٢٨٧)، والطبراني في «الأوسط» (٣/ ٢٨٦)، وفي «مسند الشاميين» (٢/ ١٩٠)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٩٢): ورجال أحمد وأبي يعلى ثقات.

بالعلم، بدليل قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾[المائدة: ١١٦]، و«في»[(١)] موجبٌ للتصديق، إلا أنه الإيمان بما ورد خبرُ الله تعالى به في صفته، وقد يتعلق الحكم في معنى هذه التسمية في المُحدَث، وذلك لإثبات معنى خاصٍّ من الجُملة أو اسم الجُملة، مِنْ أصحابنا من قال: إن ذلك معنى الجُملة لا لإثبات حدٍّ في الجُملة، ومنهم من يجعل ذلك الاختصاصَ بمعنًى في الجُملة.

قال ابن حامد: واختلاف أصحابنا في معناه في الشاهد والموجود لا يتعلَّق منه بشيء في القديم[(٢)] جَلَّ وعَزَّ، بل ذلك في صفاته تعالى كالسمع والبصر، وما أشبهَ ذلك، وانتفى عنه إيقاعُ ذلك على حدٍّ جارحةٍ خاصةٍ، ولا أنه خاصٌّ في الذَّات، بل ذلك من أحد صفات الذات، بلا مثالٍ ولا تشبيهٍ، بل إثبات نفْسٍ لا كنُفوس المُحدَثات، كما لا يعلم ذلك إلا هو[(٣)].

* * *

[هل تراد الإرادة؟]

قال القاضي: والإرادة يصح أن تُراد، كما يصحُّ كونُ مرادِها مراداً.

وقال القاضي أبو يعلى الصغير: يتوجه أن يقال: إن الإرادة لا يصح أن

---

(١) أي: المذكورة في قوله تعالى: ﴿مَا فِي نَفْسِكَ﴾[المائدة: ١١٦].

(٢) في الأصل: «التقديم»، ولعل الصواب المثبت؛ استئناساً بما استخدمه القاضي تعبيراً عن الحق سبحانه وتعالى الآتي في (ص: ٨٣).

(٣) انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٩٨).

تُراد؛ للتسلسل[1] في ذلك[2].

وأجاب القاضي عن هذا بأن الإرادة إذا أُريدت، فإنما تُراد بإرادةٍ أخرى، إلى أن تنتهي إلى إرادةٍ ضروريةٍ لا تكون إرادةً لنا، بل مرادةً للقديم، وإذا أراد القديمُ بتلك الإرادة المحدثة؛ فلا يريدها إلا بإرادة قديمة، والإرادةُ القديمة يستحيل أن تكون مرادةً[3]، فسقَط التسلسل من هذا الوجه.

قال القاضي الصغير: وهذا عندي فيه نظر، والإلزام باقٍ من قبل أن الخلاف في إرادة الإنسان لا إرادة إرادةِ غيره لإرادته؛ لأن ذلك لا خلافَ فيه.

قال: وإذا ثبت ذلك؛ فالإرادةُ الأخيرة إرادة، ولا يصح أن تراد؛ إذ الإرادةُ الضروريةُ ليست إرادةً للآدمي، وإنما هي إرادةٌ لله تعالى على ما ذكره، وإذا استحال أن تكون الإرادة مرادة، كذلك في بقية الإرادات، ولا فرق.

قال: فهو ـ يعني: القاضي الكبير ـ بين أمرين: إما أن يقول: تراد، فيفضي إلى التسلسل، أو لا تراد، فيكون تسليماً أن بعض الإرادات لا تراد، وكذلك بقيتها، ولأنه لو جاز أن تراد؛ لجاز أن يشتهي للشهوة، ويتمنى للتمني، ولما لم يقل ذلك فيهما؛ فكذلك الإرادة، والمشيئة، والإيثار،

---

(١) التسلسل: هو مصطلح عند المتكلمين والفلاسفة يعني: ترتب أمورٍ غير متناهية، والمستحيل منه عندهم ترتب أمور غير متناهية مجتمعة في الوجود، انظر: «كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي (١/ ٤٢٩).

(٢) انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٩٥).

(٣) على الرغم من التكلف في هذا الكلام لا يفيدنا؛ إذ الكلام في إرادةٍ قديمةٍ هي صفة ذاتٍ كما تقدم، فلا معنى لهذا التخريج.

والرضا، والاختيار، والقصد، والولاية، والمحبة، كلُّها بمعنى واحد تعود إلى الإرادة؛ كما أن العلم والمعرفة شيء واحد[1]، وكما أن القوة والتمكن والاستطاعة هي نفس القدرة، ذكره القاضي في «المعتمد»[2].

* * *

[الفرق بين الإرادة والرضا]

وامتنع أبو بكر عبدُ العزيز من إطلاق القول بالإرادة على وجه المحبة والرضا، قال في كتاب «المقنع»[3]: فإن قالوا: إذا قلتم: لا يكون إلا ما شاء الله، وقد كان الكفرُ والمعاصي والفساد في الأرض، فهل أرادهُ؟ قيل: إن أردتم أنه رضيَه وأحبَّه، واصطفاه واجتباه؛ فلسنا نقول ذلك[4]، وإن أردتم أنه أراده، وأنه لم يُغلَب عليه، ولم يُقهر على كونه؛ فذلك الذي نذهب إليه ونعتقده.

---

(١) سيأتي كلام المصنف على ذلك.

(٢) انظر: «المعتمد» (ص: ٧٥).

(٣) «المقنع» لأبي بكر عبد العزيز غلام الخلال، المتوفى سنة (٣٦٣هـ)، انظر: «المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد» (١/ ٤٥٧).

(٤) أي: لا تلازم بين الإرادة والرضا، كما أن الرضا ليس عبارة عن حقيقة الإرادة، وجهه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾[الزمر: ٧]، مع أنه أخبر في آيات كثيرة أن الكفر واقع بإرادته، فقد يريد الله شيئاً لكن لا يرضى به، فهو يريد كون ما لا يرضاه، وقد أراد الله خلق إبليس وهو لا يرضاه، وقد يرضى ما لا يريده، فهو يريد من كل أحد الشكر له تعالى، ولكنه هل أراده؟ والجواب لا؛ لأنه لو أراده لوقع.

فإن قيل: فأخبرونا عمن لقيَ اللهَ وهو كافرٌ، هل هو مطيعٌ أم عاصٍ؟

قيل: من لقي الله[1] تعالى بما[2] أراد أن يكون طاعةً؛ فمطيع، ومن لقي اللهَ بما أراد أن يكون معصيةً؛ فعاصٍ.

قال القاضي: وإنما امتنع من ذلك على معنى: أنه لم يرضَ به، ولا أحبَّه على وجه الدين والشرع والحسن، والوجهُ فيه: أن القديمَ سبحانه مريدٌ لوقوع المعاصي من الكفرِ وغيرِه، وقد ورد السمعُ أنه غيرُ محبٍّ لذلك[3].

* * *

[الفرق بين المعرفة والعلم]

وأما المعرفةُ والعلمُ؛ فجمع القاضي بينهما، وأنهما بمعنى واحد، وفرّق غيرُه بينهما؛ بأن المعرفة تستدعي الجهل، والعلم لا يستدعي الجهل، فلا يقال: عَرَفَ الأَمْرَ إلا لجهلٍ سابقٍ.

وقال من فَرَّق: وذلك لأن الله تعالى يوصف بأنه عالم، ولا يوصف بأنه عارف.

وقال أيضاً: لأن المعرفة تطلق على علم الدوابِّ، فيقال: عرفتِ الدابةُ ولدَها، ولا يقال: علِمتْ.

* * *

---

(١) تكررت عبارة: «قيل من لقي الله» في الأصل خطأً.

(٢) في الأصل: «إنما»، ولعل الصواب المثبت.

(٣) قال تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾[الزمر: ٧].

[الاستطاعة مع الفعل أم قبله؟]

قال أبو بكر عبدُ العزيز والقاضي: الاستطاعة مع الفعل، لا يجوز أن تتقدَّمه.

وقال أبو إسحاق بنُ شَاقْلا: الاستطاعةُ مع الفعل، أو قبلَه.

* * *

[صفة الضَّحِك]

واختلف أصحابنا في أحاديثِ الضحك[1]، فأجراها الجمهورُ على ظاهرها.

وقال ابنُ الجوزي وغيرهُ: هو الرِّضا[2].

والأولُ أصحُّ.

* * *

[صفة الإتيان والمجيء]

واختلف أصحابنا في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾[البقرة: ٢١٠]، وقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ﴾[الفجر: ٢٢]، وقوله

---

(١) عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر، كلاهما يدخل الجنة، فقالوا: كيف يا رسول الله؟ قال: يقاتل هذا في سبيل الله ﷻ فيُستشهد، ثم يتوب الله على القاتل فيُسلم، فيُقاتل في سبيل الله فيُستشهد»، أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/ ٤٦٠)، والبخاري في (٢٦٧١)، ومسلم (١٨٩٠/ ١٢٨).

(٢) انظر: «دفع شبه التشبيه» لأبي الفرج ابن الجوزي (ص: ١٨٠).

عليـه السلام: «فَيَأْتِيهِمُ اللهُ»[1]، فأجراه الجمهورُ على ظاهره، واختاره ابنُ

---

(١) هو حديث أبي هريرة ﷺ: أن الناس قالوا: يا رسول الله! هل نرى ربَّنا يوم القيامة؟ قال: «هل تُمارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحابٌ؟» قالوا: لا يا رسول الله، قال: «فهـل تمـارون في الشمس ليس دونهـا سحابٌ؟» قالوا: لا، قال: «فإنكم ترونه كذلك، يُحشر الناس يوم القيامة، فيقول: من كان يعبد شيئاً فليتبع، فمنهم من يَتبع الشمس، ومنهم من يتبـع القمر، ومنهم من يتبع الطواغيت، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها، فيأتيهم الله فيقول: أنا ربكم، فيقولون: هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا جاء ربنـا عرفناه؛ فيأتيهم الله فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنـت ربنـا، فيدعوهم، فيضرب الصراط بين ظهراني جهنم، فأكون أولَ من يجوز من الرسل بأمتـه، ولا يتكلم يومئذٍ أحد إلا الرسُل، وكلام الرسل يومئذٍ: اللهم سلِّمْ سلِّمْ، وفي جهنَّم كلاليب مثل شَوك السَّعدان، هل رأيتم شوكَ السَّعدان؟»، قالوا: نعم، قال: «فإنها مثل شوك السعدان، غير أنه لا يعلم قدر عظَمها إلا الله، تخطف الناس بأعمالهم، فمنهم من يُوبَق بعمله، ومنهم يُخردَل ثم ينجو، حتى إذا أراد الله رحمة من أراد من أهل النار ـ وفي رواية مسلم: فمنهم المؤمن بقي بعمله، ومنهم المجازى حتى ينجَّى، حتى إذا فرغ الله من القضاء بين العباد، وأراد أن يخرج برحمتـه من أراد من أهـل النار ـ أمر الملائكـة أن يخرجـوا من كـان يعبد الله، فيخرجونهم، ويعرفونهم بآثار السجود، وحرم الله على النار أن تأكـل أثـر السجود، فيخرجون من النار، فكل ابن آدم تأكله النار إلا أثر السجود، فيخرجون من النار قد امتحشوا، فيُصبُّ عليهم ماء الحياة، فينبتون كما تنبت الحبة في حَمِيْل السَّيل، ثم يفرغ الله من القضاء بين العباد، ويبقى رجلٌ بين الجنة والنار، وهو آخر أهل النار دخولاً الجنة، مقبلٌ بوجهه قِبَل النار، فيقول: يا رب! اصرف وجهي عن النار، قد قشَبني ريحها، وأحرقني ذكاؤها، فيقول: هل عسيتَ إن فعل ذلك بك أن تسألَ غير ذلك؟ فيقول: لا وعزتِك! فيعطي الله ما شاء الله من عهدٍ وميثاقٍ، فيصرف الله وجهه عن النار، فإذا أقبل به على الجنة؛ رأى بهجتها، سكت ما شاء الله أن يسكت، ثم قال: يا رب! =

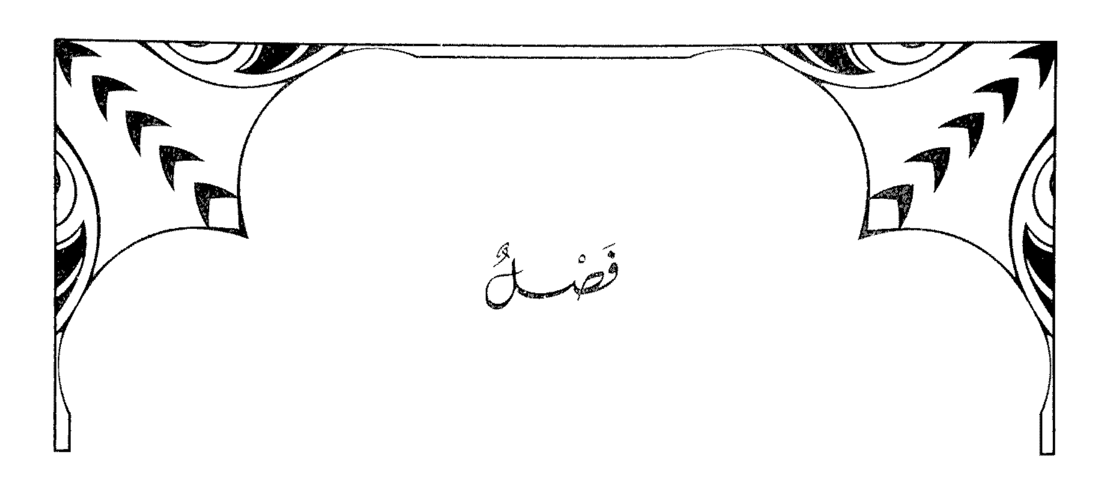
حامد، وقال فيه كالنُّزول.

وذهب بعض أصحابنا إلى أن معناه: قدرتُه تَأْتي.

والأولُ أصحُّ، والله أعلم.

❐ ❐ ❐

= قدِّمني عند باب الجنة، فيقول الله له: أليس قد أعطيت العهود والميثاق أن لا تسأل غير الذي كنت سألتَ؟! فيقول: يا رب! لا أكون أشقى خلقك، فيقول: فما عسيت إن أعطيت ذلك ألا تسأل غيره؟ فيقول: لا وعزَّتِك! لا أسألك غير ذلك، فيعطي ربه ما شاء من عهدٍ وميثاقٍ، فيقدمه إلى باب الجنة، فإذا بلغ بابها؛ فرأى زهرتها وما فيها من النضرة والسرور ـ وفي رواية مسلم: فإذا قام على باب الجنة؛ انفهقت له الجنة، فرأى ما فيها من الخير والسرور ـ فيسكت ما شاء الله أن يسكت، فيقول: يا رب! أدخلني الجنة، فيقول الله: ويحك يا ابن آدم ما أغدرك! أليس قد أعطيت العهد والميثاق ألا تسأل غير الذي أُعطيت؟! فيقول: يا رب! لا تجعلني أشقى خلقك، فيضحك الله ﷻ منه، ثم يأذن له في دخول الجنة، فيقول: تمنَّ، فيتمنى، حتى إذا انقطعت أمنيته؛ قال الله ﷻ: من كذا وكذا ـ أقبل يذكِّره ربه ـ حتى إذا انتهت به الأماني؛ قال الله تعالى: لك ذلك ومثله معه»، قال أبو سعيد الخدري لأبي هريرة ﵄: إن رسول الله ﷺ قال: «قال الله: لك ذلك وعشرة أمثاله»، قال أبو هريرة: لم أحفظ من رسول الله ﷺ إلا قوله: «لك ذلك ومثله معه»، قال أبو سعيد: إني سمعته يقول: «ذلك لك وعشرة أمثاله»، زاد مسلم: قال أبو هريرة: وذلك الرجل آخر أهل النار دخولاً الجنة، أخرجه البخاري (٧٧٣)، ومسلم (١٨٢/ ٢٩٩).



[صفة الوجه واليدين]

واتفق أصحابُنا على أن من صفته: الوجه(١)؛ كما أخبر، واليدين(٢)، وأجرَوا ذلك من غير تأويلٍ، وكذلك القَدَم(٣)، والرِّجْل(٤)، والسَّاق(٥)،

(١) قال أبو الفضل التميمي في جملة اعتقاد الإمام أحمد: ومذهب أبي عبدالله أحمد ابن حنبل رضي الله عنه: أن لله عز وجل وجهاً لا كالصور المصوَّرة والأعيان المخططة، بل وجهٌ وصفه بقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[القصص: ٨٨]، ومن غيَّر معناه فقد ألحد عنه، وذلك عنده وجه في الحقيقة دون المجاز، ووجه الله باقٍ لا يبلى، وصفة له لا تفنى، ومن ادعى أن وجهه نفسه فقد ألحد، ومن غيَّر معناه فقد كفر، وليس معنى وجه معنى جسد عنده، ولا صورة ولا تخطيط، ومن قال ذلك فقد ابتدع، انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٩٤).

(٢) قال تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾[المائدة: ٦٤]، وقال سبحانه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص: ٧٥].

(٣) في الحديث الذي رواه البخاري (٤٨٤٨): «حتى يضع قدمه».

(٤) وذلك في بعض روايات الحديث السابق.

(٥) في الحديث الذي رواه البخاري (٧٤٣٩): «فيكشف عن ساقه».

والإصبع[1]، وجميع ما نطَقت به السنةُ والكتابُ العزيز.

* * *

[الوصف بالساق]

واختلف أصحابنا في وصفه بالساق، فقال جماعةٌ ـ منهم: أبو بكر عبد العزيز، وأبو إسحاق بنُ شَاقْلا، وأبو عبدالله بنُ حامد ـ: إنه يوصف بذلك، واختاره القاضي[2].

قال القاضي الصغير: للآية[3]، وحملها على ظاهرها، وللأحاديث المفسِّرة لها.

وقال بعضُ أصحابنا: إن ذلك محمولٌ على الشِّدَّة[4]، واختاره ابنُ الأَنْباري، وإبراهيمُ الحَرْبي، وردَّه عليهما أبو بكر عبدُ العزيز.

والأولُ عليه الجمهور، واختاره أبو العباس[5].

* * *

(١) وذلك في حديث البخاري (٤٨١١)، ومسلم (٢٧٨٦/ ١٩) وسؤال اليهودي للنبي ﷺ، وحديث مسلم (٢٦٥٤/ ١٧): «إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن...» الحديث.

(٢) انظر: «المعتمد» (ص: ٥٣).

(٣) أي: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢].

(٤) وبذلك فسره ابن عباس وغيره. انظر: «تفسير الطبري» (٢٩/ ٣٨).

(٥) وقد رد القول الثاني ـ وهو أنه محمول على الشدة ـ كذلك، قال في «الرد على البكري» (٢/ ٥٤١): يقال: كشف البلاء؛ أي: أزاله ورفعه، ويقال: كشف عنه؛ =

[إثبات صفات المعاني]

وهو تعالى سميعٌ بسمع، بصيرٌ ببصر، غنيٌّ بغنًى.

* * *

[نفي الحدوث عن صفات الله تعالى]

قال ابنُ عقيل: وليس لله تعالى صفةٌ تتجدَّد بتجدُّد شيءٍ، ولا تُعدم بعدَم شيءٍ، بل صفاته لا تزال[1].

قال: وليس لله تعالى ميْلٌ إلى الصُّوَر والأشكال، ولا يصحُّ ميلُها إليه.

قال: والمحبةُ المضافةُ إليه ليست من هذا القَبيل.

* * *

[نفي المشابهة في الذات]

وقال: وهو غير مشبِهٍ للأشياء، فليس بجسمٍ، ولا جوهرٍ، ولا عرَضٍ[2].

= أي: أظهره وبينه، ثم قال: ومن الثاني قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾[القلم: ٤٢]، لم يقل: يوم يكشف الساق، وهذا يبين خطأ من قال: المراد بهذه كشف الشدة، وأن الشدة تسمى ساقاً، فإنه لو أريد ذلك؛ لقيل: يوم يكشف عن الشدة، أو يكشف الشدة، وأيضاً فيوم القيامة لا يكشف الشدة عن الكفار، والرواية في ذلك عن ابن عباس ساقطة الإسناد.

(١) قال أبو الفضل التميمي في «اعتقاد الإمام أحمد»: وكان يقول: إن الله قديم بصفاته التي هي مضافةٌ إليه في نفسه، انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٩٨).

(٢) وقد نفى هذه الثلاثة الجسم والجوهر والعرض عنه تعالى القاضي أبو يعلى كما =

وكان السُّكوتُ عنه أَولى.

قال القاضي أبو يعلى الصغير: لا يختلف أصحابنا: أنَّ مَن اعتقد أنَّ الله سبحانه جسمٌ من الأجسام، فهو كافرٌ[1]، واختلفوا فيمن أثبتَ التَّسميةَ خاصةً من غير معنًى، فقال: جسمٌ لا كالأجسام، فقال بعضهم: يكفر أيضاً، وقال بعضهم: لا يكفر.

* * *

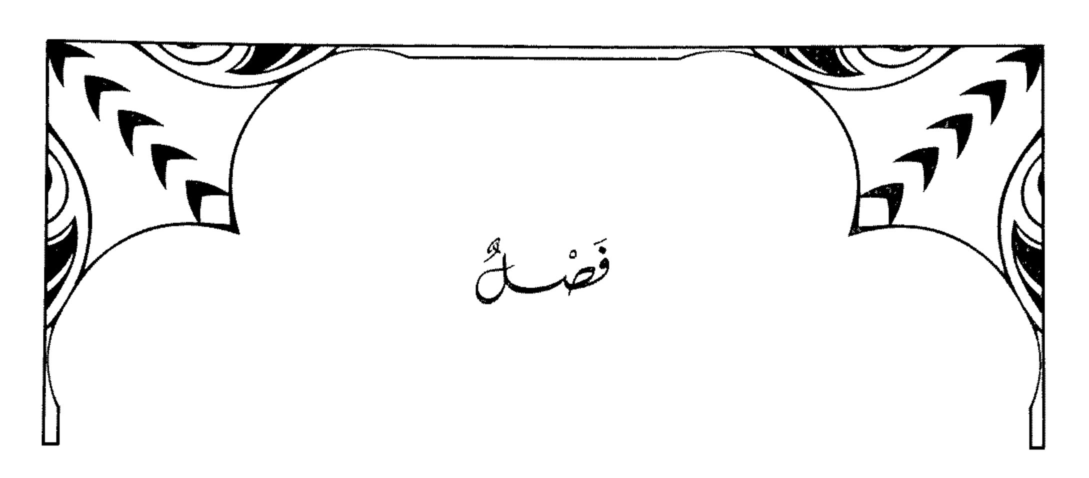
[إثبات ما أثبت سبحانه لنفسه]

ومما ورد في صحيح السنَّة: العين، والتجلي، والحِجاب، والحَثَيات، والسُّلطان، فجميعُ ذلك نؤمن به.

❐❐❐

= في «المعتمد» (ص: ٧٦، ٨٦)، وقال (ص: ٦٢): نقل المروذي عن الإمام أحمد ﷺ أنه قال: لا يوصف الله تبارك وتعالى بأكثر مما وصف به نفسه، ولا يتعدى القرآن والحديث.

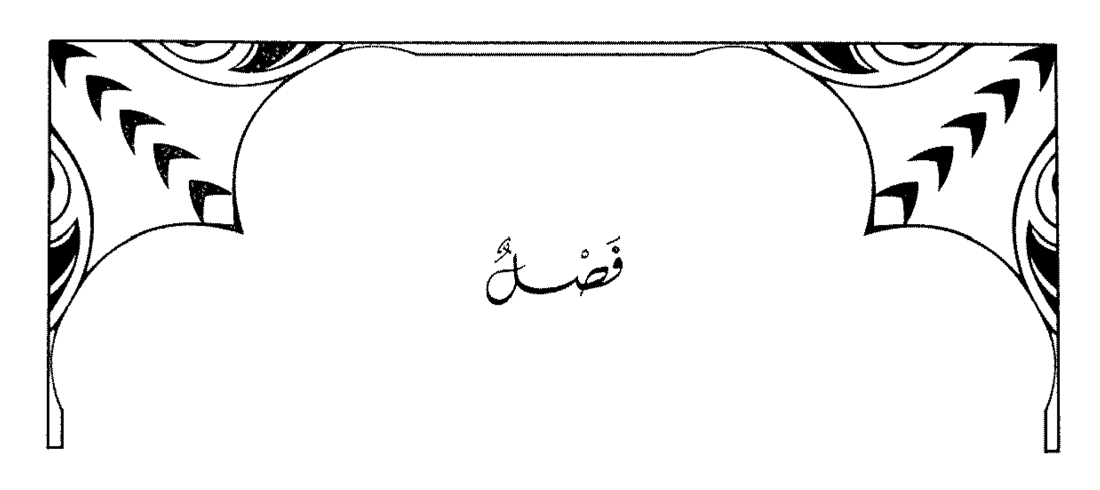
(١) وهو مروي عن القاضي أبي يعلى الكبير، انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢١٢)، وعبارته: فمن اعتقد أن الله سبحانه جسم من الأجسام، وأعطاه حقيقة الجسم من التأليف والانتقال فهو كافرٌ؛ لأنه غير عارف بالله ﷻ؛ لأن الله سبحانه يستحيل وصفه بهذه الصفات، وإذا لم يعرف الله سبحانه؛ وجب أن يكون كافراً.



[كيفية التفويض في الصفات الخبرية]

وجميعُ ما تقـدَّمَ نؤمنُ بـه من غيـر تكييفٍ، ولا تشبيـهٍ، ولا تمثيـلٍ، ولا تعطيلٍ، ولا تجسيمٍ، بـل كمـا شاء الله، فنقول: استواءٌ يليق بجلالـه، ونزولٌ يليق بجلاله، ويـدٌ تليق بجلاله، ووجهٌ يليق بجلاله، هذا الذي عليه أصحابنا، والله الموفِّق.

❒ ❒ ❒



فَصْلٌ

[صفة الكلام لله تعالى]

قال القاضي أبو يَعلَى الصَّغير: لا يختلف أصحابنا أنَّ الكلام صفةٌ ذاتيةٌ للباري سبحانه وتعالى.

وقال ابن عقيل: كلامُه وصفٌ ذاتي بلا حدٍّ ولا قول.

واختلفوا هل هذه الصفة توجب له حالاً وحُكماً زائداً على وجود الكلام منه أم لا؟

قال القاضي: لا تُوجب حالاً.

ومن أصحابنا من قال: توجب حالاً وحكماً زائداً على وجود الكلام.

والله ﷻ لم يزل متكلِّماً، وليس كلامه المعنى النَّفسي؛ لأنه يُسمَّى متكلِّماً، وعندنا لا يُشتقُّ اسم الفاعل لشيءٍ والفعلُ قائمٌ بغيره.

* * *

[القول في الحرف والصوت]

وهو متكلِّمٌ بحرفٍ وصوتٍ، وكلَّم موسى كذلك، والقرآنُ كلامُه كذلك

بحرفٍ وصوت[1].

قال الشيخ عبد القادر: وقد نصَّ على إثباتِ الصَّوتِ في رواية جماعةٍ من أصحابه[2].

* * *

[الإعجاز في النظم والمعنى]

وهـو معجِزٌ بلفظـه ونظمـه، واختلفوا: هل هـو معجزٌ بمعناه؟ فأكثرُ أصحابنا على أنه ليس بمعجزٍ، وقيل: بلى، وهو الصَّحيح عندي؛ للمنْع من تفسيره برأْيٍ واجتهادٍ، والوقْف فيه على ما ورَد[3].

* * *

(١) قال أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالله المعروف بابن البناء (توفي سنة ٤٧١هـ) في شرحه على الحائيـة لابن أبي داود المسمى «الأصول المجردة» (ص: ٣٧): والذي يجب أن يعتقد أن القرآن كلام الله ﷻ، وأنه حرف مفهوم وصوت مسموع لا من جنس حروفنا وأصواتنا؛ كسائر صفاته الذاتية.

(٢) انظر: «الغنية» (١/ ١٣١).

(٣) هنا مسألتان: **الأولى**: تفسير القرآن بالرأي والاجتهاد بلا أصلٍ، فهذا يحرم، ومن أدلته ما رواه الترمذي برقم (٢٩٥٠) عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «من قال في القرآن برأيه وبمـا لا يعلم؛ فليتبوأ مقعده من النـار»، **والثانيـة**: تفسير القرآن بمقتضى اللغـة من غير دليلٍ، اختلفت الروايـة عن الإمام أحمد في جوازه، فعنه روايةٌ بعدم الجواز، واختار هذا القولَ القاضي أبو الحسين ابن القاضي أبي يعلى، وحمله المجد على الكراهة، وعنه روايـة أخرى بالجواز، وعليه أكثر أصحابـه، منهم القاضي، وأبو الخطاب، وابن عقيل، والمجـد ابن تيميـة، قال ابن قاضي الجبل: المنقول عن ابن عباس الاحتجاج في التفسير بمقتضى اللغة كثيراً، انظر: =

[كيفية كون القرآن في الصدور]

واختلف أصحابنا في القرآن؛ هل هو في الصُّدور على وجه الحُلول؟ فذهب جماعةٌ من المتقدِّمين إلى أنه حالٌّ في الصُّدور.

قال القاضي أبو يعلى الصغير: والصَّحيح أنه في الصُّدور لا على وجه الحُلول، وهو الذي ذهب إليه القاضي الكبير، وجماعةٌ من المحقِّقين من أصحابنا.

وقال ابن حامد: فأما الكلام في إثْبات القرآن في صُدورنا؛ فقد نقَل أبو طالب قال: قلتُ لأحمد: قد جاءت الجهميَّةُ الرابعةُ بقول: مَن زعَم أنَّ القرآن في الصُّدور؛ فقد زعَم أن في صدره شيئاً من الإلهية، فقال: هذا مِن هؤلاء لا يُكتب، عمن[1] قيل هذا؟ قلت: موسى بن عطية[2]، فقال: إنا لله! هذا أكبَر من الجهميَّة[3].

= «التحبير شرح التحرير» للمرداوي (٣/ ١٤١٧).

(١) في الأصل: «عن»، ولعله سبق قلم من المؤلف رحمه الله تعالى.

(٢) كذا في الأصل، وفي «الإبانة»: «موسى بن عقبة»، ولعله موسى بن عقبة الصوري كما ذكره في موضع آخر صاحب «الإبانة» (٢/ ٤٨٠ ـ كتاب الإيمان).

قال الإمام أحمد: ليس صاحب حديث، وإنما هو صاحب كلام، لا يفلح صاحب كلام، قال أبو طالب: إنه قد أقرَّ بما كتب وقال: أستغفر الله، فقال: لا يقبل منه ولا كرامة، يجحد ويحلف ثم يقر، ليته بعد كذا وكذا سنة إذا عرف منه التوبة يقبل منه، لا يكلَّم ويجفى، ومن كلَّمه وقد علم؛ فلا يكلَّم. انظر: «الإبانة» لابن بطة (١/ ٣٥٥ ـ الرد على الجهمية).

(٣) قال شيخ الإسلام في «الفتاوى الكبرى» (١/ ٢٨٧): وهو كما قال؛ فإن الجهمية =

ونقل المَرُّوْذِي هذه المسألـة، وزاد فيها عن موسى بن عقبة أنـه فسره على الحُلول، وأنـه أنكر حُلولـه، فغضب أحمد وقال: العُلماء لا يفسِّرون الحُلول بتكلم في الحلول.

قال: والذي يتحصَّل من كلام أحمد: أن القرآن في صدورنا بلا كيفيَّةٍ، والمنع من تفسير كيفية الحُلول وإثبات حُلولٍ.

قال: وظاهر مذهبه في الحُلول وكيفيَّته المنعُ عن الكلام فيه.

والذي نقول: إن القرآن في صدورنا، وإن الذي في صدورنا هو كلام الله تعالى.

ثم قال ابن حامـد: وأمـا تفسير الحلول؛ فقـد نقلنـا عن أحمـد: أن العلماء ما تكلموا في ذلك، وأصحابنا لا يأتون ذلك، ويقولون: إنه حالٌّ في الصدور.

والمعتمد عليه: سلوكُ طريق أحمد، وليس بنا حاجةٌ إلى تفسير ذلك، إلا أن أصحابنا رتَّبوا الأمر فيه على أنَّ ظواهر الأخبار تُعطي كونَ ذلك في كلِّ وجهٍ حفْظاً وفَهْماً وحُلولاً، ولا يُقال: كيفية حلوله، ولا أنه جسمٌ ولا طبْعٌ[1].

= ليس فيهم من ينكر أن يقال: القرآن في الصدور، ولا يُشبـِّه هـذا بقـول النصارى بالحلول إلا من هو في غاية الضلالة والجهالة.

والخبر رواه ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٥٥ ـ الرد على الجهمية).

(١) قال ابن الزاغوني في «الإيضاح» (ص: ٤٤٨): إن أصحابنا ومشايخنا العراقيين يقولون: إن القرآن في المصحف والصدر لا على وجه الحلول، ولا أنه قائم بهما، وأما أصحابنا أهل خراسان؛ فإنهم لا يمتنعون من إطلاق ذلك به، إلا أن الأصح عندنا ما كان عليه مشايخ أهل العراق الذين نقلنا عنهم، وأخذنا منهم، ووصل إلينا =

وذكر القاضي: أن القرآن ليس بحالٍّ في المخلوق.

قال: وقد قال أحمد في رواية عبْدوس بن مالك العطار: كلامُ الله ليس ببائنٍ منه.

قال: وهذا صريحٌ في منْع القَول بالحُلول؛ لأن الحُلول يوجب البَينونة.

* * *

[قدم كلام الله تعالى]

وقال أيضاً في رواية عبدالله: كلامٌ لا يجيءُ ولا يتغيَّر من حالٍ إلى حالٍ.

وقال في رواية حنبل فيما روي: «تَجِيءُ الْبَقَرَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[1]، وَ«تَجِيءُ تَبَارَكَ»[2]: ....

= بخلفهم عن سلفهم، وأنه ليس بقائم بالمحدث ولا حالٍّ فيه.

(١) أورد أبو عبيد في «غريب الحديث» (١/ ٩٣)، وابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص: ٢٥٨): «تجيء البقرة وآل عمران يوم القيامة كأنهما غمامتان أو غيايتان»، وروى مسلم (٨٠٤/ ٢٥٢) من حديث أبي أمامة ﷺ: «اقرؤوا الزهراوين: البقرة وسورة آل عمران؛ فإنهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان، أو كأنهما غيايتان...» الحديث.

(٢) عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن رجلاً ممن قبلكم مات وليس معه شيء من كتاب الله ﷻ إلا تبارك، فلما وضع في حفرته؛ أتاه الملك، فثارت السورة في وجهه، فقال لها: إنك من كتاب الله، وإني أكره مساءتك، وإني لا أملك لك ولا له ولا لنفسي ضرًّا ولا نفعاً، فإن أردت هذا به؛ فانطلقي إلى الرب تبارك وتعالى فاشفعي له... اذهبي فقد وهبته لك وشفعتك فيه، قال: فتجيء فتزبر =

إنما هذا الثَّواب[1].

وقد صرَّح بأن القرآن لا تصحُّ مفارقته للذَّات.

قال: وهذا يمنع الحُلول.

* * *

[مسألة اللفظ]

قال القاضي الصغير: اختلفت الرواية في اللَّفْظ[2].

= الملك...» الحديث، رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦/ ٤٦)، قال السيوطي في «الدر المنثور» (٨/ ٢٣١)، و«شرح الصدور» (ص: ١٨٤): إسناده ضعيف.

(١) قال ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٢٠٣ ـ الرد على الجهمية): وكل هذا مبيَّن في الكتاب والسنة. ثم سرد رحمه الله تعالى دليل ذلك من الكتاب والسنة.

(٢) هذه من المسائل التي شغلت العلماء طويلاً، وقد ألف فيها ابن قتيبة رسالة، ولعله أول من أفردها بالتصنيف، قال في رسالته «الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة» (ص: ٥٧) بعد مقدمة واستطراد: ثم انتهى بنا القول إلى ذكر غرضنا من هذا الكتاب وغايتنا من اختلاف أهل الحديث في اللفظ بالقرآن وتشانئهم وإكفار بعضهم بعضاً، وليس ما اختلفوا فيه مما يقطع الألفة ولا مما يوجب الوحشة؛ لأنهم مجمعون على أصل واحد، وهو القرآن كلام الله غير مخلوق في كل موضع وبكل جهة وعلى كل حال، وإنما اختلفوا في فرع لم يفهموه لغموضه ولطف معناه... إلخ.

ثم قال: فلما وقعت هذه الحيرة ونزلت هذه البلية؛ فزع الناس إلى علمائهم وذوي رأيهم، فاختلفوا عليهم، فقال فريق منهم: القراءة فعل محض، وهي مخلوقة كسائر أفعال العباد، والقرآن غيرها...، وقالت فرقة: هي القرآن بعينه، ومن قال: إن القراءة مخلوقة؛ فقد قال بخلق القرآن، واتبعهم قوم، وقالت فرقة: هذه =

وقال ابن عَقيل: اختلف المذهب على روايةٍ عن أحمد ووجهٍ فيمن قال: لفظي بالقرآن غيرُ مخلوق، هل نفس قوله: لفْظي خطأ أم صواب؟

قال: فأما أحمد، فأنكر القَول باللَّفْظ، وقال: من قال: لفظي بالقرآن مخلوقٌ، فهو جهميٌّ، ومن قال: لفْظي بالقرآن غير مخلوق، فهو مبتدعٌ.

وذكر روايات كثيرةً من طرُقٍ مختلفةٍ في إنكار ذلك.

قال ابن عَقيل: وإنما أنكره ـ والله أعلم ـ لأنَّ اللَّفظ هو مأخوذٌ من الإلقاء[1]، وتوهَّم الفرق بين التلاوة والمتلوِّ، فهو كما لو قال: تلاوتي بالقرآن، لا يجوز أيضاً عندي، على قياس قوله: إن التلاوة هي المتلوُّ؛ لأنَّ تلاوته هي القرآن[2]. انتهى كلام ابن عَقيل.

= بدعة لم يتكلم الناس فيها ولم يتكلفوها، ولا تعاطوها، واختلفت عن أبي عبدالله أحمد بن حنبل الروايات، ورأينا كلَّ فريقٍ منهم يدعيه ويحكي عنه قولاً، فإذا كثر الاختلاف في شيء، ووقع التهاتر في الشهادات به؛ أرجأناه مثل أن ألغيناه.

(١) انظر: «تاج العروس» (مادة: لفظ).

(٢) وهذا الاحتمال قوي جدًّا، يؤيده ما ذكره البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص: ٢٦٦)، و«الاعتقاد» (ص: ٨٧): سمعت أبا عمرو محمد بن عبدالله البسطامي يقول: سمعت أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي يقول: سمعت عبدالله بن محمد بن ناجية يقول: سمعت عبدالله بن أحمد بن حنبل يقول: سمعت أبي يقول: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق يريد به القرآن؛ فهو كافر، ثم قال: قلت: هذا تقييد حفظه عنه ابنه عبدالله، وهو قوله: يريد به القرآن، فقد غفل عنه غيره ممن حكى عنه في اللفظ خلاف ما حكينا، حتى نسب إليه ما تبرأ منه فيما ذكرنا، وجاء في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٩١) عن فوران صاحب أحمد قال: سألني الأثرم وأبو عبدالله المعيطي أن أطلب من أبي عبدالله خلوة فأسأله فيها عن أصحابنا الذين يفرقون بين =

ونقل إبراهيم بن سعيد الجَوْهَري: قلت: يا أبا عبدالله! إنَّ الكرابيسيَّ[1] وابن البَلْخي قد تكلَّما، فقال أحمد: فيمَ؟ قلتُ: في اللَّفْظ، فقال أحمد: اللَّفْظ بالقرآن غيرُ مخلوقٍ، ومن قال: لفْظي بالقرآن مخلوقٌ، فهو جَهْمي.

وذكر أبو بكرٍ عبدُ العزيز في «الشَّافي» عن أبي بكر بن زنجويه قال: سمعتُ أحمدَ يقول: من قال: لَفْظه بالقرآن مخلوقٌ؛ فهو جَهْميٌّ، ومن قال: لفْظي بالقرآن غير مخلوقٍ؛ فهو مبتدِعٌ، لا يُكلَّم.

قال القاضي: وهذه الرِّواية تدلُّ على أنه لا يجوز أن يقال: تلفظ بالقرآن، وأن لفظي بالقرآن مخلوقٌ، أو غير مخلوقٍ.

= اللفظ والمحكي، فسألته، فقال: القرآن كيف تصرف في أقواله وأفعاله فغير مخلوق، فأما أفعالنا فمخلوقة، قلت: فاللفظية تعدهم يا أبا عبدالله في جملة الجهمية؟ فقال: لا، الجهمية الذين قالوا: القرآن مخلوق.

(١) هو الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي البغدادي، العلامة، فقيه بغداد، صاحب التصانيف، من كبار أصحاب الشافعي، كان من بحور العلم، ذكيًا فطناً فصيحاً لسناً، تصانيفه في الفروع والأصول تدل على تبحره، إلا أنه وقع بينه وبين الإمام أحمد عداوة بسبب مسألة اللفظ، فهجر لذلك، وتكلم فيه، فكان كل واحدٍ منهما يطعن على صاحبه، فغضب لأحمد أصحابه، ونالوا من الكرابيسي، توفي سنة ثمان وأربعين ـ وقيل: سنة خمس وأربعين ـ ومئتين، قال الذهبي: ولا ريب أن ما ابتدعه الكرابيسي، وحرره في مسألة التلفظ، وأنه مخلوق هو حقٌّ، لكن أباه الإمام أحمد؛ لئلا يتذرع به إلى القول بخلق القرآن، فسُدَّ الباب؛ لأنك لا تقدر أن تفرز التلفظ من الملفوظ الذي هو كلام الله إلا في ذهنك، انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٧٩)، وانظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ٦٤)، و«الانتقاء» لابن عبد البر (ص: ١٦٥)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٥٤٤).

ونقل المَرُّوْذِي عن أحمد إنكارَه على أبي طالب في قوله: مَن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوقٍ؛ فهو مبتدعٌ، فأنكره أحمد عليه إنكاراً شديداً، وضرب عليه من الكتاب.

قال القاضي أبو يعلى الصغير: وذلك لأن اللفظ بالشَّيء معناه: الرَّمْي والاطراح؛ من قولهم: لفظتُ اللُّقمةَ من فمي، ولفظَ البحرُ ما فيه، ولا يجوز على كلام الله ذلك، ولأن من أصلنا: أن التلاواتِ غيرُ مضافةٍ إلى التالي، وإنما هي المتلوُّ والمقروء، فإذا قال: لفظي؛ أضافَ ذلك إلى نفسه، فلهذا لم يَجُزْ، ولأن هذه التسمية لم يَرِدْ بها الشرع، وإنما ورد بذكر التلاوة والقراءة، فلم يجز إطلاق لفظٍ لم يَرِدِ الشرعُ به.

وقال ابن حامد: كلُّ الروايات عن أحمد بالقطْع على أنَّ مَن قال: إن لفظه بالقرآن مخلوقٌ أنه كافرٌ، فأما من قال: لفظه بالقرآن غير مخلوقٍ، فالمشهورُ عنه التوقُّف.

وقد نقل عنه أنه قال: مَن قال: لفظي بالقرآن مخلوقٌ؛ فهو جَهميٌّ، ومن قال: غير مخلوق؛ فهو مبتدعٌ، لا يُكَلَّم.

ونقل عنه جعفرُ بنُ محمد[1] أنه قال: هذا الكلام كذِبٌ، لم يقُلْه أحدٌ من العلماء.

وقد نقل عنه غير هذا، وهو أن لفظه بالقرآن غير مخلوق[2].

* * *

(١) هو جعفر بن محمد بن هاشم أبو الفضل المؤدب، حدث عن عفان بن مسلم، وقد نقل عن إمامنا أشياء، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ١٢٣).

(٢) وهي رواية إبراهيم بن سعيد الجوهري، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٩٢).

[تسع مسائل يترك التفتيش عنها]

قال ـ أعني: ابن حامد ـ: وأما المستقرُّ بين أصحابه فيما نقله الكافَّة: أن هذه المسألة يُتوقَّف فيها؛ إذ هاهنا مسائلُ تسعٌ تُركَ التفتيش عنها؛ كمسائل الصِّفات[1]، ومسألة الرُّوح[2]، وأنه يجب تركُ القطْع في شيءٍ من ذلك، كذلك هذه المسألة، يقولون فيها: إنَّ القرآن بكل حالٍ، وعلى كل حالٍ، وبكل معنًى غيرُ مخلوقٍ، والتفرقةُ بين اللَّفظِ والملفوظ، والتلاوةِ والمتلوِّ بدعةٌ لم يسبق إليها قولُ إمامٍ[3].

* * *

[سبب توقف الإمام في كثير من المسائل]

قال: ومن أصحابنا مَنْ حمل إنكارَه على من قال: لفْظي بالقرآن غيرُ مخلوق، ونسبه إلى البدعة: أن ذلك منه لأنه تكلَّم في مسألةٍ لم يسبِق فيها أقاويل الأئمة، ولأنه قد قال قولاً لم يقُلْه العلماء.

وقد رُوي عنه أنه توقَّف عن الجواب في خلق الإيمان وقال: لا أحبُّ أن أتكلَّم في مسألةٍ لم يسبق فيها القول.

ونقل عنه: أنه تكلَّم فيها، وأجاب لمَّا بلغه الجواب في الإيمان، ولم

(١) أي: الصفات الخبرية الواردة في حق الله تعالى في القرآن أو السنة؛ كاليد والعين، والاستواء والنزول.

(٢) قال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

(٣) أي: من الصحابة والتابعين.

يكن سكوته إلا لأنه لم يحبَّ أن يتكلَّم في مسألة مبتدِئاً ولا منفرِداً فيها بمقالٍ، وأنـه أحبَّ الاتباعَ، وكذلك يُحمل ما أنكره في هذه المسألة أنه إنكارُ ابتداءِ مقالٍ ينفرد به وإنْ كان بنفْس الجواب مُصيباً.

* * *

[من أصول المذهب]

قال: وهذه الطريقة نجعلُها المذهب، فعلى هذا إنْ دعت الحاجة عند ظُهور البدعة؛ فإنه يصرَّح بالنُّكر، ويقطَع بالحقِّ.

وقال ابن عَقيل: قال ابن حامد: لا بأْس بقوله: لفظي بالقرآن غيرُ مخلوق، قال: ولا أعرف له وجْهاً، وسِيَّما وقد جهلها[1] جماعة من السلف.

* * *

[حكم التوقف في خلق القرآن]

قال ابن حامد: وهل يُشرع لنا أن نقول: القرآنُ كلامُ الله، وندعَ القطعَ بمخلوقٍ أو غير مخلوقٍ، أم لا؟

فالرواياتُ عن أحمدَ مترادفة تمنع من التوقُّف، وتقطَع بتصريح الكفر لأهل الوقْف، وجعلهم بمثابة من قال بخلق القرآن.

قال حنبل: قلتُ له: إن يعقوبَ بنَ شيبةَ وزكريا بنَ عمار، إنهما أخذا عنك الوقفَ، فقال: كنا نأمر بالسُّكوت، فلما دُعينا إلى أمرٍ؛ ما كان بُدٌّ لنـا

---

(١) كلمة غير مجوّدة في الأصل، وهذا رسمها: «وقد جهلها جماعة من السلف».

أن ندفَع ذلك، ونبيِّن من أمره ما ينفي ما قالوه، قلت له: فمن وقفَ، فقال: كلام الله هذا موضع وقوف؟! القرآن كلام الله بكل جهةٍ.

وجملة الروايات عنه سواءٌ بمنع التوقف، ولا يجوز، وأن البدعة لما ظهرت؛ وجب على أهل العلم إظهارُ الحقِّ، ولا يتسع التوقُّفُ عند إظهار البدع إلا الردُّ لها، والتصريح بالحق[1].

ولا يختلف قول أحمد أن القرآن قديم، وأن من قال: محدَثٌ كافرٌ.

* * *

[حكم تعليق الكلام بالمشيئة]

ونقل عبدالله عن أحمد أنه قال: لم يزل متكلِّماً إذا شاء.

قال القاضي الصغير: قال بعض من لا يُعتدُّ بقوله: هذا من أحمدَ يدلُّ على الحدَث؛ لأنه أدخل عليه المشيئة، وهي إنما تدخل في المحدَث، قال: وهذا غلَطٌ على أحمد لا يحلُّ ذكرُه.

قال القاضي الكبير: معناه: إذا شاء أن يُسمعنا إياه، فعادت المشيئة إلى إسماعنا إياه لا إلى نفس الكلام[2]، وكيف يجوز أن يستدلَّ بذلك على الحدَث وقد قال: لم يـزَل متكلِّماً، والمحدَث كيف يكون فيما لم يـزَلْ،

---

(١) كذا رسم العبارة في الأصل: « [illegible] »، ولعل الصواب: ولا يسع التوقف عند إظهار البدع، بل لا بدَّ من الرد لها، والتصريح بالحق.

(٢) وهو الذي سماه البعض تكليماً، وفرَّق بينه وبين الكلام.

فتنصيصُ أحمد على أنه متكلِّمٌ فيما لم يزَل في هذه الرواية يقطع كلَّ حبالٍ[1]، ويُزيل كلَّ إشكالٍ، وتعود المشيئة إلى ما ذكره القاضي، قاله القاضي الصغير.

وعندي: أن الأمر على غير ما ذكره القاضي، وأنَّ الأمر في ذلك على شيئين:

الأول: القرآنُ كلامُ الله قديمٌ، وهذا ليس له مدخَلٌ في كلام أحمد.

الثاني: أن كلام الله ﷻ بالقرآن، وتعبير القرآن قديمٌ، وأن الله ﷻ لم يزل متكلماً، ولا نقول: الكلامُ صفةٌ حدثتْ له، فهو لم يزل متكلِّماً من حيثُ الجُملةُ من غير نظَرٍ إلى شيءٍ.

وقول أحمد: متى شاء؛ يعني: متى شاء أن يتكلَّم بشيءٍ تكلَّم به، مع أن كلامه ﷻ الذي هو ضدُّ ما لم يتكلم قديمٌ، وأنه إذا شاء تكلَّم، وإذا شاء لم يتكلَّم، وأنَّ كلامه ليس بمتصِلٍ منه في سائر الأوقات، بل إذا شاء الكلام تكلَّم، مع أن وصْفه بأنه متكلِّمٌ قديمٌ، وأنه إذا شاء تكلَّم بشيءٍ، وإذا شاء تكلَّم بغيره، وأما ما قالوه؛ يلزم منه أنه متكلِّمٌ في كلٍ وقت من الأوقات، وأن كلامه متصلٌ مستمرٌّ على سائر الأوقات، وهذا يردُّه النقلُ والعقل.

وأيضاً فإن قول النبي ﷺ: «إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالْوَحْيِ؛ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاءِ [للسَّماء صلصةً] كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ عَلَى الصَّفْوَانِ»[2]، هذا يدلُّ على أن له أوقاتاً

---

(١) «حبال» غير معجمة في الأصل، وقد أعجمناها حسب ما فهمناه من مقتضى سياق الكلام.

(٢) رواه أبو داود (٤٧٣٨) من حديث ابن مسعود ﷺ.

لا يتكلَّم فيها، وأنه لا يتكلَّم إلا إذا شاء، مع أن وصفه بأنه متكلِّمٌ قديمٌ، وقولهم يلزم منه أنه إذا تكلَّم بكلمةٍ لا يزال يقولها، وليس الأمر كذلك، بل يتكلَّم بشيء ينتهي ويأتي غيره.

قال الشيخ عبد القادر: قال أحمد[1]: كلامُ الله متواصِلٌ، لا سكْتَ فيه ولا صَمْتَ.

وقيل لأحمد: هل يجوز أن يقول: إنَّ الله متكلِّمٌ، ويجوز عليه السُّكوت؟ فقال: نقول في الجُملة: إن الله ﷻ لم يزل متكلِّماً، ولو ورَد الخبر بأنه سكَت قُلْنا به، ولكنا نقول: متكلِّمٌ كيف شاء، بلا كيفٍ ولا تشبيهٍ[2].

وظاهر الثانية كما قلت، وأن أحمدَ لا يمنع من ذلك إذا ورد الخبَر.

قلت: وظاهرُ الأخبار على أنه يسكُت في بعض الأحوال.

واختلف المذهب في القرآن؛ هل يسمى شيئاً؟

فقال أحمد فيما خرَّجه في «الرَّدِّ على الجَهميَّة»[3]: وقد احتجُّوا بقوله

---

(١) كذا في الأصل، وفي «الغنية»: «ابن خزيمة».

(٢) انظر: «الغنية» (١/ ١٣١).

(٣) هي رسالة منسوبة للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، وهي من أوسع ما نسب إليه من الكلام في العقائد والمقالات، فيها ردٌّ مطوَّلٌ على الجهمية في مسألة خلق القرآن، وردٌّ على بعض الزنادقة الطاعنين في القرآن الكريم، وتفسير لبعض المشتبه منه، وبعضهم يجعلهما كتابين أحدهما في الرد على الجهمية، والثاني في الرد على الزنادقة، وقد طعن البعض في نسبة هذه الرسالة، لكن أثبتها ابن النديم حيث ذكرها في «الفهرست» (ص: ٢٢٩) في ضمن مؤلفات الإمام، وابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص: ١٠٠)، وأغفلها أبو الفرج ابن الجوزي في «مناقب =

تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾[الأنعام: ١٠٢]، فلمَ لا يكونُ القرآن مع الأشياء المخلوقة؟ قلنا: إن الله لم يسمِّ كلامَه شيئاً، وإنما سمَّى الذي كان بقوله، ألم تسمع إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ﴾[النحل: ٤٠]؛ فإن الشيء ليس هو قوله: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ﴾، [إنما الشيء] الذي كان بقوله.

وقال في رواية أخرى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا﴾[يس: ٨٢]، قال: فالشيء ليس هو أمره، إنما الشيء الذي كان بأَمْره[1].

وهذا الكلام من أحمد يمنع تسميةَ القرآن شيئاً.

وقال القاضي أبو يعلى الصغير: يتوجَّه أن لا يمنع من تسميته بشيء؛ لأن الصفات يُحذى بها حذْوَ الذات، والذاتُ ينطق عليها اسمُ شيء.

قال: وظاهرُ ما نُقل عن أحمد في المنع من التسمية؛ حتى لا يدخل تحت مطلق الآية في ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾[الأنعام: ١٠٢]، وفي: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ﴾[النحل: ٤٠].

وأجاب القاضي الصغير بأن الآية ليست جامعةً حاصرةً، فيجوز أن يكون شيئاً، وليس بداخلٍ تحتها، فقوله: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ غير القرآن، و﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ﴾ غير القرآن.

قلت: وما قاله القاضي لعلَّه أظهرُ من الأول.

= الإمام أحمد»، على أنه لم يلتزم ذكر كل مؤلفاته، فقد قال في آخرها (ص: ١٩١): وأشياء أخر، انظر: «عقائد السلف» (ص: ١١).

(١) انظر: «الرد على الجهمية» (ص: ١١٥).

وفي كلام أحمد ما ظاهرُه ذلك؛ فإنه لما امتُحِن أتى بكلامٍ يدلُّ على أنه شيءٌ، ولا يدخل في الآية، فقال في رواية حنبل: إنه لما امتُحن احتجُّوا عليه بقوله: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾، فقلت: ﴿وَمِن كُلِّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَا زَوۡجَيۡنِ﴾ [الذاريات: ٤٩]، فخلق من القرآن زوجين؟! ﴿وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ﴾[النمل: ٢٣]، فأُوتيت القرآن؟! فأوتيت النبوة؟! أوتيت كذا وكذا؟ ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، فدمرت كلَّ شيء؟! إنما دمَّرت ما أراد الله.

فهنا كلامُه يدلُّ على أن الآية ليست للجمع والحصر، وأنَّ ثَمَّ أشياءَ لم تدخل في الآية، كما أن ثَمَّ أشياء لم تُدمِّرها الرِّيح، وأشياء لم تُؤتَها بِلْقِيس.

وهذا من أحمد يدلُّ على أنه سلَّم لهم أن القرآن شيءٌ، ولكن لا يدخل في الآية.

* * *

[هل الكلام من الأفعال في الأيمان؟]

وسبق كلام ابن عَقيل في أن الكلام ليس بِفِعْلٍ.

واختلف أصحابنا في فُروع الفقه في الكلام؛ هل هو من قبيل الأفعال؟ على وجهين، من ذلك: إذا حلَف لا يفعل فعلاً، فتكلَّم، فهل يحنث؟ فيه خلاف.

* * *

[القول في التلاوة والمتلوِّ]

قال ابن عَقيل: ولا يجوز أن يقال: تلاوةُ القرآن غيرُ القرآن، ولا يقال:

تلاوة متلو[1]، بل القرآن كيفما سُمع، وممن سُمع، فهو القرآن، ليس للعبد فيه كسبٌ ولا فعلٌ، ولا إحداثٌ، ولا إيجادٌ، ولا عُلقةَ له بالقرآن، بل كلامُ الله يسمع، والله المسمِعُ له، وتحريكُ الأدوات، وفتحُ الفم وطبقُه، وإجهادُ اللِّسان والحلْق والحنجرة ليس بقرآن، وإنما المسموعُ المفهومُ هو القرآن.

وقال الشيخ عبد القادر: نعتقد أن القرآن كلامُ الله وكتابُه وخطابُه، ووحيُه الذي نزل به جبريلُ على النبي ﷺ[2].

قال: وكلام الله [تعالى هو] القرآنُ، غيرُ مخلوق كيفما قُرئ وتُلي وكُتب، وكيفما تصرفت به قراءة قرَّاءٍ[3]، أو لفظُ لافظٍ، أو حفظُ حافظٍ، هو كلام الله، وصفةٌ من صفات ذاته، غيرُ محدَثٍ، ولا مُغَيَّرٍ، ولا مبدَّلٍ، ولا محرَّفٍ، ولا مؤلَّفٍ، ولا مصنوعٍ، ولا منقوصٍ، ولا مزادٍ فيه، منه بدأ تنزيلُه، وإليه يعود حكمُه، وقيل: منه بدأ حُكماً، وإليه يعود عِلْماً[4].

ثم قال: وهو كلامُ الله في صدور الحافظين، وألْسُنِ الناطقين، وأكفِّ الكاتبين، وملاحظةِ الناظرين، ومصاحفِ أهل الإسلام، وألواح الصِّبيان حيثما رُئي ووُجد، فمن زعم أنه مخلوقٌ، أو عبارتُه، أو التلاوة غير المتلوِّ، أو قال: لفْظي بالقرآن مخلوقٌ؛ فهو كافرٌ بالله العظيم، لا يُخالَط، ولا يُؤاكَل، ولا يُناكَح، ولا يُجاوَر، بل يُهجر ويُهان، ولا يصلَّى خلفه، ولا تُقبل له

---

(١) كذا في الأصل، ولعلها: «تلاوة ومتلو».

(٢) انظر: «الغنية» (١/ ١٢٧).

(٣) كذا في الأصل، وفي «الغنية»: «قارئ».

(٤) انظر: «الغنية» (١/ ١٢٧).

شهادةٌ، ولا تصحُّ ولايته في نكاح وليّته، ولا يُصلَّى عليه إذا مات، فإن ظُفِرَ به؛ استُتيب ثلاثاً كالمرتدِّ، وإلا قُتل[1]، ثم ذكر نصَّ أحمدَ في اللَّفْظ.

* * *

[هل حروف الهجاء قديمة؟]

قال ابن عَقيل: اختلف أصحابنا في حروف المعجم التي هي حروف الهجاء، هل هي قديمةٌ أم محدثةٌ؟

ومعناه ذكر القاضي أبو يعلى الصغير.

قال أبو عبدالله بنُ حامد: إنها مخلوقةٌ ـ ولعلَّه ما حكاه ابن عَقيل عن الجمهور ـ لأن أحمد قد قال: الآدميُّ وكلامُه مخلوقٌ[2]، وهي كلامُ آدميٍّ، فيجب أن تكون مخلوقةً[3].

قال ابنُ عقيل: قال ابنُ حامد: رأيت طائفةً تنتمي إلى المَذْهب تقول بقِدَمها، ويحكون ذلك عن أحمد[4].

---

(١) انظر: «الغنية» (١/ ١٢٨).

(٢) روى اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٤٥١): أن أحمد ابن الحسن الترمذي قال للإمام أحمد: إن الناس قد وقعوا في أمر القرآن، فكيف أقول؟ قال: أليس أنت مخلوق؟ قلت: نعم، قال: فكلامك منك مخلوق، قلت: نعم...

(٣) نقله عنه تلميذه القاضي أبو يعلى في «المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين» (ص: ٨٤).

(٤) وسيذكر المؤلف قريباً نصَّ الإمام أحمد رحمه الله تعالى في ذلك في رسالته =

قال ابن عقيل: ورأيتُ مَنْ زعم ذلك، وهـو رجـلٌ يُعرف بأبي الفرَج المقدسي.

وقال القاضي الصغير: قال ابنُ حامـد: رأيـت طائفـةً تزعم أنها على المذهب قالوا: هي غير مخلوقةٍ، وركبوا في الأسماء المحدثات مثلَ ذلك، وحُكي عن جماعةٍ من أهل طَبَرِسْتان ممن ينتمي إلى مذهبنا في الأصول كأبي محمدٍ عبدِالله الكَشْفُلي، وإسماعيل الكاداري، في خلْقٍ من أتباعهم: أنهم يقولـون مثـل ذلـك، قـالـوا: وأصـلُ ذلك مـا نقلـه أبـو طالب عن أحمـد و[قـد] حكـى لـه قول سَرِيٍّ السَّقَطي: لمَّا خلَق الله الحروف سجدت [لـه] إلا الألـف، فقال: لا أسجد حتى أُؤمر، فقـال: هذا كفرٌ، فقد أنكر القولَ بخَلْق الحروف[1].

قال ابن عقيل: ولم يُرِد أحمـد أنـه كفر لأجـل قولـه بالخَلْق، وإنمـا قال ذلـك لأنَّـه توهَّم أن حروف القرآن داخلـةٌ فيـه، فيكـون حكمُـه بالكفر من هـذا الوجـه، فأما أن يكون بنفْس قولهم بخلْق الحُروف التي هذه هي؛ فلا.

وما اختاره ابنُ حامد اختاره ابنُ عَقيل، والقاضي، وأبو يعلى الصغير، وكلامهم فيها في غير القرآن.

قال الشيخ عبد القادر: حروفُ المعجم غيرُ مخلوقـة، سواءٌ ذلك في

= إلى أهل نيسابور وجرجان.

(١) انظر: «المسائـل العقديـة مـن كتـاب الروايتين والوجهين» للقـاضي أبـي يعلـى (ص: ٨٤)، وما بين معكوفين منه.

كلام الله سبحانه وتعالى وغيره[1].

قال: وقد ادَّعت الأشعريَّة والمعتزلة أنها مخلوقةٌ، سواءٌ كانت في كلام الله، أو في كلام الآدميين.

قال: وقد ادعى قوم من أهل السنة أنها قديمةٌ في القرآن، محدَثةٌ في غيره.

قال: وهذا خطأٌ منهم، بل القولُ السديد هو الأول من مذهب أهل السنة بلا فرقٍ[2].

قال: وقد نَصَّ أحمد على قدم حروف الهجاء، فقال في رسالته إلى أهل نَيْسابور وجُرْجان: ومن قال: إنَّ حروف التهجِّي محدَثةٌ فهو كافرٌ، ومتى حكم بذلك أنه مخلوقٌ[3]؛ فقد جعل القرآن مخلوقاً.

ولما قيل له: إن فلاناً يقول: إن الله ﷻ لمَّا خلَق الحروف انضَجعتْ اللام، وانتصَبت الألف، فقالت: لا أسجُد حتى أؤمر، فقال أحمد: هذا كفرٌ من قائله[4].

واختلف أصحابنا في أسماء الأشياء، هل هي محدثة أم قديمة؟

فقال ابنُ حامد، والقاضي: إنها محدثةٌ.

قال ابنُ حامد: وقد رأيت طائفةً تنتمي إلى المذهب تقول: إنها غير

---

(١) انظر: «الغنية» (١/ ١٣٢).

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

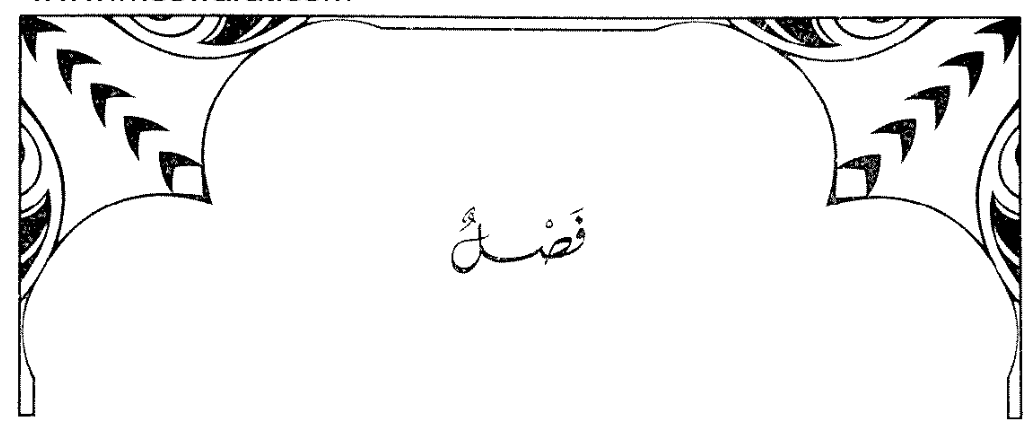
(٣) كذا في الأصل، وفي «الغنية»: «ومتى حكم أن ذلك مخلوق...».

(٤) انظر: «الغنية» (١/ ١٣٢).

مخلوقـةٍ، وحكـي ذلك عن أبي محمـد الكَشْفُلي الطبـري مـع جماعـةٍ من أصحابه[1].

❐ ❐ ❐

(١) انظر: «المسائـل العقـديـة من كتـاب الروايتين والوجهين» للقاضـي أبـي يعلـى (ص: ٨٤).



فَصْــلٌ

[رؤية الله تعالى]

لا يختلـف أصحابنـا أن الله ﷻ يُرى[1]، واختلفـوا هل يُرى بجهـةٍ أم

(١) رؤية الله تعالى في الآخرة أجمع عليها السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان من الأئمـة وأتباعهم، وإنمـا خالف فيها طوائف أهل البدع من الجهمية والمعتزلة ونحوهم ممن يرد النصوص الصحيحة لخيالات فاسدة وشبهات باطلة يخيلها لهم الشيطان، فيسرعون إلى قبولها منه، ويوهمهم أن هذه النصوص الصحيحة تستلزم باطلاً، ويسميه تشبيهاً أو تجسيماً، فينفرون منه، كما خيل إلى المشركين قبلهم أن عبادة الأوثـان ونحوهـا تعظيم لجناب الرب، انظر: «فتح الباري» لابن رجب (٣/ ١٣٣)، وقد دلَّ عليها الكتاب والسنة المتواترة وإجماع المسلمين، ولم يخالف في ذلك أحد من السلف الصالح، حتى إنهم قالوا: من أنكر الرؤية حريٌّ أن يُحرم منها، انظر: «رد الدارمي على بشر المريسي» (ص: ١٩)، ومن الأحاديث الصريحة في الرؤية حديـث جرير بن عبدالله البجلي ﷺ كما في «الصحيحين»، قال: كنا عند النبي ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر فقال: «أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا، لا تضامون ـ أو لا تضاهون ـ في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبـل طلوع الشمس وقبـل غروبها فافعلـوا، ثم قرأ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه: ١٣٠]»، أخرجه البخاري في فضل صلاة الفجر (٥٣٩)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضـع الصلاة (٦٣٣/ ٢١١). =

في غير جهةٍ؟

قال القاضي أبو يعلى الصغير: الصحيحُ من المذهب ـ اختاره القاضي وغيرُه من المحقِّقين ـ أنه يُرى في جهةٍ.

قال القاضي الصغير: ورأيت في مقدمـةٍ في الاعتقاد بخط أبي محمد التميمي ـ أظنها تصنيفه ـ ذكر فيها: أنه يُرى في غير جهةٍ لا على شرط المقابلة، واختاره أبو الخطَّاب.

قال البربهاري: اعلم أن أول من يَنظر إلى الله تعالى: الأَضـِرَّاء[1]، ثم

= قال شيـخ الإسلام ابن تيميـة في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٤٢١): وهـذا الحديث من أصح الأحاديث على وجه الأرض المتلقاة بالقبول المجمع عليها عند العلماء بالحديث وسائر أهل السنة، وقد جمع أحاديث الرؤية كثير من العلماء، وقد ذكر ابن الوزير ما حصل له من أحاديث في رؤية الله تعالى وكذلك أقوال السلف فيها، انظر: «العواصم والقواصم» (٣/ ٢٠٥ ـ ٢٤٩).

وقوله: «كما ترون هذا» شبه الرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي، سبحانه وتعالى، انظر: «فتح الباري» لابن رجب (٣/ ١٣٤).

(١) الأضـِرَّاء: جمع ضريـر، وهو الذاهب البصر، انظر: «القاموس المحيط»، باب الراء، فصل الضاد، وعلى الرغم من المناسبة الصالحة لتقديم الأضراء في رؤية الله تعالى في الآخرة، فإن حرمانهم من البصر في هذه الدار صالح لتقديمهم في رؤيته سبحانه في تلك الدار، ولكنه يحتاج إلى دليلٍ خاص؛ لأن أمر الآخرة غيبٌ لا ينبغي الحكم عليه من دون خبر خاص، وقد ذكر السيوطي في «الدر المنثور» أن أبا الشيخ روى عن الحسن أنه قال: أول من ينظر إلى الله تبارك وتعالى الأعمى، فإن صحَّ عنه كـان حجـةً في هذا؛ لأن مثلـه لا يقال بالرأي، فلولا أنه سمع شيئاً يدلُّ عليه لما قاله، والله أعلم.

الرِّجال، ثم النِّساء، بأعين رؤُوسهم[1].

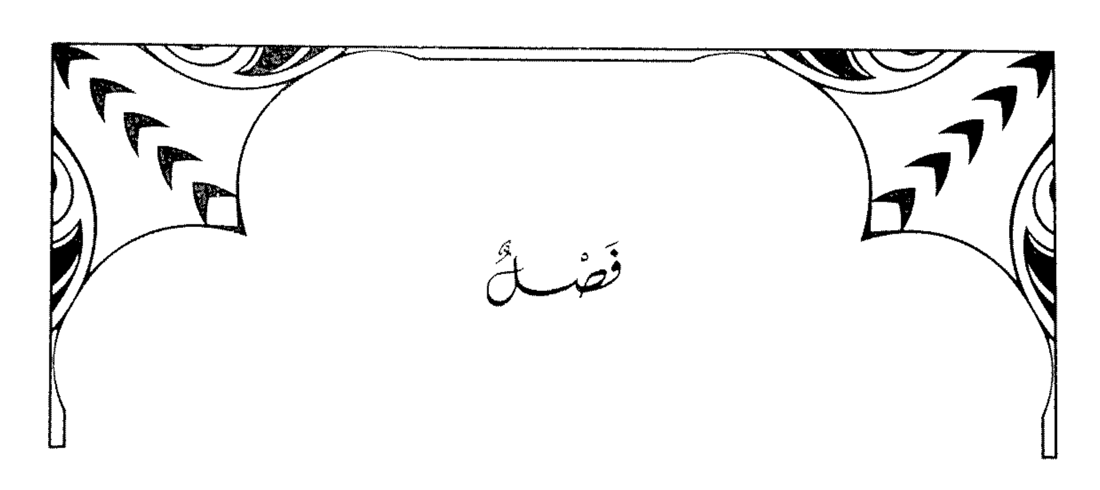
قال: ومن زعم أنه يَرى الله في الدُّنيا، فهو كافرٌ بالله العظيم[2].

❒ ❒ ❒

---

(١) انظر: «شرح السنة» (ص: ٣٨). ومسألة تقديم الرجال في رؤية الله تعالى على النساء محلُّ بحث.

(٢) انظر: «شرح السنة» (ص: ٣٢).



فَصْلٌ

[الإسراء والمعراج ورؤية النبي ربَّه]

لا يختلف أصحابنا في ليلة الإسراء، وأنها حقيقة لا مناماً.

وقد نص أحمدُ على ذلك في مواضع، واختلفت الرواية هل رأى ربَّه[1] على ثلاث رواياتٍ[2]:

إحداهن: أنه رآه[3]، نصَّ عليها، قال المَرُّوْذِي: قلت لأبي عبدالله: إنَّ قوماً يقولون: إن عائشة قالت: من زَعَم أن محمداً رأى ربَّه؛ فقد أعظمَ الفِرْيةَ[4]، فبأي شيءٍ تدفَع قولها؟ قال: بقول النبي ﷺ: «رَأَيْتُ

---

(١) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١١٤): ولا نُعنِّف من أثبت الرؤية لنبينا في الدنيا، ولا مَن نفاها، بل نقول: الله ورسوله أعلم، بل نُعنِّف ونُبدِّع من أنكر الرُّؤية في الآخرة؛ إذ رُؤية الله في الآخرة ثبتتْ بنُصوصٍ متوافرةٍ.

(٢) نقلها عن القاضي أبي يعلى شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٨٧).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٨٦): فكان ابن عباس وأكثر علماء أهل السنة يقولون: إن محمداً ﷺ رأى ربَّه ليلة المعراج.

(٤) الحديث بتمامه عن الشعبي رحمه الله، قال: لقي ابن عباس كعباً بعرفة، فسأله عن =

رَبِّي»[1]، وقولُ النبيِّ ﷺ أكبرُ من قولها.

وقيل له: إن رجلاً يقول: أنا أقول: إن الله يُرى في الآخرة، ولا أقول: إنَّ محمداً رأى ربَّه في الدُّنيا، فقال: هذا أهلٌ أن يُجفَى، وهذه الرِّواية قال القاضي: إنها أصحُّ، واختارها ابنُ عَقيل، والقاضي الصغير.

والرواية الثانية: أنه رآه بقلبه رؤيا حُلُمٍ[2]، نقلَ حنبلٌ: قلتُ لأبي

= شيء، فكبر حتى جاوبتْه الجبال، فقال ابن عباس: إنا بنو هاشم، فقال كعب: إن الله قسم رؤيته وكلامه بين محمد وموسى، فكلَّم موسى مرتين، ورآه محمدٌ مرتين، قال مسروق: فدخلتُ على عائشة ﵂، فقلت: هل رأى محمد ربَّه؟ فقالت: لقد تكلمتَ بشيءٍ قفَّ له شعري، قلت: رويداً، ثم قرأت: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾، فقالت: أين يذهب بك؟ إنما هو جبريل، من أخبرك أن محمداً رأى ربَّه، أو كتَم شيئاً مما أُمر به، أو يعلم الخمْس التي قال الله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ = فقد أعظم الفِرْية، ولكنه رأى جبريل، لم يره في صورته إلا مرتين: مرةً عند سِدْرة المنتهى، ومرةً في جياد له ست مئة جناح، قد سد الأفق، أخرجه الترمذي في «السنن» في تفسير (سورة والنجم) (٣٢٠٠)، وأصله في «الصحيحين» بألفاظ أخرى.

(١) سيذكره المؤلف قريباً، ولكن شيخ الإسلام قال في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٨٧): هذا الحديث لم يكن ليلة المعراج، وإنما كان بالمدينة.

قال: وفي الحديث أن النبي ﷺ نام عن صلاة الصبح، ثم خرج إليهم وقال: «رأيت كذا وكذا»، وهو في رواية مَن لم يصلِّ خلفه إلا بالمدينة؛ كأُم الطُّفيل وغيرها، والمعراج إنما كان من مكة باتفاق أهل العلم، وبنص القرآن والسنة المتواترة؛ كما قال الله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾، فعُلم أن هذا الحديث كان رؤيا منامٍ بالمدينة.

(٢) وقد أيد هذا القول شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٠٩) فقال: وأما =

عبدالله: النبيُّ ﷺ رأى ربه؟ فقال: رُؤيا حلُمٍ، رآه بقلْبه[1].

وسُئل عن حديث عبد الرحمن بن عائش عن النبي ﷺ: «رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ»[2]، فقال: مضطرِبٌ.

= الرؤية؛ فالذي ثبت في «الصحيح» عن ابن عباس أنه قال: رأى محمدٌ ربَّه بفؤاده مرتين، وعائشة أنكرت الرؤية، فمن الناس من جمع بينهما فقال: عائشة أنكرت رؤية العين، وابن عباس أثبت رؤية الفؤاد، والألفاظ الثابتة عن ابن عباس هي مطلقةٌ أو مقيدةٌ بالفؤاد، تارةً يقول: رأى محمدٌ ربَّه، وتارةً يقول رآه بقلبه، ولم يثبت عن ابن عباس لفظٌ صريحٌ بأنه رآه بعينه، وكذلك الإمام أحمد، تارةً يُطلق الرؤية، وتارةً يقول: رآه بفؤاده، ولم يقل أحدٌ: إنه سمع أحمد يقول: رآه بعينه، لكن طائفة من أصحابه سمعوا بعض كلامه المطلَق ففهموا منه رؤية العين، كما سمع بعض الناس مطلَق كلام ابن عباس ففَهِم منه رؤية العين، وليس في الأدلة ما يقتضي أنه رآه بعينه، ولا ثبَت ذلك عن أحدٍ من الصحابة، ولا في الكتاب والسنة ما يدلُّ على ذلك، بل النُّصوص الصحيحة على نفيه أدلُّ، كما في «صحيح مسلم» عن أبي ذرٍّ قال: سألتُ رسول الله ﷺ: هل رأيتَ ربَّكَ؟ فقال: «نُورٌ أنَّى أَراهُ؟».

(١) ولقد قال ابن عبد البر في حديث: «رأيت ربي»: معناه عند أهل العلم في منامه، والله أعلم، انظر: «التمهيد» (٢٤/ ٣٢٥).

(٢) أخرجه عن عبد الرحمن بن عائش الدارمي في «سننه» (٢١٤٩)، وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ٣٢٥): وهو حديث حسن، رواه الثقات، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٩٣٨) عن عبيدالله بن أبي رافع، عن أبيه، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٣٧): فيه عبدالله بن إبراهيم بن الحسين عن أبيه، ولم أر من ترجمهما، وهو بلفظ: «رأيتُ ربِّي في أحسن صورةٍ، فقال لي: يا محمد! أتدري فيمَ يختصم الملأُ الأعلى؟ فقلت: يا ربِّ في الكفَّارات، قال: وما الكفَّارات، قلتُ: إبلاغ الوُضوء أماكنَه على الكريهات، والمشي على الأقدام إلى الصلوات، =

وقال الأثرم: قلت لأبي عبدالله: وإلى أيِّ شيءٍ تذهب؟ قال: قال الأعمش بن زياد بن الحُصَين: عن أبي العَالِيَة، عن ابن عبَّاس قال: «رَأَى محمدٌ ربَّه بقلْبِه»[1].

والرواية الثالثة: التوقُّف، فيُقال: رأى ربَّه، ولا يقال: بعينه، ولا بقلبه، نقلَ[2] الأَثْرم: أن رجلاً قال لأحمد عن حُسين بن الأشيب: إنه قال: لم يَر النبيُّ ربَّه، فأنكره عليه إنسانٌ وقال: لا نقول: رآه بعينه ولا بقلبه، كما جاء الحديث، فاستَحسن ذلك الأشيبُ، فقال أبو عبدالله: حسَنٌ.

وذكَر بعضهم عن الأَثْرم قال: حُكي لأحمد قولُ رجلٍ يقول: رآه، ولا يُقال: بعينه ولا بقلبه، فقال أبو عبدالله: هذا حسَنٌ.

قال القاضي أبو يعلى الصغير: فظاهرُ هذا إطلاقُ الرُّؤية من غير تعيينٍ بعينٍ أو قلْبٍ.

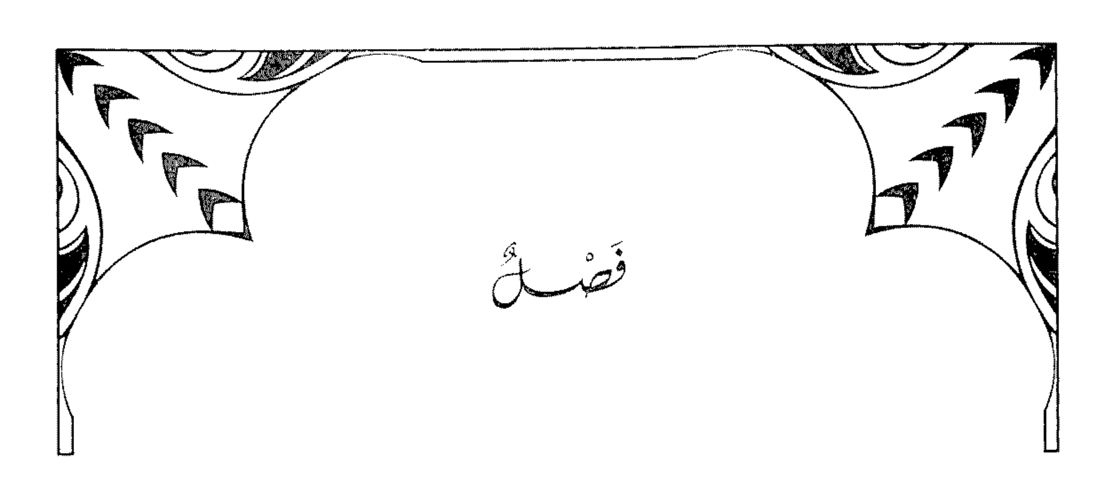
وقال ابن عَقيل: ظاهرُ هذا بَيان الرُّؤية والوقف عن القول بالعين والقلب.

❑ ❑ ❑

= وانتظار الصلاة بعد الصلاة»، وهو في «مسند أبي يعلى» (٢٦٠٨) عن ابن عباس، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٣١٦٩).

(١) حديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه السراج في «حديثه» (١٣٩٢)، وابن منده في «الإيمان» (٧٥٧).

(٢) في الأصل: «نقلها»، ولعل الصواب المثبت.



[أفعال العباد مخلوقة لله
وكلُّ شيءٍ بقضاء وقدر الخير والشَّر]

ذكر القاضي في كتاب «العيون»[1]: أن أفعال العبـاد ليستْ بفعل الله تعالى، وإنما هي مخلوقةٌ[2]؛ خلافاً للمعتزلة في قولهم: هي فعلُ الله ﷻ، وذكرَ كلام أحمد[3]، وأنه نصَّ على أن الخلقَ من الله ـ سبحانه وتعالى ـ هو التقديرُ[4].

---

(١) أي: «عيون المسائل» للقاضي أبي يعلى.

(٢) قال شيخ الإسلام في «مجمـوع الفتاوى» (٣/ ١٦٢): والعبد فاعل حقيقة، والله خالق فعله.

(٣) روى حنبل عن الإمام قوله: الاستطاعـة لله، والقـوة لله، ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ليس كما يقول المعتزلة: الاستطاعة إليهم، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ١٤٥).

(٤) قـال تعالـى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾[المؤمنون: ١٤]؛ أي: المقـدِّرين. انظر: «تفسير الرازي» (٨/ ٤٩)، و«تفسير القاسمي» (٧/ ٢٨٤).

فقال في رواية حنبل: قدَّر الله كلَّ شيءٍ من الخير والشر[1]، فهو سابقٌ في اللَّوح المحفوظ.

وقال في موضعٍ آخر وقد سأله: أفاعيلُ العباد مخلوقة؟ قال: نعم، مقدَّرةٌ عليه، فالشقاء والسعادة يكونان على العبد سابقاً في علمه في اللَّوح المحفوظ.

قال: وهذا يدلُّ من كلامه على ما ذهبت من القدر السابق لأفعال العباد،

---

(١) أخرج مسلم في «صحيحه» برقم (٨/ ١) عن يحيى بن يعمر قال: كان أول مَن قال في القدَر بالبصرة مَعبَد الجُهَني، فانطلقتُ أنا وحميد بن عبد الرحمن حاجَّين أو معتمرين، فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفِّق لنا عبدالله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي، أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي، فقلت: أبا عبد الرحمن! إنه قد ظهر قِبَلَنا أناسٌ يقرؤون القرآن، ويتقفرون العلم، وذكر من شأنهم وأنهم يزعمون أنْ لا قدَرَ، وأنَّ الأمر أُنُفٌ، قال: فإذا لقيتَ أولئك فأخبِرْهم أني بريءٌ منهم، وأنهم بُرَآء مني، والذي يحلِف به ابن عمر! لو أنَّ لأحدهم أُحُداً ذهباً فأنفقَه؛ ما قبلَ الله منه حتى يؤمن بالقدَر، ثم قال: حدثني أبي عمرُ بن الخطاب قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم إذ طلع علينا رجلٌ شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يُرى عليه أثَر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي ﷺ، فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه، وقال: يا محمد! أخبرني عن الإسلام؟ فقال رسول الله ﷺ: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً»، قال: صدقتَ، فعجبنا له يسأله ويصدِّقه، قال: فأخبرني عن الإيمان، قال: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشرِّه، قال: صدقت...» الحديث.

وأنها تقع بالقدر السابق، ولا نقول: قدَّرها ساعةَ وجودها.

* * *

[الفرق بين الخلق والمخلوق]

وأكثر أصحابنا على أن الخلق بمعنى المخلوق، وليس الخلق هو المخلوق، فالمخلوقاتُ جميعُها إطلاقُنا عليها «خَلْق» من باب المَجاز، وقولنا لها: «الخَلْق» إنما هذه اللَّفظة بمعنى المخلوق؛ كذا صرَّح به أصحابنا في شُروح الفقه.

وقال أبو العباس: اختلفوا في الخلق؛ هل هو المخلوق أم هو بمعنى المخلوق؟ على وجهين:

أحدهما: أن الخلق نفسُ المخلوق، وعليه طائفة من أصحابنا[1].

والثاني: أن الخلق هو الإحداثُ والتكوين[2]، وقولنا للمخلوقات:

---

(١) وهو قول القاضي أولاً، وقول ابن عقيل، وابن الزاغوني، وهو قول الأشعرية، وأكثر المعتزلة، انظر: «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٣٧٥)، و«الكوكب المنير» (١/ ٢٢١)، و«التحبير شرح التحرير» (٢/ ٥٨٣).

(٢) يعني: الخلق هو فعل الله تعالى القائم به، والمخلوق هو المخلوقات المنفصلة عنه، وهذا القول حكاه البغوي [في «شرح السنة» (١/ ١٤٤)] عن أهل السنة، ونقله البخاري في «خلق أفعال العباد» [ص: ١١٢] عن العلماء مطلقاً، فقال: قال علماء السلف: إن خلق الرب للعالم ليس هو المخلوق، بل فعله القائم به غير مخلوق. وهو قول الكرامية، وكثير من المعتزلة، وحكاه الكلاباذي صاحب «التعرف لمذهب التصوف» [ص: ٤٦] عن جميع الصوفية، انظر: «منهاج السنة» (٢/ ٢٩٨)، و«التحبير شرح التحرير» (٢/ ٥٨٤).

«خَلْق» بمعنى المخلوق[1].

* * *

[حكم من نفى خلق المعاصي]

واختلفت الرواية عن أحمد في كفر من نفى خلقَ المعاصي، فقال في رواية حنبل: من قال بالقـدَر وعظَّم المعاصي؛ فهـو أقرب؛ مثـل الحسن وأصحابه، ومن قال بالإبطال بالرؤية[2]؛ فهو أشدُّ قولاً وَأَخْبَث[3].

وقال في رواية المَرُّوْذِي وقد سئل عمن قال: إن من الأشياء أشياءَ لم يخلقها الله، فهذا يكون شركاً؟ قال: إذا جحد العِلْم؛ فهو شركٌ.

* * *

[حكم القدرية[4]]

ونقل المَرُّوْذِي في موضع آخَر في الرجل يكون له قرابةٌ قدَريٌّ، فقال: القدريُّ لا نُخرجه من الإسلام.

قال القاضي أبو يعلى الصغير: فظاهرُ هذا أنه لا يقطع على كفرهم[5]

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٤٣٥)، و«الرسالة الصفدية» (١/ ١٥٢).

(٢) في الأصل: «بإبطال الرواية»، والتصويب من مصدر التخريج.

(٣) في الأصل: «وأحنث»، والتصويب من مصدر التخريج. وهذه الرواية رواها الخلال في «السنة» (٣/ ٥٤٦).

(٤) نسبة إلى القول بالقدر، بمعنى إنكاره.

(٥) كذا في الأصل، ولعل الصواب: «لا يقطع بكفرهم».

في نفي خلق الأعمال.

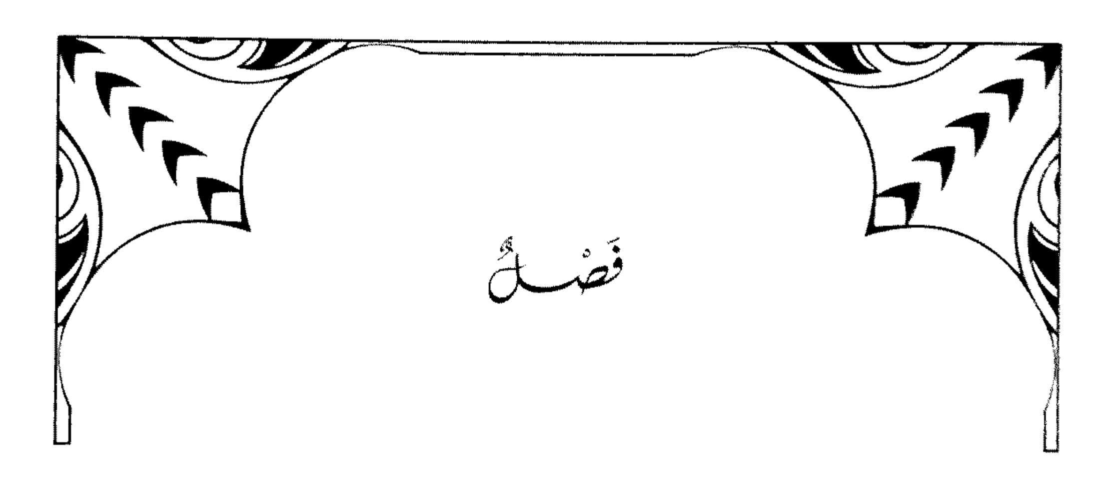
وقال القاضي: والصحيح على قوله: أنهم يكفرون بذلك؛ لأن المَرُّوْذِي قد نقل عنه في موضع آخر في قوم يقولون: خَلَق الخير ولم يخلُق الشرَّ، ويقولون: القرآن مخلوقٌ، فقال: هذا كفرٌ، هؤلاء قدريَّةٌ جَهْميةٌ، الخيرُ والشرُّ مقدران على العباد.

قال: وظاهر هذا أنه أطلق الكفرَ على من نفَى ذلك.

وقال في رواية المَرُّوْذِي: القدريةُ أشرُّ اجتهاداً من المعتزلة، وظاهره: أنه فرَّق بينهما؛ لأن من مقالة القدريَّة: أن الله لا يعلَم بأفعال العباد حتى يخلُقها، والمعتزلة مع غيرهم من أهل السنَّة خالفُوهم، وقالوا: هو عالمٌ بذلك قبل خلْقها.

وقول أحمد: نعم أشرُّ اجتهاداً، لم يُرِدْ به في العِلْم، وإنما أراد به في العمَل، وقد قال أحمد في رواية المَرُّوْذِي في القدَري: إذا قال: إنَّ الله لم يكن عالماً حتى خلَق علمَه؛ فهو كافرٌ، وقال في رواية حنبل: قد علم الله ما هو كائنٌ قبل أن يخلُقه.

❏❏❏



فَصْلٌ

[حدوث العالم]

ومما اتُّفق عليه: أن العالَمَ جميعَه محدَثٌ(١)، وصانعه(٢) واحدٌ(٣)، وأنه ليس له مُعينٌ ولا شريكٌ، ولا صاحبةٌ(٤)، ولا ولَدٌ، ولا يتجزّأ.

* * *

---

(١) أي: مخلوق بعد أن لم يكن، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ قال: «كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السموات والأرض» أخرجه البخاري (٣٠١٩).

(٢) إطلاق الصانع على الله لم يرد في القرآن، وقد عابه بعض العلماء على المتكلمين، فمنهم من ادعى الإجماع على إطلاقه عليه سبحانه، ومنهم من احتج بروايةٍ لحديث حذيفة عن النبي ﷺ: «إن الله صانع كل صانع وصنعته»، أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (١/ ٤٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٣٥٧)، والحاكم (١/ ٨٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٢٠٩).

(٣) قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣].

(٤) أي: زوجة، قال تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١].

[أصل عظيم ينبغي التنبيه عليه]

قال ابن عَقيل: ومما يخفى على كثير من الأصوليين: أنه كما لا يجوز الإغْراقُ في الإثْبات مجاوزةً عما أثبتَه الشَّرعُ ودلَّ عليه، كذلك لا يجوزُ الإغْراق في النَّفْي، والإقدامُ على نفْي شيء عن الله لا بدليلٍ.

* * *

[أسماء الله توقيفية]

قال هو وغيره: ولا يجوز تسميتُه سبحانه بشيءٍ من الأسماء إلا بما ورَد في كتابه، وسمَّاه به رسولُه، ولله تسعة وتسعون اسماً.

* * *

[الاشتقاق في الأسماء]

واختلفوا في أفعاله هل يجوز أن يشتقَّ منها اسماً على قولين؛ فإنَّ الله معلِّمُ الخير، فهل يجوز أن يقال: يا معلِّم الخير! على الخلاف(1).

* * *

(1) اعتمد العلامة ابن القيم التقييد؛ بأن يكون ما يشتق مما يمدح عليه مطلقاً، فقال في «طريق الهجرتين» (ص: ٤٨٦): فإن اسم الفاعل والصانع منقسم المعنى إلى ما يمدح عليه ويذم، ولهذا المعنى ـ والله أعلم ـ لم يجئ في الأسماء الحسنى المريد كما جاء فيها السميع البصير، ولا المتكلم، ولا الآمر الناهي؛ لانقسام مسمى هذه الأسماء، بل وصف نفسه بكمالاتها وأشرف أنواعها، ومن هنا يعلم غلط بعض المتأخرين وزلَقه الفاحش في اشتقاقه له سبحانه من كل فعلٍ أخبر به عن نفسه اسماً مطلقاً، فأدخله في أسمائه الحسنى، فاشتق له اسم الماكر والخادع، =

[كل فعلٍ لله حسنٌ]

قال ابن عَقيل: وجميع ما يصدر عنه من انتقاصِ نعمةٍ، أو هدمِ بنيةٍ، أو إيلامِ حيوانٍ بالأمراض والأسقام، أو جَدْبٍ تُعدَم بـه الأقواتُ ومـا شاء، كـلُّ ذلك فليس فيـه إلا الحكمةُ والعَدْل، إلا أن بعضه يظهر وجـهُ حُسْنـه، وما خفِيَ عنـا وجهُ حُسنِـه سلَّمناه لحُسن صنْعته، وسالِف حِكْمتـه، وإتقان صنعته.

وهـو سبحانـه مقدِّرُ الأرزاق[1] والآجال[2]، وجميـعُ الأفعالِ حسَنُها وسيِّئُها وقبيحُها بحكمته وعِلْمه وكتبه، وذلك سابق لفعله وفعل عباده، وعلمُه بذلك سابقٌ، وللعبد قدرةٌ يفعل الخير والشر، وليس محمولاً[3] على الفعل ولا مخيراً، بل الله ـ سبحانه وتعالى ـ خالـقُ القدرة، وهـو الفاعل بالقدرة، والأمرُ من الله تكوينٌ وتكليفٌ[4]، فما وقع منه تكويناً فلا محالةَ يوجد ما أمر به؛ مثل قوله: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً﴾[البقرة: ٦٥]، لا يجوز أن يتخلَّف أحدٌ منهم.

* * *

= والفاتن والمضل، والكاتب، ونحوها.

(١) قال تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾[الذاريات: ٢٢].

(٢) قال تعالى: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا﴾[المنافقون: ١١].

(٣) في الأصل: «محمول، مخير»، والصواب المثبت.

(٤) الأمر من الله قد يكون أمراً تشريعيًا ينقاد إليه المكلفون باختيارهم، وقـد يخالف المكلف الأمر ويعصيه؛ كالأمـر بالصلاة والصوم وغيرها، وقـد يكـون تكوينيًا، وهو أمره سبحانه الذي به يخلق الأشياء، وهو المعني بقوله سبحانه: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[آل عمران: ٤٧].

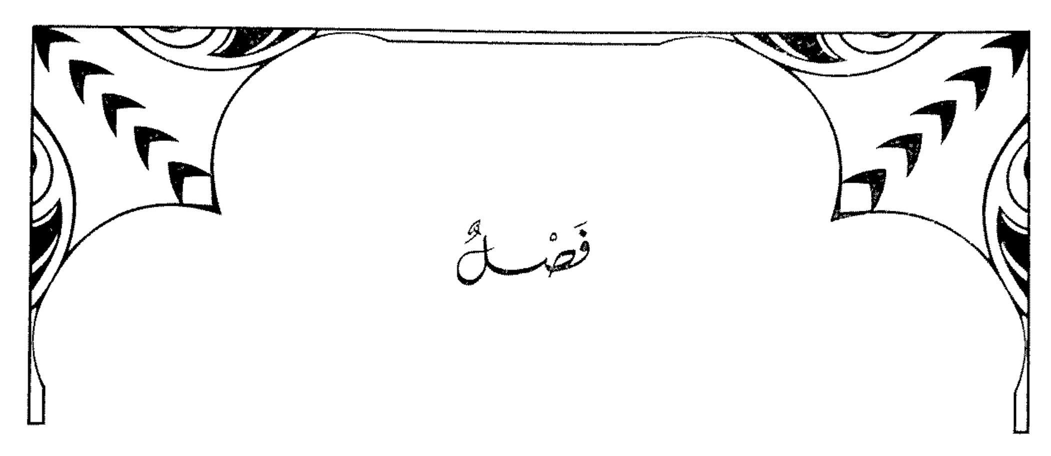
[تقدير الآجال]

والآجالُ مقدَّرةٌ عند الله ﷻ علماً وحكماً وقسماً، لا يزيد بفعله أحدٌ، ولا ينقص بنسبته[1]، ومن قال فيما كان: لو لم يكن؛ كان كذا، فقد تجاهلَ في أي كائن كان، فعلى هذا لو قالَ في ميتٍ ماتَ اليوم: لو لم يمت لكان قتيلاً، أو في مقتول: لو لم يقتل لكان قد مات؛ كان مُقدِماً على الجهل[2].

❐ ❐ ❐

(١) كذا رسمت الكلمة في الأصل: «ولا ينقص بنسبته»، ويُتأمل المعنى.

(٢) لأن من علم الله تعالى أنه يموت بطريقة في وقتٍ، فكما لا بد أن يموت في أجله الموقت كذلك لا بد أن يموت بطريقته المقدرة، فلا يقال في هذا: لو.



[أحاديث الصفات أقسام]

وأحاديثُ الصفات ثلاثةُ أقسام:

[القسم الأول]: ما قُطع بصحته، فيجوزُ الإقرار به وبما اقتضاه(١).

والقسم الثاني: ما لم يُقطع بصحته ولا ردِّه، فيجوز إمرارهُ والوقفُ فيه(٢).

والثالث: ما قُطع بوضعه وكذبه، فلا يجوز العمل في ذلك(٣).

والأحاديث في ذلك تنقسم إلى قسمين: قسمٌ يجب تأويله، وقسم لا يجوز تأويله.

فالذي يجب تأويله كقوله [ﷺ]: «الْحَجَرُ الأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي

---

(١) كأحاديث «الصحيحين» وغيرها مما حكم العلماء من أهل الحديث بصحته.

(٢) مما وقع النزاع بين أهل الحديث في صحته وثبوته عن النبي ﷺ؛ كلفظة الشخص التي قد تقدم ذكرها.

(٣) كحديث رؤية النبي ﷺ ربه في المنام في صورة شاب موفَّر، رجلاه في خُضْر، عليه نعلان من ذهب، وقد تقدم الكلام عليه.

الأَرْضِ»[1]، وقولِه: «الرِّيحُ مِنْ رَوْحِ الرَّحْمَنِ»[2]، ذكره ابن عَقيل.

وما عدا ذلك لا يجوز تأويلُه.

قال ابن عَقيل: وجميعُ ما ورد من ذلك في الأخبار والآي، فالإقدامُ على تأويله بغير الأدلة الصالحة للإثبات جهلٌ وفسوقٌ، وكلُّ ما غَرُب[3] تأويلُه

---

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٢٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٢١٧)، والديلمي في «مسند الفردوس» (٨٠٨)، وقد أنكره شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (٣/ ١٩)، وقال في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٨١): لو كان هذا اللفظ ثابتاً عن النبي ﷺ؛ فإن هذا اللفظ صريحٌ في أن الحجر ليس هو من صفات الله؛ إذ قال: «هو يمين الله في الأرض»، فتقييده بالأرض يدل على أنه ليس هو يده على الإطلاق، فلا يكون اليد الحقيقية، وقولهُ: «فمن صافحه وقبله؛ فكأنما صافح الله وقبل يمينه» صريحٌ في أن مصافحه ومقبله ليس مصافحاً لله ولا مقبلاً ليمينه؛ لأن المشبه ليس هو المشبهَ به، وقد أتى بقوله: «فكأنما»، وهي صريحةٌ في التشبيه؛ وإذا كان اللفظ صريحاً في أنه جعل بمنزلة اليمين لا أنه نفس اليمين؛ كان من اعتقد أن ظاهره أنه حقيقة اليمين قائلاً للكذب المبين.

(٢) عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «الريح من روح الله، تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب، فإذا رأيتموها فلا تسبوها، واسألوا الله خيرها، واستعيذوا بالله من شرها»، أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٤٠٩)، والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٢٣١)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠/ ٥٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣١٨)، وقال: صحيح الإسناد على شرط الشيخين.

(٣) أي: كان بعيداً عن استعمالات أهل اللغة ومتكلفاً ليس في النصوص من القرائن ما ينبه عليه.

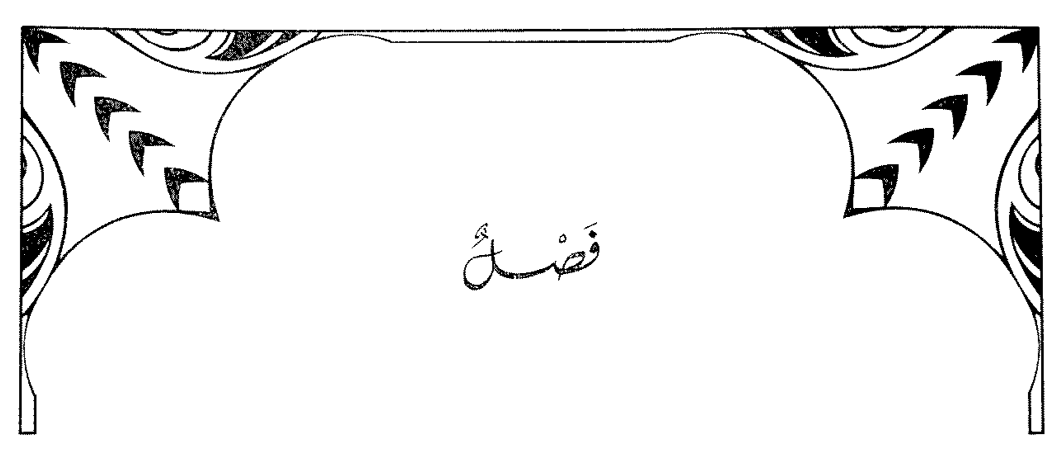
من متشابه الكتاب، فإنَّ له عند الله معانٍ يعلمها[1]، كلَّف خلقَه التسليمَ لها، كما كَلَّفهم العلمَ بالمُحكَم كَلَّفهم الإيمانَ بالمتشابه[2].

❒❒❒

---

(١) هذا متفقٌ عليه بين أهل السنة خلافاً لطائفة تسمى الحشوية جوزت أن يكون في كلام الله ما لا معنى له، وذلك في مقطعات الحروف في أوائل السور، انظر: «التحبير شرح التحرير» للمرداوي (٣/ ١٤٠٠).

(٢) قال البزدوي الحنفي في «أصوله»: وأهل الإيمان على طبقتين في العلم: منهم من يُطالب بالإمعان في السير؛ لكونه مبتلًى بضرب من الجهل، ومنهم من يطالب بالوقْف؛ لكونه مكرماً بضربٍ من العلم، فأُنزل المتشابه تحقيقاً للابتلاء، وهذا أعظم الوجهين بلوى، وأعمهما نفعاً وجدوى، انظر: «كشف الأسرار» (١/ ٩٠).



فَصْلٌ

[في النبوات]

وبعثة الرسل حسنةٌ(١).

* * *

[شروط المعجزة]

ومن شرط المُعجز: أن يكون فعلاً أو قولاً خارِقاً للعادة، لا يقدِر أحدٌ على مثله، ولا على ما يُقاربه، وأن يكون مواطئاً لدعوته(٢)، غير مكذِّبٍ له فيما يدَّعيه، وأن يكون ظُهوره على يده ولأجله، ولا يكون من الأمور المَعجوز عنها، لكن كونه وظهوره لأجله وبسببه، وأن يكون مضافاً إلى مُرسِله دون نفْسه(٣).

---

(١) قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

(٢) أي: موافقاً لدعواه.

(٣) بأن يكون من يظهر عليه ينسبه إلى الخالق سبحانه على أنه برهان دعواه ودليل=

[عصمة الأنبياء]

ويجب أن يكون النبيُّ معصوماً عن ارتكاب الكذب في قوله ومخالفةِ ما جاءَ به، وهم معصومون من الكبائر دون الصَّغائر[1]، وليست العِصْمة منْعاً من طريق الإلْجاء والجبْر، لكنْ لُطْفٌ من الله يحول بين النبي وبين المَحظور،

= صدقه فيما أخبر عن مولاه، ولا يدعي أنه هو الذي يفعل ذلك مستقلاً.

(١) ذهب أكثر العلماء إلى أنه لا يمتنع عقلاً أن يصدر قبل البعثة من الأنبياء معصية كبيرة أو صغيرة، وخالفهم الروافض مطلقاً، فقالوا: لا يجوز أن يصدر منهم قبل البعثة صغيرة ولا كبيرة، ووافقهم المعتزلة في الكبائر، وجوزوا الصغائر كالأكثر، وبعد البعثة النبيُّ معصوم من تعمد ما يخل بصدقه فيما دلت المعجزة على صدقه فيه من رسالة وتبليغ إجماعاً.

وما لا يخل بصدقه مما دلت المعجزة على صدقه فيه نوعان: كبائر وصغائر، والكبائر أيضاً قسمان:

أحدهما: فعل الكبيرة عمداً، وهو معصوم من فعلها إجماعاً.

والثاني: فعلها سهواً، فهل يجوز وقوعها منه أو هو معصوم منها كالعمد؟ قولان.

والنوع الثاني: الصغائر، وهو أيضا قسمان:

أحدهما: فعلها عمداً.

والثاني: سهواً.

فالأول ـ وهو فعلها عمداً ـ هل يجوز وقوعها منه أم لا؟ فيه قولان:

أحدهما: الجواز، وهو قول القاضي، وابن عقيل، والأشعرية، والمعتزلة، وغيرهم.

والقول الثاني: عدم الجواز، وهو قول في مذهبنا، انظر: «التحبير شرح التحرير» (٣/ ١٤٤٠) بتصرف.

فيكون إلى الطَّاعة أقرب وعن المعصية أبعد، ذكره ابن عَقيل[1].

ولا يجوز على الله سبحانه أن يُقرَّ كذَّاباً عليه إلا ويكشف عُوارَه وكذِبَه؛ حتى لا يلتبس المتنبِّئُ بالنبي، والصادقُ بالكاذب.

* * *

[معجزات النبي ﷺ]

ونبيُّنا ﷺ كمُلت في حقِّه دلائلُ الصدق، والمعجزاتُ الكاشفة من الحق[2].

وأما كراماته؛ فإنه نُصِر بالرعب[3]، وجُعلت أزواجُه في الدنيا أزواجَه

---

(١) اختلف في تعريف العصمة اختلافاً كثيراً، فمنهم من عرفها بأنها سلب القدرة على المعصية، فلا يمكنه فعلها، وقيل: يمكن فعلها منه، ولكن تصرف دواعيه عنها، وقالت المعتزلة: خلق ألطاف تقرب إلى الطاعة، ولم يردوها إلى القدرة؛ لأن القدرة عندهم على الشيء صالحة لضده، قال القاضي أبو بكر بن الباقلاني: لا تطلق العصمة في غير الأنبياء والملائكة إلا بقرينة إرادة معناها اللغوي، وهو السلامة من الشيء، ولهذا قال الشافعي في «رسالته»: وأسأله العصمة، وجرى على ذلك كثير من العلماء، انظر: «التحبير شرح التحرير» (٣/ ١٤٣٦).
وعرفها الجرجاني في «التعريفات» (ص: ١٥٠) بقوله: هي ملكة اجتناب المعاصي مع التمكن منها.

(٢) وأعظمها وأجلها الوحي الإلهي القرآن، بالإضافة إلى نبع الماء من بين أصابعه الشريفة، وحنين الجذع له ﷺ، وتكثير الطعام القليل حتى يُشبع الجماعة الكبيرة، وغيرها من دلائل نبوته ﷺ التي أُلف فيها مدونات كبيرة؛ كـ«دلائل النبوة» للبيهقي، وكتاب «المنهاج» للحليمي.

(٣) عن جابر ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «أُعطيتُ خمساً لم يعطهنَّ أحدٌ من الأنبياء قبلي: =

في الآخرة[1]، وجُعل أَوْلى بالمؤمنين من أنفُسهم، وأزواجُه أمهاتهم[2]، وجُعلت له الأرض مسجداً وطَهوراً[3]، وأُبيح له أخذُ الماء من العطشان، والجُنَّةِ من المُستجِنِّ بها في القتال، إلى أمثال ذلك من كراماته؛ تسهيلاً عليه، ووقايةً له.

* * *

[خصائص الرسول ﷺ]

وخُصَّ بإيجاب عباداتٍ لم تجب على غيره؛ كقيام اللَّيل[4]، وأُبيح له الوِصالُ في الصوم[5]، ....

= نُصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيما رجلٍ من أمتي أدركته الصلاة فليصلِّ، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحدٍ قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصةً، وبعثتُ إلى الناس عامةً» أخرجه البخاري (٣٢٨)، ومسلم (٥٢١/ ٣).

(١) هذا خاص بمن مات عنها ﷺ، انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٥٤)، و«الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٤/ ٩٥).

(٢) قال تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ۗ﴾ [الأحزاب: ٦].

(٣) تقدم حديث الخصوصيات الخمس له ﷺ.

(٤) قال القرطبي في «تفسيره» في سورة المزمل (١٩/ ٥٤): قال القشيري أبو نصر: والمشهور أن نسخ قيام الليل كان في حق الأمة، وبقيت الفريضة في حق النبي ﷺ.

(٥) كان ﷺ يواصل وينهى عن الوصال، قال الصحابة ـ وقد نهاهم عن الوصال ـ: إنك تواصل، قال ﷺ: «أيكم مثلي؟! إني أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني»، متفق عليه. رواه البخاري (١٩٢٢، ١٩٦٢)، ومسلم (١١٠٢/ ٥٥)، من حديث =

ووجَب عليه السِّواك[1]، وذلك زيادةٌ في حسناته، وكرامتُه الكبرى بالمعراج، وفي الآخرة بالمقام المحمود[2].

قال ابن عقيل: والمعراجَ أعتقدُ أنا، وأنَّه يقظة لا مناماً[3].

وأما المقام المحمود[4]، فقيل: هو الشفاعة[5]، وقيل: إقعاده معه على العرْش[6]، وكلاهما جائزٌ، وورَد به الحديث الصَّحيح.

❐ ❐ ❐

= عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

(1) عن عبدالله بن حنظلة الغسيل: أن رسول الله ﷺ كان يؤمر بالوضوء لكلِّ صلاة طاهراً كان أو غير طاهر، فلمَّا شقَّ ذلك عليه؛ أمر بالسواك عند كلِّ صلاة، أخرجه أبو داود (٤٨)، والحاكم (١/ ١٥٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٧)، وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وذكر ذلك السيوطي في «الخصائص» (٢/ ٣٩٧).

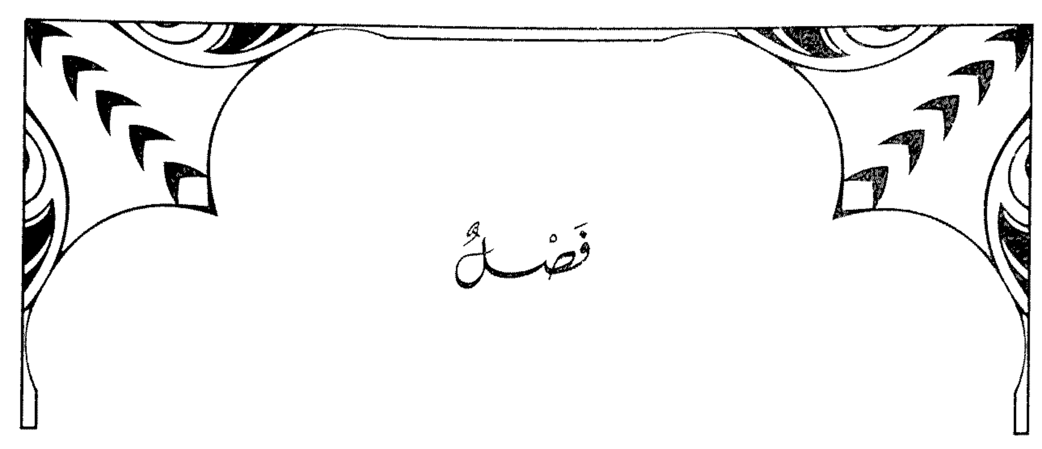
(2) وهو شفاعته العامة لجميع الخلائق في الموقف، فيحمده الأولون والآخرون ﷺ.

(3) تقدم الكلام عليه وافياً.

(4) وهو المذكور في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾.

(5) في حديث ابن عمر: إن الناس يصيرون يوم القيامة جُثًا، كل أمة تتبع نبيها، يقولون: يا فلان! اشفع، يا فلان! اشفع، حتى تنتهي الشفاعة إلى محمد ﷺ، فذلك يوم يبعثه الله المقام المحمود، أخرجه البخاري (٤٤٤١).

(6) وهو مروي عن مجاهد، رواه عنه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٩٩).



فَصْـلٌ

[الإيمان بالقدر]

واتفق أصحابنا على وُجوب الإيمان بالقدَر خيرِه وشرِّه، حُلوِه ومُرِّه، وأن الموتَ حقٌّ(١)، وأنه عَرَضٌ، ويأتي يومَ القيامة في صورةِ كبْشٍ(٢)، ولا يمتنع أن يصير العرَضُ جِسْماً بقدرة الله ﷻ، وعذاب القبر حقٌّ(٣)، والرُّوح تُفارق الجسَد(٤).

---

(١) قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾، وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾.

(٢) عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «يُؤتى بالموت كهيئة كبش أملح، فينادي مناد: يا أهل الجنة! فيشرئبون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلهم قد رأوه، ثم ينادي: يا أهل النار! فيشرئبون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلهم قد رآه، فيُذبح، ثم يقول: يا أهل الجنة! خلودٌ فلا موت، ويا أهل النار! خلودٌ فلا موت، ثم قرأ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ﴾[مريم: ٣٩]»، أخرجه البخاري (٤٤٥٣).

(٣) قال تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾[غافر: ٤٦].

(٤) انظر: «الروح» (ص: ٤٨).

واختلفوا في حقيقة النَّفْس، هل هي جزءٌ من أجزاء البدَن أو عَرَضٌ من أعراضه، أو جسمٌ ساكنٌ له موزَّعٌ فيه، أو جوهرٌ محدَّدٌ؟ وهل هي الروح[1] أو غيرها[2]؟ وهل الأَمَّارة واللوَّامة والمطمئنَّة نفسٌ واحدةٌ لها هذه الصفات أم هي أنفُسٌ؟ لهم في ذلك اختلاف[3].

واختلفوا هل خلقُ الأرواحِ متقدمٌ على خلق الأجساد أم خلق الأجسادِ متقدمٌ على خلق الأرواح؟ على قولين حكاهما أبو العباس[4].

واختلفوا في الرُّوح قديمةٌ أم محدثةٌ مخلوقةٌ على قولين، أحدهما: أنها محدَثةٌ مخلوقةٌ، وهو الصَّحيح، اختاره أبو العباس[5]، وابن القيم[6].

* * *

---

(١) هو قول الجمهور على ما قال الإمام ابن القيم في «الروح» (ص: ٢٨٨).

(٢) وهو قول طائفةٍ من أهل الحديث والفقه والتصوف، وقد سمي منهم مقاتل بن سليمان، واعتمد ابن القيم أن الفرق بين الروح والنفس فرقٌ بالصفات لا فرقٌ بالذات، انظر: «الروح» (ص: ٢٨٩، ٢٩٠).

(٣) انظر: «الروح» (ص: ٢٩٩).

(٤) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٤/ ٣٠٣)، و«الروح» لابن القيم (ص: ٢١٠).

(٥) قال في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢١٦): روح الآدمي مخلوقةٌ مبدعةٌ باتفاق سلَف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة، وقد حكى إجماع العلماء على أنها مخلوقةٌ غير واحدٍ من أئمة المسلمين؛ مثل محمد بن نصر المروزي الإمام المشهور، الذي هو أعلم أهل زمانه بالإجماع والاختلاف، أو من أعلمهم، وكذلك أبو محمد بن قُتيبة.

(٦) انظر: «الروح» (ص: ٢٠٢).

[وصول النفع للأموات]

وتنتفع أرواحُ الموتى بسعي الأحياء[1]، نصَّ عليه في رواية محمد بن يحيى الكحال[2] وغيره، وهو المذهب[3].

* * *

[مآل الأرواح بعد الموت]

واختلفوا في مستقرِّ الأرواح بعد الموت إلى يوم القيامة[4]، هل هي

---

(١) تنتفع أرواح الموتى بسعي الأحياء في شيئين مجمعٍ عليهما:

الأول: ما تسبب الميت إليه في حياته.

والثاني: دعاء المسلمين له، واستغفارهم له، والصدقة، والحج، على خلاف في أنه يصله ثواب الإنفاق أم ثواب العمل.

واختلفوا في العبادات البدنية؛ كالصوم والصلاة، وقراءة القرآن والذكر، فمذهب الإمام أحمد وجمهور السلف وصولها، وهو قول بعض أصحاب أبي حنيفة، نص على هذا الإمام أحمد في رواية محمد بن يحيى الكحال، قال: قيل لأبي عبدالله: الرجل يعمل الشيء من الخير؛ من صلاةٍ أو صدقةٍ أو غير ذلك، فيجعل نصفَه لأبيه أو لأمه؟ قال: أرجو، أو قال: الميت يصل إليه كل شيءٍ من صدقةٍ أو غيرها.

وقال أيضاً: اقرأ آية الكرسي ثلاث مرات، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وقل: اللهم إن فضله لأهل المقابر، انظر: «الروح» لابن القيم (ص: ١٦٠).

(٢) هو أبو جعفر، محمد بن يحيى الكحال، من كبار أصحاب أحمد، كان أحمد يقدمه ويكرمه، قال أبو بكر الخلال: كانت عنده عن أبي عبدالله مسائل كثيرة حسان مشبعة، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٢٨)، و«المقصد الأرشد» (٢/ ٥٣٦).

(٣) انظر: «الفروع مع التصحيح» (٣/ ٤٢٣).

(٤) قال العلامة ابن القيم في «الروح» (ص: ١٢٦): هذه مسألة عظيمة تكلم فيها الناس =

في السماء أم في الأرض؟ وهل هي في الجنة أو في النار أم لا؟ وهل تودع في أجسادٍ غيرِ أجسادِها التي كانت فيها، فتتنعَّم وتعذَّب فيها[1]، أم تكون مجرَّدةً؟

فقيل: أرواحُ المؤمنين بالجنة، وأرواح الكفار بالنار، نصَّ

= واختلفوا فيها، وهي إنما تتلقى من السمع فقط، ثم رجح (ص: ١٥٧) أن الأرواح متفاوتة في مستقرها في البرزخ أعظم تفاوت، فمنها أرواح في أعلى عليين، ومنها أرواح في حواصل طير خضر، ومنهم من يكون محبوساً على باب الجنة، ومنهم من يكون محبوساً في قبره، ومنهم من يكون مقره باب الجنة، ومنهم من يكون محبوساً في الأرض، ومنها أرواح تكون في تنور الزناة والزاني، وأرواح في نهر الدم تسبح فيه وتلقم الحجارة، انتهى باختصار.

(١) وهو ما يسمى بالتناسخ، قال العلامة ابن القيم في «الروح» (ص: ١٥٣): هذا القول فيه حق وباطل، فأما الحق؛ فما أخبر الصادق المصدوق عن أرواح الشهداء أنها في حواصل طير خضر تأوي إلى قناديل معلقة بالعرش.

ثم قال: فإن قيل: فهذا هو القول بالتناسخ وحلول الأرواح في أبدان غير أبدانها؟ قيل: هذا المعنى الذي دلَّت عليه السنة الصريحة حقٌّ يجب اعتقاده، ولا يبطله تسمية المسمِّي له تناسخاً... وإنما التناسخ الباطل ما تقوله أعداء الرسل من الملاحدة وغيرهم الذين ينكرون المعاد: إن الأرواح تصير بعد مفارقة الأبدان إلى أجناس الحيوان والحشرات والطيور التي تناسبها وتشاكلها، فإذا فارقت هذه الأبدان؛ انتقلت إلى أبدان تلك الحيوانات، فتنعَّم فيها أو تعذب، ثم تفارقها وتحل في أبدان أخر تناسب أعمالها وأخلاقها، وهكذا أبداً، فهذا معادها عندهم ونعيمها وعذابها، لا معاد لها عندهم غير ذلك، فهذا هو التناسخ الباطل المخالف لما اتفقت عليه الرسل والأنبياء من أولهم إلى آخرهم، وهو كفر بالله واليوم الآخر.

عليـه أحمد[1].

وقيل: هم بفِناء الجنة، وعلى بابها.

وقيل: على أفْنية القُبور[2].

وقيل: تذهب حيث شاءت[3].

وقيل: أرواح المؤمنين عند الله ﷻ، ذكره ابن مَنْدَه.

وقيل: أرواحُ المـؤمنين بالجابيـة[4]، وأرواحُ الكفـار ببرهـوت؛ بئـرٍ بحضْرَمَوت[5].

وقيل: هي في أرضٍ غير هذه الأرض.

---

(١) انظر: «الروح» (ص: ١٢٦).

(٢) قال مجاهد: الأرواح تكون على أفنية القبور سبعة أيام من يوم دفن الميت لا تفارقه، انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣٦٥).

(٣) قال مالك بن أنس: بلغني أن الأرواح مرسلة تذهب حيث شاءت، انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣٦٥).

(٤) وهي بالشام.

(٥) انظر: «شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور» للسيوطي (ص: ٢٤٨)، و«لوامع الأنوار البهيـة» للسفاريني (٢/ ٥١).

وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين، منهم عبدالله بن عمرو، قال العلامة ابن القيم في «الروح» (ص: ٣٢٣): فإن أراد عبدالله بن عمرو بالجابية التمثيل والتشبيه، وأنها تجمع في مكان فسيح يشبه الجابية؛ لسعته وطيب هوائه؛ فهذا قريب، وإن أراد نفس الجابية دون سائر الأرض؛ فهذا لا يعلم إلا بالتوقيف، ولعله مما تلقاه عن بعض أهل الكتاب.

وقيل: أرواح المؤمنين في عِلِّيين في السَّماء السابعة، وأرواح الكفار في سِجِّين في الأرض السُّفلى.

وقيل: أرواح المؤمنين ببئر زمزم، وأرواح الكفار ببرهوت.

وقيل: أرواح المؤمنين في برزخ من الأرض تذهب حيث شاءت، وأرواح الكفار في سجين.

وقيل: أرواح المؤمنين عن يمين آدم، وأرواح الكفار عن شماله.

وقيل: حيث كانت قبل خلق أجسادها.

* * *

[عذاب القبر ونعيمه]

واختلفوا هل عذابُ القبر ونعيمُه على الدوام أم لا؟

قال ابن عقيل: عذاب القبر ونعيمُه حقٌّ، قيل: على الدوام، وقيل: وقت عود الروح إلى الجسد وقت المسائلة.

وقال ابن القيم ـ وهو الصحيح ـ: إنَّ بعضه دائمٌ، وبعضه منقطِعٌ[1].

واختلف أصحابنا في الأطفال؛ هل يمتحنون في قبورهم؟ على وجهين.

واختلف أصحابنا أيضاً هل عذاب القبر على النفس والبدن، أو على النفس دون البدن، أو على البدن دون النفس؟ وهل يشارك البدن النفس[2] في النعيم والعذاب أم لا؟

---

(١) انظر: «الروح» (ص: ١٢٤).

(٢) في الأصل: «والنفس»، والتصويب من المرجع السابق (ص: ٧١).

فقيل: العذاب والنعيم عليهما جميعاً، واختاره أبو العباس، وابن القيم[1].

وقيل: هو على البدن فقط.

وقيل: على الروح فقط.

واختلفوا في الروح؛ هل تموت أم لا؟ على قولين.

قال ابن القيم: والصواب أن موتها مفارقتُها لأجسادها، وخروجُها منها[2].

وتتلاقى أرواحُ الأموات، وكذلك أرواح الأحياء والأموات، ويعلمون بزيارة الأحياء وسلامِهم وكلامِهم[3].

* * *

[سؤال الملَكين]

وسؤالُ منكر ونكير حقٌّ، وتُعاد الروح إلى الميت في قبره وقتَ السؤال.

واختلفوا في السؤال في القبر! هل هو عام للمؤمنين والمنافقين، والمسلمين والكفار؟ أم هو مختص بالمسلمين دون الكفار؟ على قولين.

واختلفوا في السؤال؛ هل هو مختص بهذه الأمة أم كان في الأمم قبلها؟

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٨٢)، و«الروح» (ص: ٧١).

(٢) انظر: «الروح» (ص: ٤٨).

(٣) المرجع السابق: (ص: ٥٦).

على قولين.

وتقدم الكلام في سؤال الأطفال.

* * *

[مشاهد القيامة]

والحشرُ حقٌّ(١)، والحوض حقٌّ(٢)، والصراط حقٌّ(٣)، والميزان حقٌّ(٤)، والجنة حقٌّ(٥)، والنار حقٌّ(٦)، مخلوقتان(٧) ....

---

(١) قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ الآية [الأنعام: ١٢٨].

(٢) روى مسلم (٢٢٩٢/ ٢٧) عن عبدالله بن عمرو بن العاص: قال رسول الله ﷺ: «حوضي مسيرة شهر، وزواياه سواء، ماؤه أبيض من الورق، وريحه أطيب من المسك، كيزانه كنجوم السماء، فمن شرب منه فلا يظمأ بعده أبداً».

(٣) قال تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾[مريم: ٧١] وقد فسر كثير من المفسرين ذلك بالمرور على الصراط، انظر: «تفسير ابن كثير» (٣/ ١٤٧).

(٤) قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[الأنبياء: ٤٧].

(٥) قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٢].

(٦) قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾[البقرة: ٢٤].

(٧) قال تعالى عن الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾[آل عمران: ١٣٣]، وقال سبحانه عن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾[البقرة: ٢٤]، قال في «شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٦٤١): اتفق أهل السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، ولم يزل على ذلك أهل السنة حتى نبغت نابغة من المعتزلة والقدرية، فأنكرت ذلك وقالت: بل ينشئهما الله يوم القيامة، وحملهم على ذلك أصلُهم الفاسد الذي وضعوا به شريعةً =

لا تفنيان[1]، وقيل: بلى[2]، وقيل: تفنى النار دون الجنة[3].

والموت والحياة مَخلوقان أيضاً[4].

والنبيون حقٌّ[5]، والرسل حقٌّ، والشفاعة حقٌّ[6].

= لما يفعله الله، وأنه ينبغي أن يفعل كذا، ولا ينبغي له أن يفعل كذا، وقاسوه على خلقه في أفعالهم، فهم مشبهة في الأفعال، ودخل التجهم فيهم، فصاروا مع ذلك معطلة، وقالوا: خلق الجنة قبل الجزاء عبث؛ لأنها تصير معطلةً مدداً متطاولةً، فردوا من النصوص ما خالف هذه الشريعة الباطلة التي وضعوها للرب تعالى، وحرفوا النصوص عن مواضعها، وضللوا وبدعوا من خالف شريعتهم.

(١) قال تعالى عن النار: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾[فاطر: ٣٦]، وقال في الجنة: ﴿وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[البقرة: ٢٥]، وهذا قول جمهور الأئمة من السلف والخلف.

(٢) هذا قول جهم بن صفوان.

(٣) هذا قولٌ لبعض السلف، وخالفه جمهورهم.

(٤) قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[الملك: ٢].

(٥) عن ابن عباس: كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يتهجد قال: «اللهم لك الحمد أنت نور السماوات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت قيم السماوات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت الحق، ووعدك حق، وقولك حق، ولقاؤك حق، والجنة حق، والنار حق، والساعة حق، والنبيون حق، ومحمد حق، اللهم لك أسلمت، وعليك توكلت، وبك آمنت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، أنت المقدم وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت، أو لا إله غيرك» أخرجه البخاري (١٠٥٣).

(٦) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم، وأول من تنشق عنه الأرض، وأول شافع، وأول مشفع»، أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٢٧٨/ ٣)، =

قال ابن عَقيل: يصح أن يلحق عذابُ القبر وضَغْطه بالمَصلوب والغَريق.

واختلف أصحابنا، فقال قومٌ: تضغطه الأَهْوية والمياه، ويعذَّب معلَّقاً وغَريقاً.

وقال قومٌ: إذا صار إلى الأرض نالَه ذلك.

وقال ابن عَقيل: والأولُ أصحُّ.

* * *

[الميزان]

قال الشيخ عبد القادر وغيرهُ من أصحابنا: والميزان كِفَّتان[1] ولسان[2]، توزن فيه الحسنات والسيئات، وتأتي الحسنات والسيئات على صورةٍ حسنةٍ

= وأبو داود (٤٦٧٣)، واللفظ له.

(١) كما في حديث البطاقة، عن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله سيخلص رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً، كل سجل مدَّ البصر، ثم يقول له: أتنكر شيئاً من هذا؟ أظلمك كتبتي الحافظون؟ فيقول: لا يا رب، فيقول: أفلك عذرٌ أو حسنةٌ، فيُبهت الرجل ويقول: لا يا رب، فيقول: بلى، إن لك عندنا حسنةً، وإنه لا ظلم عليك اليوم، فيُخرج له بطاقةٌ فيها: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، فيقول: احضُر وزْنَك، فيقول: يا رب! ما هذه البطاقة مع هذه السجلات، فيقول: إنك لا تظلم، قال: فتوضع السجلات في كفةٍ والبطاقة في كفةٍ، فطاشت السجلات وثقُلت البطاقة، قال: فلا يثقُل مع اسم الله شيء»، أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢٢٥).

(٢) انظر: «الغنية» (١/ ١٥٢).

وسيئةٍ، لهم أجسام[1].

* * *

[حياة الأنبياء والشهداء]

وقوله عليه السلام: «الأَنْبِيَاءُ أَحْيَاءٌ فِي قُبُورِهِمْ»[2]، وقول الله عز وجل: ﴿بَلۡ أَحۡيَآءٌ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، قال ابن عقيل: ليس الكلام على ظاهره، وإنما أحياء بمعنى أنهم في حكم الأحياء، والله أعلم[3].

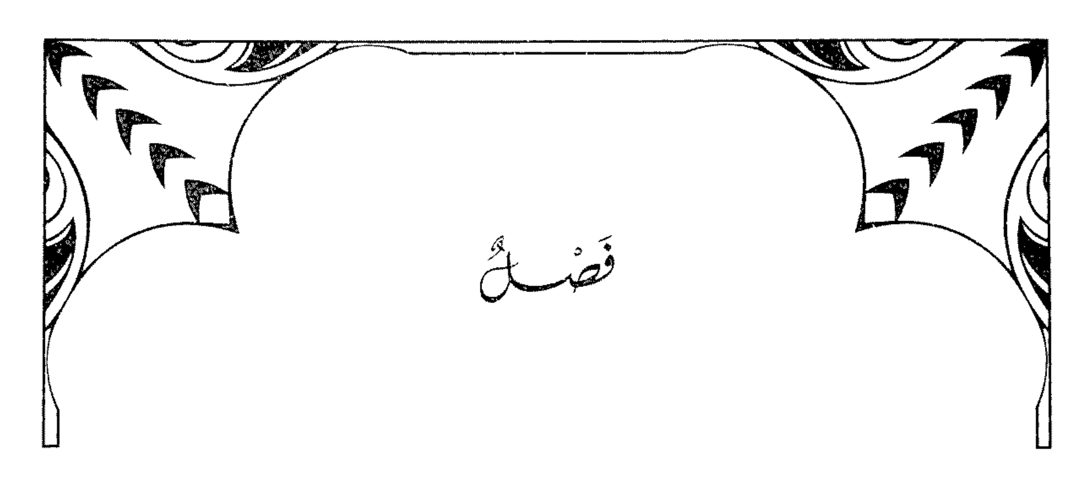
❑ ❑ ❑

---

(١) قال تعالى: ﴿وَهُمۡ يَحۡمِلُونَ أَوۡزَارَهُمۡ عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡۚ﴾ [الأنعام: ٣١]، ﴿لِيَحۡمِلُوٓاْ أَوۡزَارَهُمۡ كَامِلَةٗ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَمِنۡ أَوۡزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيۡرِ عِلۡمٍۗ﴾ [النحل: ٢٥].

(٢) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣٤٢٥) عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال المناوي في «فيض القدير» (٣/ ١٨٤): حديث صحيح.

(٣) قال الحافظ في «فتح الباري» (٦/ ٥١٢): لأن الأنبياء أحياء عند الله وإن كانوا في صورة الأموات بالنسبة إلى أهل الدنيا.



فَصْلٌ

[الكلام في أفضل الصحابة]

لا يختلف أصحابنا وغيرُهم من أهل السنة: أن أبا بكر أفضلُ الأمة بعد النبي ﷺ، واختلفوا هل إسلامهُ كان سابقاً لإسلام غيره أم لا؟

فقيل: أولُ من أسلم هو، وقيل: أولُ من أسلم عليٌّ، وقيل: خديجة، وقيل: زيد بن حارثة(١).

* * *

[خلافة الصدِّيق]

واختلف المذهب في إمامته؛ **هل ثبتت بالنصِّ الخفيِّ أم بالاجتهاد؟**

ظاهر كلام أحمد أنها ثبتت بالنص الخفيِّ، وجعل النص تقديمه في الصلاة(٢).

---

(١) ويمكن الجمع كما قاله بعض العلماء بأن نقول: أول من أسلم من الرجال أبو بكر، ومن النساء خديجة، ومن الغلمان علي، ومن الموالي زيد بن حارثة رضي الله عنهم.

(٢) قال ابن أبي العز في «شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٧١٢): اختلف أهل السنة في خلافة الصديق رضي الله عنه؛ هل كانت بالنص أو بالاختيار؟ فذهب الحسن البصري =

واختلف أصحابنا على وجهين:

أحدهما: أنه بالنص الخفي.

والثاني: أنها تثبت بالاجتهاد، اختاره القاضي.

قال ابن عقيل: وهو الصحيح، وهو ظاهر ما اختاره الشيخ عبد القادر[1].

والذي عليه الأكثر: أن أبا بكر أفضلُ الصحابة في سائر الأشياء؛ من الشجاعة والقراءة والعبادة، وغير ذلك.

وقيل: هو أفضلهم، وقد يوجد من هو أفضل منه في خَصْلةٍ واحدةٍ لا توجب له التفضيل عليه.

* * *

= وجماعة من أهل الحديث إلى أنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة، ومنهم من قال: بالنص الجلي، وذهب جماعة من أهل الحديث والمعتزلة والأشعرية إلى أنها ثبتت بالاختيار، والدليل على إثباتها بالنص أخبار، من ذلك ما أسنده البخاري عن جبير ابن مطعم قال: أتت امرأة النبي ﷺ، فأمرها أن ترجع إليه، قالت: أرأيت إن جئت فلم أجدك؟ كأنها تريد الموت، قال: «إن لم تجديني فأتي أبا بكر»، وذكر له سياقاً آخر، وأحاديث أخر، وذلك نص على إمامته.

وحديث حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر»، رواه أهل «السنن».

وفي «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها قالت: دخل علي رسول الله ﷺ في اليوم الذي بدئ فيه، فقال: «ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً»، ثم قال: «يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر»، وأحاديث تقديمه في الصلاة مشهورة معروفة، وهو يقول: «مروا أبا بكر فليصل بالناس».

(١) انظر: «الغنية» (١/ ١٥٨).

[الفاروق وخلافته]

وبعده أفضلُ الصحابـة عمرُ، وكانت خلافته باستخلاف أبي بكر له، وعندي: أنها إنما كانت بالنصِّ الخفيِّ من النبي ﷺ والإشارةِ منه.

* * *

[ذو النورين وخلافته]

وبعده أفضلُ الصحابة عثمانُ[1]، وخلافتُه كانت باتفاق الصحابة، وهو إمام حقٍّ.

* * *

[فضل علي ﷺ]

واختلفت الروايـة عن أحمـد في التَّربيع بعليٍّ في الفضيلة علـى باقي الصحابـة على ثلاث روايـات:

إحداهن: أنه يربَّع به في الفَضيلة، نقلَها أبو يعقوب إسحاقُ بنُ إبراهيم البَغَوي[2]، . . . .

---

(١) روى الخـلال فـي «السنـة» (٢/ ٥٧٧) عن ابـن عمـر: كنـا نفضـل علـى عهـد رسول الله ﷺ أبا بكر وعمر وعثمان، ثم لا نفضل أحداً على أحد.

(٢) هو إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن، أبو يعقوب، المعروف بالبغوي، قرابة أحمد بن مَنيع، يلقب لؤلؤاً، سمع إسماعيل ابن علية، ومحمد بن ربيعة الكلابي، ووكيع بن الجراح، وغيرهم، ونقل عن الإمام أحمد أشياء، وسألـه عن مسائل، روى عنه قاسم بن زكريا المطرز، وعبدالله بن محمد بن ياسين، وإسماعيل الوراق، =

واختارها ابنُ بَطَّة وغيرُه من أصحابنا[1].

والثانية: أنـه لا يُربَّع بـه، ويكون أفضل من غيره من الصَّحابة، نقلَها عبدالله[2]، وأبـو داود[3]، وأبو الحارث، وأحمد بن علي[4]، وإسحاق بن

= وجعفر الصيدلي، ومحمـد بن مخلـد الدوري، قال ابن أبي حاتم: سمعت منـه ببغداد، وهو صدوقٌ ثقةٌ، ووثقه كذلك الدارقطني، توفي سنـة (٢٥٩هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ١١٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ١٩).

(١) ورد نحوه في «السنـة» لعبدالله ابن الإمام أحمد (٢/ ٥٩٠). قول الإمام: من لم يربع بعلي في الخلافـة؛ فهو أضلُّ من حمار أهله، أنكـر ذلك طائفةٌ من هؤلاء، وقالوا: قد أنكر خلافته من لا يقال فيه: فهو أضل من حمـار أهلـه؛ يريدون من تخلـف عنها من الصحابـة، واحتج أحمد وغيره على خلافة علي بحديث سفينة عن النبي ﷺ: «تكون خلافة النبوة ثلاثين سنة، ثم تصير ملكاً».

(٢) انظر: «مناقب الإمام أحمد» (ص: ٢١٧).

(٣) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرة بن عمران الأزدي، أبو داود السجستاني، الإمام في زمانه، وهو ممن رحل وطوف، وجمع وصنف، وكتب عن العراقيين والخراسانيين، والشاميين والبصريين، سمع سليمان بن إبراهيم، وسليمان بن حرب، وأبـا عمر الحوضي، وأبا الوليد الطيالسي، وإمامنا أحمد، وخلقاً سواهم، روى عنه ابنه عبدالله، وأبو عبد الرحمن النسائي، وأبو بكر النجاد، وأبـو الحسين بن المنادي، وأبـو بكر الخلال، وأبـو بكر بن داود الأصفهاني في آخرين، سمع منه إمامنا أحمد حديثاً واحداً، وسكن البصرة، وقدم بغداد غير مرة، وروى كتابـه المصنف في السنن بها، ونقله عنـه أهلها، ويقال: إنـه صنفه قديماً وعرضه على إمامنـا فأجازه واستحسنـه، نقل عن الإمام أحمد أشياء، توفي سنة (٢٧٥هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ١٥٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٠٣).

(٤) هو أحمد بن علي بن مسلم، أبو العباس النخشبي، المعروف بالأبار، سكن بغداد، =

إبراهيم[1]، والفضل بن زياد[2].

والرواية الثالثة: أنه لا يُخطَّأ من فضَّله، ولا من يَرى تفضيله والتَّربيع به، ولا مَن لم يـر ذلك، وأنَّ كـلا القـولين جائـزٌ، وأنـه مصيبٌ، ويُحكم بالصَّواب في حقِّ كل واحدٍ منهما، نقلَها الحسن بن ثواب[3]، وهارون بن

= وحدث بها عن مسدَّد، وعبدالله بن محمد بن أسماء، وأمية بن بسطام في آخرين، وجالس الإمام أحمد، وسأله عن أشياء، توفي سنة (٢٩٠هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٥٠).

(١) هو إسحاق بن إبراهيم بن هانىء النيسابوري أبـو يعقوب، ولد أول يوم من شهر رمضان سنة ثمان عشرة ومئتين، وخدم الإمام أحمد وهو ابن تسع سنين، وذكره أبو بكر الخلال فقال: كان أخـا دينٍ وورعٍ، نقل عن الإمام أحمـد مسائل كثيرة؛ ستة أجزاء، توفي سنة (٢٧٥هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ١٠٨).

(٢) هو الفضل بن زياد أبو العباس القطان البغدادي، ذكره أبو بكر الخلال فقال: كان من المتقدمين عند أبي عبدالله، وكان أبو عبدالله يعرف قدره ويكرمه، وكان يصلي بأبي عبدالله، فوقـع لـه عن أبي عبدالله مسائل كثيرةٌ جيادٌ، وحدث عن جماعـة، منهم يعقوب بن سفيان الفسَوي، والحسن بن أبي العنبر، وجعفر الصندلي، وأحمد ابن عطاء في آخرين، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٥١).

(٣) هـو الحسن بن ثـواب، أبـو علي الثعلبـي المخرمي، سمـع يزيـد بن هـارون، وعبد الرحمن بن عمرو بن جبلـة، وإبراهيم بن حمزة المدني، وعمار بن عثمان الحلبي في آخرين، روى عنه جماعة، منهم عبدالله بن محمد بن إسحاق المروزي، وجعفر بن عبدالله بن مجاشع، وإسماعيل الصفار، وأبو بكر الخلال، وقال: كان هذا شيخاً جليل القدر، وكان له بأبي عبدالله أنس شديد، وكان عنده عن أبي عبدالله جـزء كبير فيـه مسائل كبار لم يجئ بها غيره مشبعة، قال الدارقطني: ثقة. توفي سنة (٢٦٨هـ). انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ١٣١).

سفيان[1].

قال أبو بكر الخَلاَّل: مذهبُ أحمد: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وهو المشهور عنه.

وحكى المَرُّوْذِي وغيرُه: أنه قال لعاصِم[2]، وأبي عُبيد[3]: لسْتُ أدفَع

---

(١) هو هارون بن سفيان المستملي، المعروف بمكحلة، قال: أبو بكر الخلال ـ وقد ذكره في كتابه ـ: رجلٌ قديمٌ، مشهورٌ ومعروفٌ، عنده عن أبي عبدالله مسائل كثيرةٌ، ومات لم يحدِّث بها، وأخرج ابنه سفيان بخط أبيه عن أبي عبدالله مسائل صالحة، وذكر أنه يُخرج الباقي أيضاً، توفي سنة (٢٤٧هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٩٥).

(٢) هو عاصم بن علي بن عاصم، حافظ صدوق من أصحاب شعبة، حدث عنه البخاري في «صحيحه»، وأبو داود، حدث عن عاصم بن محمد العمري، وعكرمة ابن عمار، وابن أبي ذئب، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم، وكان من أئمة المحدثين، حدث عنه أحمد بن حنبل، وأبو محمد الدارمي، وأبو حاتم الرازي، وإبراهيم الحربي، وحنبل بن إسحاق، وغيرهم، جرحه يحيى بن معين، والصواب أنه صدوق كما قال أبو حاتم، توفي سنة (٢٢١هـ)، انظر: «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٦٣).

(٣) هو القاسم بن سلام أبو عبيد، الإمام الحافظ المجتهد، ذو الفنون، كان أبوه عبداً روميًا لرجلٍ من أهل هراة، سمع إسماعيل بن جعفر، وشريكاً، وإسماعيل بن عياش، وهشيم بن بشير، وسفيان بن عيينة، وإسماعيل ابن علية ويزيد بن هارون، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهم، وكان يقصد الإمام أحمد ويحكي عنه أشياء، صنف التصانيف المونقة التي سارت بها الركبان؛ كـ: «الأموال»، و«الغريب»، و«الطهور»، وغيرها، توفي سنة (٢٢٤هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٦١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٩٠).

قولكم في التَّربيع بعليٍّ.

وحكَى عنه قريبٌ من سنِّه أنـه قال[1]: مَنْ قال: وعليٌّ؛ فهو صاحب سنَّةٍ.

وحكى عنه أحمدُ بن أبي الحَواري[2]، وحامد[3]: أنه قال: وعلي[4].

قال القاضي أبو يعلى الصغير: الرواية الأُولى هي الصحيحـة، وإليها نذهب، وإنما قال الإمام أحمد ذلك لأجل المُغالاة في علي، فأحبَّ أن يسلُك

---

(١) كذا في الأصل، وفي «السنة»: وحكى بعد هذا أيضاً جماعةٌ رؤساء أجلَّة كبار في سنِّه وقريب من سنِّه أنه قال...

(٢) هـو أحمـد بن عبدالله بن ميمون، الإمام الحافظ القدوة، شيخ أهل الشام، أبـو الحسن، الثعلبي الغطفاني الدمشقي، الزاهد، أحد الأعلام، أصله من الكوفـة، سمع من سفيان بن عيينـة، وعبدالله بن إدريس، وأبي معاوية، والوليد بن مسلم وطبقتهم، ودخل دمشق فصحب الشيخ أبا سليمان الداراني مدة، وأخذ عن مروان ابن محمد، وأبي مسهر الغساني وطائفة، ثم أقبل على العبادة والتأله، حدث عنه سلمـة بن شبيب، وأبـو زرعـة الدمشقي، وأبـو زرعـة الرازي، وأبو داود، وابن ماجـه في «سننهما»، وغيرهـم، توفـي سنـة (٢٤٦هـ)، انظر: «طبقات الحنابلـة» (١/ ٧٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٨٥).

(٣) هو حامد بن يحيى بن هانئ البلخي، أبو عبدالله، نزيل طرسوس، روى عن سفيان ابن عيينة، وأبي عاصم الضحاك بن مخلد، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وغيرهم، روى عنه أبو داود، وأبـو بكر بن أبي عاصم، وأبـو زرعة وأبـو حاتم الرازيـان، وغيرهم، قال أبـو حاتم: صدوق. سئـل عنـه ابن المديني فقال: يا سبحان الله! أبقي حامـد إلى زمان يحتاج من يُسأل عنه؟! توفي سنة (٢٤٢هـ). انظر: «مناقب الإمام أحمد» (ص: ٤٦)، و«تهذيب الكمال» (٥/ ٣٢٥).

(٤) انظر: «السنة» للخلال (٢/ ٤٠٩).

قولاً وسَطاً[١].

* * *

[تفضيل علي على عثمان]

واختلفت الرواية فيمن فَضَّل عليًّا على عثمان، هل يُطلق اسم البدعة عليه والرَّفض؟ على روايتين:

إحداهما: يُطلق عليه ذلك كما يُطلق على من فضَّله على أبي بكر وعمر، نقلَها حنبل، وصالح[٢]، وإسحاق بن إبراهيم[٣]، وزكريا بن يحيى[٤].

---

(١) قال الخلال في «السنة» (٢/ ٤١٠): وإنما هذا عندي أنه لم يحبَّ أن يأخذ عنه أهلُ الشام ما يتقلدونه عنه في ذلك؛ لأنه إمام الناس كلهم في زمانه، لم ينكر ذلك أحدٌ من الناس، فلم يحبَّ أن يؤخذ عنه إلا التوسُّط من القول؛ لأن أهل الشام يُغالون في عثمان كما يُغالي أهل الكوفة في علي، وقد كان من سفيان الثوري رحمه الله نحو هذا لمَّا قدم اليمن، قال: في أي شيء هم مشتهرون به؟ قيل: في النبيذ، وفي علي، فلم يحدِّث في ذلك بحديثٍ إلى أن خرج من اليمن، فالعلماء لها بصيرة في الأشياء، وتختار ما تراه صواباً للعامة، وكل هذا القول صحيحٌ جيدٌ، ويحيى بن معين رحمه الله، وبشر بن الحارث، ففي الرواية عنهما كنحو الرواية عن أبي عبدالله، مرةً يقولون: وعثمان، وحكي عنهم مرةً يقولون: عثمان وعلي، وكل هذا صحيحٌ على ما قالوا، والذي نذهب إليه من قول أبي عبدالله ﷺ أنه من قال: أبو بكر وعمر وعثمان فقد أصاب، وهو الذي العمل عليه في رواية الأحاديث والاتباع لها، ومن قال: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ﷺ فصحيحٌ جيدٌ لا بأس به.

(٢) يعني: ابن الإمام أحمد.

(٣) إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، أبو يعقوب، وقد تقدمت ترجمته قريباً.

(٤) انظر نقولاتهم في «السنة» للخلال (٢/ ٣٧٨ ـ ٣٨١). =

والثانية: هو مخطئٌ، إلا أنه لا يُطلق عليه اسم البدعة، نقلها بكر بن محمد[1]، وحمدان بن علي[2]، وحنبل.

* * *

[خلافة علي]

وعليٌّ الخليفةُ بعد عثمان، وهو إمامٌ بعده[3]، نصَّ عليه في رواية

= وأما زكريا؛ فهو زكريا بن يحيى بن عبد الملك بن مروان بن عبدالله، أبو يحيى الناقد البغدادي، سمع خالد بن خداش، وفضيل بن عبد الوهاب، وأحمد بن حنبل إمامنا في آخرين منهم أبو غسان الدوري، روى عنه جماعة، منهم أبو بكر الخلال، وقال: الورع الصالح، كان عنده عن أبي عبدالله مسائل صالحة سمعتها منه، كان مقدماً في زمانه، وكان عبد الوهاب الوراق يكرمه ويوجه به في حوائجه ومهمات أموره، ذكره الدارقطني فقال: ثقة فاضل، توفي سنة (٢٨٥هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ١٥٨).

(١) هو بكر بن محمد، النسائي الأصل، البغدادي المنشأ، أبو أحمد، ذكره أبو بكر الخلال فقال: كان أبو عبدالله يقدمه ويكرمه، وعنده مسائل كثيرة سمعها من أبي عبدالله، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ١١٩).

(٢) هو محمد بن علي بن عبدالله بن مهران الوراق، أبو جعفر، الجرجاني الأصل، البغدادي المنشأ، يعرف بحمدان، سمع عبيدالله بن موسى، وأبا غسان مالك بن إسماعيل، وإمامنا أحمد في آخرين، حدث عنه عبدالله البغوي، وأبو بكر الخلال، وأبو العباس بن سريج، وغيرهم، قال أبو بكر الخلال لما ذكره: رفيع القدر، كان عنده عن أبي عبدالله مسائل حسان، سمعت منه حديثاً، وسمعت مسائله بنزول، وقال أبو الحسين بن المناوي: مشهود له بالصلاح والفضل. توفي سنة (٢٧٢هـ). انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٠٨).

(٣) روي عن عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: كنت بين يدي أبي جالساً ذات يومٍ، =

محمد بن يحيى[1]، وأحمد بن الحسن الترمذي[2]، والأثرم، وإبراهيم بن الحارث[3]، وحنبل.

وهو من الخلفاء الراشدين، نصَّ عليه[4]، وكان إمامَ حقٍّ إلى أن مات.

واختلفت الرواية عن أحمد فيمن لم يُثبت إمامةَ عليٍّ؛ هل يخرج بهذا القول من السنة مع خطئه؟

= فجاءت طائفةٌ من الكرخيين، فذكروا خلافة أبي بكر، وخلافة عمر بن الخطاب، وخلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، فأكثروا، وذكروا خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وزادوا فطالوا، فرفع أبي رأسه إليهم فقال: يا هؤلاء! قد أكثرتُم القول في علي والخلافة، على أن الخلافة لم تُزيِّن عليًّا، بل عليٌّ زيَّنها، قال السياري ـ وهو أحد رواة الخبر ـ: فحدثت بهذا الحديث بعض الشيعة، فقال لي: قد أخرجتَ نصف ما كان في قلبي على أحمد بن حنبل من البغض، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ١٨٦).

(١) يعني: الكحال صاحب الإمام، وقد تقدمت ترجمته.

(٢) هو أحمد بن الحسن بن جنيدب، أبو الحسن الترمذي، الإمام الحافظ المجود الفقيه، تفقه بأحمد بن حنبل، وكان بصيراً بالعلل والرجال، حدث البخاري عنه في «الصحيح» عن الإمام أحمد، كما حدث عنه الترمذي، وأبو بكر بن خزيمة، وجماعة، نقل عن إمامنا مسائل كثيرة، توفي سنة بضع وأربعين ومئتين، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٥٦).

(٣) هو إبراهيم بن الحارث بن مصعب بن الوليد بن عبادة بن الصامت، من أهل طرسوس، ذكره أبو بكر الخلال فقال: كان من كبار أصحاب أبي عبدالله، روى عنه الأثرم، وحرب، وجماعة من الشيوخ المتقدمين، وكان أحمد يعظمه ويرفع قدره، وعنده عن أبي عبدالله أربعة أجزاء مسائل، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٩٤).

(٤) انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٧٢).

فنقل بكرُ بنُ محمدٍ عن أبيه: أن أحمدَ سُئل عمن لم يُثبت خلافة علي، فقال: بئْسَ القولُ هذا، قيل له: فيكون من أهل السنة؟ قال: ما أَجترئ أن أُخرجَه من السنَّة، تأوَّلَ فأخطأَ.

قال القاضي الصغير: نصَّ على خطَئه، ولم يُخرجه من السنَّة.

قال القاضي وابن عَقيل: أراد بالسنَّة هنا الإسلام؛ أي: لم يخرجه بذلك من الإسلام، وعبَّر بالخروج من الإسلام عن الخروج من السنَّة، ألا هو خارجٌ من السنة[1].

وقد رُوي عنه من الإنكار على قائل ذلك ما يدلُّ على خروجه من السنَّة، فقال في رواية حنبل: عليٌّ يُقيم الحدود ويُقيم الصدقة بلا حقٍّ وجب له؟! أعوذ بالله من هذه المقالة!

وقال في رواية عبدالله فيمن[2] قال: ليس هو خليفةً: هو قول سوءٍ رديء[3].

---

(١) كذا العبارة في الأصل بنصها، وفيها اضطراب ظاهر، وهذا رسمها:

« [illegible] ».

(٢) في الأصل: «من»، ولعل الصواب المثبت.

(٣) في «السنة» لعبدالله بن أحمد (٢/ ٥٩٠): قلت لأبي: إن قوماً يقولون: إنه ليس بخليفة، قال: هذا قول سوءٍ رديءٌ، وقال: أصحاب رسول الله ﷺ يقولون له: يا أمير المؤمنين! أفنكذبهم وقد حجَّ بالناس وقطع ورجم؟! فيكون هذا إلا خليفة؟! قلت لأبي: من احتجَّ بحديث عَبيدة أنه قال لعلي: رأيك في الجماعة أحب إلي من رأيك في الفُرقة، فقال أبي: إنما أراد أمير المؤمنين بذلك أن يضَع نفسَه بتواضع قوله: خبَطَتْنا فتنةٌ، تواضَع بذلك.

وقال في رواية حنبل: ما رأيت أعظمَ فِرْيةً ممن لم يُثبت إمامة عليٍّ.

قال ابن عَقيل والقاضي الصغير: وهذا مبالغةٌ من أحمد في الإنكار على من أنكر إمامته بما يقتضي إخراجَه من السنَّة؛ كالمنكر لإمامة أبي بكر وعمر وعثمان؛ لأن الطَّريق في ذلك واحد[1].

* * *

[السكوت عما كان بين الصحابة]

وأما قتالُه لطلْحةَ والزبيرِ وعائشةَ[2] ومعاويةَ[3]، فالمنصوص عن أحمد الإمساكُ عما شَجَرَ بينهم، وأن ما جرى بينهم وبين غيرهم من الصحابة من منازعةٍ وخصومةٍ أنَّ الله يُزيله، والتوقفُ فيه وفيهم، ولا يطلَق عليهم الخطأ ولا الصَّواب، نصَّ عليه في رواية المَرُّوْذِي[4]، وأحمد بن الحسن الترمذي، والميموني، وحنبل، وغيرِهم.

قال القاضي الصغير وابن عقيل: واختلف أصحابنا في ذلك، وهل كل واحد منهم مصيبٌ في ذلك أم أحدهم مصيبٌ؟

فحكى ابنُ حامد في ذلك عن أصحابنا ثلاثةَ أوجه:

أحدها: أن كل واحد منهم مصيبٌ في الحكم فيما بينه وبين الله تعالى،

---

(١) وهو إجماع أهل الحل والعقد في زمانهما مع النقل المتواتر لذلك إلينا، مع أن من نازع عليًا لم يكن ينكر خلافته ولا فضيلته.

(٢) يعني: يوم الجمل.

(٣) يعني: في صفين وغيرها.

(٤) انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٧٢).

ولا يُطلق الخطأ على أحدهم.

والثاني: أحدُهم مصيبٌ والآخر مخطئٌ لا بعينه عند الله تعالى[1]، وهل هو مخطئ في الحكم؟ على روايتين، إحداهما: أنه مخطئٌ، إلا أنه موضوعٌ عنه.

قال ابن حامد: والصحيحُ عندي أن عليًّا أصابَ الحقَّ عند الله وفي الحكم، وغيرُه أخطأ الحقَّ عند الله، وهل أخطأ الحكم؟ على روايتين.

قال القاضي: ويجب أن يكون القول في ذلك مبنيًّا على أصلٍ، وهو أن الحقَّ عند الله في واحدٍ[2]، وقد نصب عليه دليلاً، وكلَّف المجتهدَ طلبَه، فإن أصابه؛ فقد أصاب الحق عند الله وفي الحكم، وإن أخطأ؛ فقد أخطأ ما عند الله، وهل أخطأ في الحكم؟ على روايتين:

إحداهما: أنه مصيبٌ.

والثاني: أنه مخطئٌ.

قال: وقد نص أحمدُ عن الإمساك فيما شجر بين الصحابة، وترك القول بخطأ أو صواب[3].

---

(١) انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٧٣).

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه، وفيه: إن الحق واحد عند الله، فليس كل مجتهد مصيباً، ولكن المصيب له أجران، والمخطئ له أجر واحد؛ لتحريه الصواب وطلبه إياه.

(٣) المرجع السابق، الموضع نفسه، وفيه أنه قال: تلك دماء صان الله يدي عن ملابستها، فأصون لساني عن الخوض فيها، ويقول: إن الله أثنى عليهم، فيجب أن نحسن الظن فيهم.

ونقل عبدالله: أنه سئل عن ذلك وقتاله لمعاوية، فقال: كان عليٌّ على حق، ومعاويةُ لم يكن على الباطل.

قال ابن عقيل: وذهب جماعة من أصحابنا إلى الوقف، ومنهم من قال: هو مصيب في قتاله لجميعهم، ومن قاتله مخطئ، وخطؤه معفوٌّ عنه؛ كخطأ الفقهاء في مسائل الاجتهاد.

قال: وقد أومأ أحمد إلى تصويبه وتخطئة غيره فيما حكاه أبو بكر عبد العزيز.

وقال القاضي: الصحيح الوقف.

* * *

[أفضل النساء]

واختلف أصحابنا في أفضل نساء الأمة[1]، فقيل: عائشة، اختاره ابن

---

(١) الأدلة كثيرة التعارض في ذلك، قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢/ ١٤٠) في معرض التفاضل بين السيدتين خديجة وعائشة رضي الله عنهما: وأنا واقفٌ في أيتهما أفضل، نعم جزمتُ بأفضلية خديجة عليها لأمورٍ ليس هذا موضعها.

ولم يفاضل بينهما البهوتي في «كشاف القناع» بل قال (٥/ ٣١): وأفضلهن خديجة وعائشة، ثم ذكر أدلة المفضلين لكل واحدة منهنَّ، فقال: وما ثبت أنه ﷺ قال لعائشة حين قالت له: قد رزقك الله خيراً منها: «لا والله ما رزقني الله خيراً منها، آمنت بي حين كذبني الناس، وأعطتني مالها حين حرمني الناس»، وما روي أن عائشة أقرأها النبي ﷺ من جبريل، وخديجة أقرأها جبريل من ربها السلام على لسان محمد ﷺ يدلُّ على تفضيل خديجة، وخبر: «فاطمة بَضعةٌ مني»، وقوله لها: «أما ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة إلا مريم» يدل على أن فاطمة =

حامد، وأبو حفص العُكْبَري[1]، والشيخ عبد القادر[2]، والشيخ موفق الدين[3].

= أفضل، واحتج من فضَّل عائشة بما احتجت به من أنها في الآخرة مع النبي ﷺ في الدرجة، وفاطمة مع علي فيها.

(١) هو عمر بن محمد بن رجاء أبو حفص العكبري، حدث عن عبدالله ابن إمامنا أحمد، وقيس بن إبراهيم الطوابيقي، وموسى بن حمدون العكبري، وعصمة بن أبي عصمة، وغيرهم، كان عابداً صالحاً، روى عنه جماعة، منهم أبو عبدالله بن بطة، وقال: إذا رأيت العكبري يحب أبا حفص بن رجاء؛ فاعلم أنه صاحب سنة، قال محمد بن عبدالله الخياط: كان أبو حفص بن رجاء لا يكلم من يكلم رافضيًا إلى عشرة، توفي سنة (٣٣٩هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٥٦).

(٢) انظر: «الغنية» (١/ ١٦٢).

(٣) هو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد المقدسي، ثم الدمشقي، الحنبلي، الفقيه، الزاهد الإمام، شيخ الإسلام، وأحد الأعلام، ولد بجماعيل، وقدم دمشق مع أهله وله عشر سنين، فقرأ القرآن، وحفظ «مختصر الخرقي»، واشتغل، وسمع من والده، وأبي المكارم بن هلال، وأبي المعالي بن صابر، وغيرهم، رحل إلى بغداد هو وابن خالته الحافظ عبد الغني سنة إحدى وستين، وسمعا الكثير من هبة الله الدقاق، وابن البطي، وسعد الله الدجاجي، والشيخ عبد القادر، وكثير غيرهم، وسمع بمكة، أقام عند الشيخ عبد القادر بمدرسته مدةً يسيرةً، فقرأ عليه من «الخرقي»، ثم توفي الشيخ فلازم أبا الفتح بن المَنِّي، وقرأ عليه المذهب والخلاف والأصول حتى برع، وأقام ببغداد نحواً من أربع سنين، ثم رجع إلى دمشق، ثم عاد إلى بغداد، اشتغل بتصنيف كتاب «المغني في شرح الخرقي» فبلغ الأمل في إتمامه، وهو كتاب بليغٌ في المذهب، تعب عليه، وأجاد فيه، وجمَّل به المذهب، وقرأه عليه جماعةٌ، وانتفع بعلمه طائفةٌ كثيرةٌ، وغلب عليه الاشتغال =

وقيل: فاطمة، اختاره القاضي أبو يعلى الصغير، وغيرُه.

وقيل: خديجة.

وقيل: عائشة في نفع الأمة[1]، وفاطمة في نفسها؛ لكونها[2] بضعة من النبي ﷺ[3]، وخديجة في نفع النبي ﷺ[4].

* * *

= بالفقه والعلم، كان كثير الحياء، عَزوفاً عن الدنيا وأهلها، هيناً ليناً متواضعاً، محبًّا للمساكين، حسن الأخلاق، جواداً سخيًّا، من رآه كأنه رأى بعض الصحابة، وكأنما النور يخرج من وجهه، كثير العبادة، يقرأ كل يوم وليلة سُبعاً من القرآن، ولا يصلِّي ركعتي السنة في الغالب إلاَّ في بيته اتباعاً للسنَّة، وكان الشيخ إمام الحنابلة بجامع دمشق، أفرد الحافظ الضياء سيرة الموفق في جزأين، وكذلك أفردها الحافظ الذهبي، توفي سنة (٦٢٠هـ)، انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٢٣٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ١٦٦).

(١) لأنها كانت عالمة، وقد روت من أحوال النبي ﷺ الكثير، وأخذ عنها الناس كثيراً من السنن بسبب عمرها المديد بعد وفاة رسول الله ﷺ، روى الترمذي عن أبي موسى قال: ما أشكل علينا أصحاب محمد ﷺ حديثٌ قط فسألنا عائشة إلا وجدنا عندها منه علماً، وقد قال الذهبي عنها في «سير أعلام النبلاء» (٢/ ١٤٠): ولا أعلم في أمة محمد ﷺ، بل ولا في النساء مطلقاً امرأة أعلم منها.

(٢) في الأصل: «لكونه»، ولعله سبق قلم من المؤلف رحمه الله تعالى.

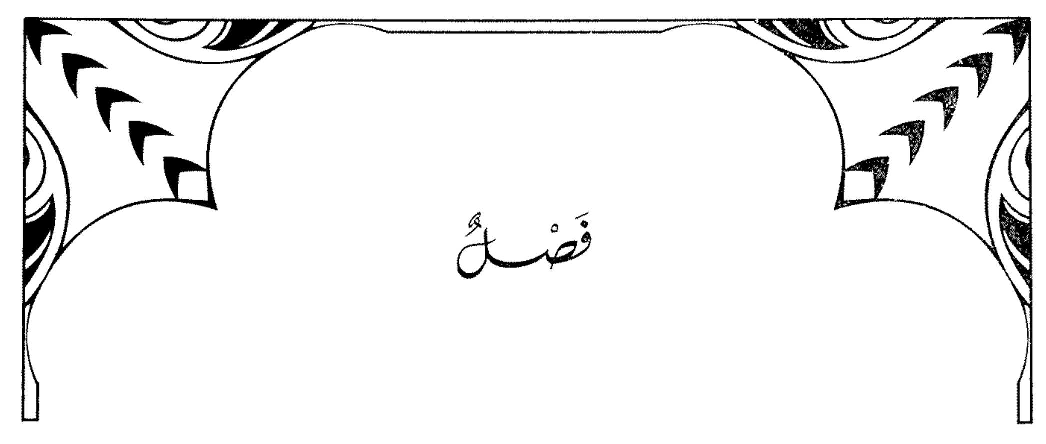
(٣) لحديث: «إنما فاطمة بضعة مني، يؤذيني ما آذاها، وينصبني ما أنصبها»، أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ٥)، والترمذي في «السنن» (٣٨٦٩)، وقال: حسن صحيح.

(٤) لأنها ثبتت رسول الله حين فجأه الوحي، وواسته حين آذاه الناس، وكانت تنفق من مالها في سبيل نصرته.

[القول في خلافة معاوية]

وإمامة معاوية ثابتةٌ، وهو إمام حقٍّ.

❐ ❐ ❐



فَصْلٌ

[أحكام الإمامة]

ذكر ابن عقيلُ في الإمامة: هل تنعقد برجل واحدٍ من أهل الحلِّ والعَقْد، أم بجماعة من أهل الحل والعقد؟

فقال أحمد في رواية إسحاق بن إبراهيم ـ وقد سئل عن قوله ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ إِمَامٌ؛ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»[1] ـ ما معناه: قال: تدري ما الإمام؟ الإمامُ الذي يُجمِع المسلمون عليه، كلُّهم يقول: هذا إمامٌ، فهذا معناه[2].

قال ابن عقيل: وظاهر هذا أنها لا تنعقد برجل واحد، بل بجميعهم[3].

وقال في رواية عبدوس بن مالك العطار: ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة، وسمي أمير المؤمنين، فلا يحلُّ لأحد يؤمنُ بالله أن يبيت

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ٩٦)، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ٧٦٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٥٧٣)، عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

(٢) رواه الخلال في «السنة» (١/ ٨٠).

(٣) قال في «الإقناع» (٤/ ٢٩٢): ويثبت بإجماع المسلمين عليه.

ولا يراه إماماً[1]، برًّا كان أو فاجراً[2].

قال ابن عقيل: وظاهر هذا أنها تثبت بالقهر والغلبة[3].

وكذلك في رواية أبي الحارث في الإمام يخرج عليه من يطلب الملك، فيكون مع هذا قوم ومع هذا قومٌ: تكون الجماعةُ مع من غلب.

وإذا مات الإمام في بلد؛ لم يختص أهل ذلك البلد بنصب الإمام دون غيرهم من أهل سائر البلاد، ذكره ابن عقيل، وغيرُه.

والإمامة إذا انعقدت؛ لم يكن لأحدٍ فسخُها من غير أن يكون هناك حادثٌ يوجب الفسخ.

وإن أراد أن يخلع نفسه؛ فاختلفت الرواية عن أحمد؛ هل يملك عزلَ نفسه من غير سبب؟ على روايتين، وذلك مبني على أصل؛ وهو أن الإمام هل هو وكيل للمسلمين أم لا؟ على روايتين.

وقال ابن عقيل: إذا أراد ذلك؛ فإن وجد من نفسه نقصاً يؤثِّر في الإمامة وأيِسَ من زواله؛ وجب عليه أن يخلع نفسه، وإن لم يوجد نقصٌ؛ فعلى

---

(١) في الأصل: «أن يثبت امراه عليه إماماً»، والمثبت من «الأحكام السلطانية» للقاضي أبي يعلى (ص: ٢٣).

(٢) انظر رواية عبدوس في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٤٤).

(٣) قال الحجاوي في «الإقناع» فيما تثبت به الإمامة (٤/ ٢٩٢): أو بقهره الناس بسيفٍ حتى أذعنوا له ودعوه إماماً، وقال البهوتي في «كشاف القناع» (٦/ ١٥٩): لأن عبد الملك بن مروان خرج عليه ابن الزبير فقتله واستولى على البلاد وأهلها حتى بايعوه طوعاً وكرهاً ودعوه إماماً، ولما في الخروج عليه من شق عصا المسلمين، وإراقة دمائهم، وذهاب أموالهم.

روايتين؛ بناءً على أنه هل هو وكيلٌ أم لا؟ على روايتين:

إحداهما: أنه وكيل، فله ذلك، نصَّ عليه في رواية ابن منصور[1]، وأبي النصر[2]، واختاره الخرقي[3].

والثانية: لا، فلا يملك عزل نفسه، أومأ إليه في رواية ابن منصور، وأبي طالب، وخرجها أبو بكر على روايتين.

وإذا ولَّى الإمامُ قاضياً وأراد عزله من غير علَّة؛ لم يملك ذلك، ويتوجَّه:

---

(١) هو الشهير بالكوسج، تقدمت ترجمته.

(٢) هو إسماعيل بن عبدالله بن ميمون بن عبد الحميد بن أبي الرجال، أبو النصر العجلي، مروزي الأصل، وهو ابن أخي نوح بن ميمون، سمع عبيدالله بن موسى، وعبد الرحمن بن قيس الزعفراني، وأبا عبد الرحمن المقرىء، وخلف بن الوليد الجوهري، وعبد الرحمن بن شريك بن عبدالله النخعي، والإمام أحمد، ونقل عنه مسائل كثيرة، روى عنه محمد بن خلف الدوري، ومحمد بن جعفر المطيري، وأبو الحسين بن المنادي، وغيرهم، توفي سنة (٢٧٠هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ١٠٥).

(٣) هو أبو القاسم، عمر بن الحسين بن عبدالله، البغدادي الخرقي الحنبلي، العلامة شيخ الحنابلة، صاحب المختصر المشهور في مذهب الإمام أحمد، كان من كبار العلماء، تفقَّه بوالده الحسين صاحب المَرُّوذي، قرأ عليه جماعة من شيوخ المذهب، منهم أبو عبدالله بن بطة، وأبو الحسين التميمي، وصنَّف التصانيف، قال القاضي أبو يعلى: كانت لأبي القاسم مصنفاتٌ كثيرةٌ لم تظهر؛ لأنه خرج من بغداد لمَّا ظهر بها سبُّ الصحابة، فأودع كتبه في دارٍ فاحترقت الدار، قدم دمشق، وبها توفي سنة (٣٣٤هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٧٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٣٦٣).

بلى[1]، وإن أراد هو عزْلَ نفسه؛ فقال القاضي: له ذلك.

وقال ابن عقيل: يجب أن يحمل على الرِّوايتين في الإمام.

قال: ويحتمل أن يكون له ذلك رواية واحدة.

* * *

[صفات الإمام الأعظم]

والإمامة تفتقر إلى صفات، إذا كان عليها؛ صلح:

منها: أن يكون قرشيًّا[2]، فلا يجوز أن يولى من غير قريش، نص على ذلك في رواية مهنًّا، فقال: لا يكون في غير قريش خليفة.

وقال في رواية يوسف بن موسى: الأئمةُ في قريش[3].

ويشترط فيه: البلوغ، والعقل، والعلم، والعدالة، والإسلام، ووجود القوة في الفصل بين الناس.

وقد نص أحمد على صحة إمامة من كان في عصره من الخلفاء، ولم

---

(١) استدلوا لذلك بقول عمر ﷺ: لأعزلنَّ أبا مريم ـ يعني: عن قضاء البصرة ـ وأولِّي رجلاً إذا رآه الفاجر فَرِقَـه، فعزَله ووَلَّى كعبَ بنَ سُوْر. رواه محمد بن خَلَف في «أخبار القضاة» (١/ ٢٧٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٠٨).

(٢) قال الإمام في «رسالة الإصطخري»: والخلافة في قريش ما بقي من الناس اثنان، ليس لأحد من الناس أن ينازعهم فيها، ولا يخرج عليهم، ولا نقر لغيرهم بها إلى قيام الساعة، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٦).

(٣) هذا نصُّ حديثٍ مرفوع عن أنس، عن النبي ﷺ، أخرجه ابن أبي شيبة (٣٢٣٨٨)، والبيهقي (٣/ ١٢١).

تجتمع فيهم الصفات.

* * *

[حكم زوال صفات الإمامة]

ولـو وجدت الصفاتُ حالَ العَقْد ثم عُدمت بعـد العقد؛ فهل يوجب ذلك خلعَه وسقوطَ طاعته؟

قال ابن عقيل: تارةً يحدث به ما يمنعه من النظر بالكلية فيوجب خلعه؛ كالجنون، والردة، وتارةً يحدث بـه ما يمنعه من الاستغناء بنفسه ويمكنه أن يأمر من يستوفي، ففي الأول: يجب خلعُه.

ومنـعُ الإمام من النظر فيما جُعل إليـه أو من بعضه لا يوجب خلعَـه، ولا القدحَ في إمامته.

ولا تجوز إمامةُ المفضول ونصبُه إلا أن يكون عارضٌ يمنع من نصب الفاضل؛ كخوف فتنةٍ، أو كون الفاضل ليس بعالم بالسياسة، أو بـه غفلـة، أو كثرة نسيان، أو ضَجوراً، أو ليس بقرشي.

وليس من شرط الإمام أن يكون معصوماً.

ولا يجوز الخروجُ على الإمام، ولا إخراجُ يدٍ عن طاعته[1].

---

(١) عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «من خلع يداً من طاعة؛ لقي الله يوم القيامة لا حجة له»، أخرجه مسلم (١٨٥١ / ٥٨)، وقال الإمام أحمد في رواية ابن عبدوس: ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين وقد كان الناس اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة بأي وجه كان بالرضا والغلبة؛ فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف =

[طرق تولي الإمامة العظمى]

وطرق الإمامة عهد من إمام عادل[1]، أو اجتهاد أهل الحل والعقد[2]، ولا يجوز إخلاءُ العصر من إمام[3].

قال ابن عقيل: ويجب أن يكون شجاعاً.

قال: والإمامة رتبةٌ دينيةٌ شريفةٌ، وهي أعظم المراتب[4]، والله أعلم.

❐ ❐ ❐

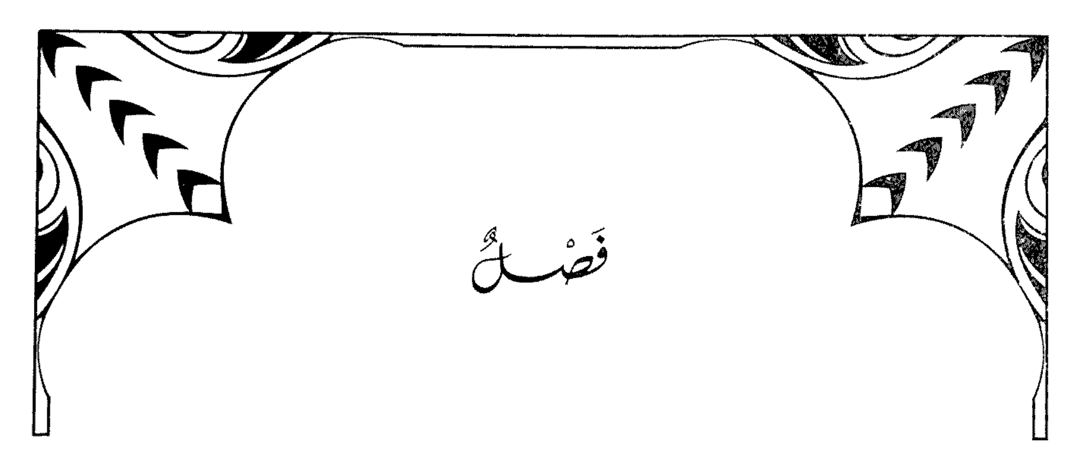
= الآثار عن رسول الله ﷺ، فإن مات الخارج عليه؛ مات ميتة جاهلية، ولا يحل قتل السلطان، ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك؛ فهو مبتدع على غير السنة والطريق، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٤٤).

(١) كما استخلف الصديق الفاروق رضي الله عنهما.

(٢) أهل الحلِّ والعقد: هم العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر حضورهم، وهو تعريف التفتازاني في «شرح المقاصد» (٢/ ٢٧٢)، وذلك كما استخلف الصحابة أبا بكر الصديق بعد رسول الله بعد مداولةٍ للرأي ووجهات النظر بين المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة.

(٣) لقوله ﷺ: «من مات وليس في عنقه بيعة؛ مات ميتةً جاهلية»، أخرجه مسلم (١٨٥١/ ٥٨) عن ابن عمر، انظر: «الأحكام السلطانية» للماوردي (ص: ٥)، و«الأحكام السلطانية» لأبي يعلى (ص: ١٩)، و«السياسة الشرعية» (ص: ١٦١).

(٤) قال شيخ الإسلام في «السياسة الشرعية» (ص: ١٦٨): يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها؛ فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بدَّ لهم عند الاجتماع من رأسٍ، حتى قال النبي ﷺ: «إذا خرج ثلاثة في سفر؛ فليؤمِّروا أحدهم»، =



فَصْلٌ

[حكم المعتزلة]

قال ابن عقيل: لا يختلف المذهبُ في تكفير المعتزلة[1].

واختلفت الرواية في تكفير من لا يحكم بكفرهم على روايتين.

وقال القاضي أبو يعلى الصغير: من وقَف في كفر مَنْ حكمنا بكُفْره من

= رواه أبو داود من حديث أبي سعيد، وأبي هريرة، وروى الإمام أحمد في «المسند» عن عبدالله بن عمرو: أن النبي ﷺ قال: «لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم»، فأوجب ﷺ تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر؛ تنبيهاً بذلك على سائر أنـواع الاجتماع، ولأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة، وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل، وإقامة الحج والجمع والأعياد، ونصر المظلوم، وإقامة الحدود لا تتم إلا بالقوة والإمارة، ولهذا روي: «إن السلطان ظل الله في الأرض»، ويقال: ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة واحدة بلا سلطان، والتجربة تبين ذلك.

(١) اختلفت مذاهـب المسلمين في الحكم على المعتزلـة بين من يقول بكفرهم ومن لا يقول مع اتفاقهم على تخطئتهم وتبديعهم، والإمام أحمد أطلق في رسالته إلى مسدد كفرهم فقال: فمن قال: مخلوق فهو كافر بالله العظيم، بل كفر من لم يكفرهم فقال: ومن لـم يكفره فهو كافر، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٤٢).

أهل الأهواء، هل يكفر بوقفه في كفرهم أم لا؟ فيه روايتان:

نقل الجماعة: المَرُّوْذِي، وأبو طالب، ويعقوب بن بختان، وغيرُهم عن أحمد: أنه لا يكفر.

والثانية: يكفر، قال ذلك في الرِّسالة إلى مُسدَّد[1]، وكذلك في رسالته إلى أبي العباس بن جعفر[2]، ورسالته إلى أحمد بن شاذان[3].

قال القاضي الكبير: ويجب أن تحمل المسألة على اختلاف الحالين، فالموضع الذي قال: أُكَفِّره إذا كان يعتقد أن قوله يوجب الكفر؛ لأنه يحصل بمنزلة من اعتقد كفر اليهودي والنصراني وقال: لا أُكفره؛ فإنه يكفر بوقفه عن كفرهما، والموضع الذي قال: لا أُكَفِّره إذا لم يتحقق أن هذا القول يوجب الكفر، بل كان يعتقد أنه بدعةٌ، وأن ذلك لا يوجب الكفر؛ لأن أدلة هذه المسائل خفيَّةٌ.

وقال ابن عَقيل: وهل يُهجر من وقَف في كفرهم؟ على روايتين، قال:

---

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) وهو الإصطخري، وقد تقدمت ترجمته.

قال الإمام في رسالته إليه: ومن زعم أن القرآن مخلوق؛ فهو جهمي كافر، ومن زعم أن القرآن كلام الله ووقف ولم يقل: ليس بمخلوق؛ فهو أخبث من قول الأول، ومن زعم أن ألفاظنا به وتلاوتنا له مخلوقة، والقرآن كلام الله؛ فهو جهمي، ومن لم يكفر هؤلاء القوم كلهم؛ فهو مثلهم، انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٩).

(٣) هو أحمد بن شاذان بن خالد الهمداني، روى عن إمامنا أشياء، منها: سمعت أحمد يقول: من قال: لفظه بالقرآن مخلوق؛ فهو جهميٌّ مخلَّدٌ في النار خالداً فيها، ثم قال: وهذا شرك بالله العظيم. انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٤٧).

أصحُّهما يُهجر[1].

* * *

[هجر الفساق ولعنهم]

قال: وهل يُهجر أهل الكبائر والمستديمين على الصَّغائر[2]؟

قال: الأحاديث تدل على استحباب هجرانهم دون وجوبه.

قال القاضي أبو يعلى الصغير: واختلفت الرواية عن أحمد في فُسَّاق أهل الملَّة، هل يجوز لعنُهم؟ على روايتين[3]، إحداهما: لا يجوز، نقلها

---

(١) ظاهر أنه أولى بالهجر من الفاسق.

(٢) فصل شيخ الإسلام في هذا حسب أحوال العصاة، فقال في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٠٦): وهذا الهجر يختلف باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم وقلتهم وكثرتهم، فإن المقصود به زجر المهجور وتأديبه ورجوع العامة عن مثل حاله، فإن كانت المصلحة في ذلك راجحةً بحيث يفضي هجره إلى ضعف الشرِّ وخفيته؛ كان مشروعاً، وإن كان لا المهجور ولا غيره يرتدع بذلك، بل يزيد الشر والهاجر ضعيفٌ بحيث يكون مفسدة ذلك راجحةً على مصلحته؛ لم يُشرع الهجر؛ بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر، والهجر لبعض الناس أنفع من التأليف؛ ولهذا كان النبي ﷺ يتألَّف قوماً ويهجر آخرين.

(٣) أما اللعن بالوصف؛ فليس بحرام؛ كلعن الواصلة والمستوصلة، والواشمة والمستوشمة، وآكل الربا وموكله، والمصورين، والظالمين، والفاسقين، والكافرين، ولعن من غيَّر منار الأرض، وغير ذلك مما جاءت النصوص الشرعية **بإطلاقه على** الأوصاف لا على الأعيان، انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ٦٧).

وأما لعن الفاسق المعين؛ ففيه قولان ذكرهما شيخ الإسلام ابن تيمية في «المستدرك =

صالح وقال: لا تعجبني.

وكذلك قال في رواية أبي الحارث، وأبي طالب.

قال القاضي الكبير: ويمكن أن يحمل توقفُ أحمد عن لعنهم في حقِّ من كان من الأمراء، وقد صرح به في رواية صالح.

وذكر الخلال عن أبي عبدالله جوازَ اللعن.

وقال أبو بكر عبدُ العزيز: ليس لنا أن نلعن إلا من لعن رسولُ الله على سبيل الإخبار عنه ﷺ[1].

ويجوز لعنُ الكفار عامًّا[2]، وفي لعنِ مُعَيَّنٍ روايتان[3].

= على مجموع الفتاوى» (١/ ١٣٣): أحدهما: أنه جائز، واختاره ابن الجوزي وغيره، الثاني: أنه لا يجوز، واختاره أبو بكر عبد العزيز، وشيخ الإسلام، قال: المعروف عن أحمد كراهة لعن المعين؛ كالحجاج وأمثاله، وأن يقول كما قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

(١) أي: لا على سبيل إنشاء اللعن منا لمن نلعنه، وفي هذا احتياطٌ.

(٢) قال القرطبي في «أحكام القرآن» (٢/ ١٨٨): أما لعن الكفار جملةً من غير تعيين؛ فلا خلاف فيه؛ لما روى مالك عن داود بن الحصين، أنه سمع الأعرج يقول: ما أدركت الناس إلا وهم يلعنون الكفرة في رمضان، وسواء كانت لهم ذمة أو لم تكن، وليس ذلك بواجب، ولكنه مباح.

(٣) كذا في الأصل، وكتب فوقها: «وجهان».

والمذهب أنه لا يجوز لعنه؛ لأن حاله عند الوفاة لا تعلم، وقد شرط الله تعالى في إطلاق اللعنة الوفاة على الكفر، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[البقرة: ١٦١]، انظر: «الآداب الشرعية» (١/ ٣٠٣)، و«كشاف القناع» (٦/ ١٢٦).

وهل يجوز لعنُ يزيدَ[١]؟ فيه روايتان[٢]:

إحداهما: التوقف عن لعنه، نقلها أبو طالب[٣].

والثانية: يجوز، نقلَها صالح[٤].

* * *

(١) ولقد سئل الحافظ عبد الغني المقدسي عن يزيد بن معاوية؟ فأجاب: خلافته صحيحة، قال: وقال بعض العلماء: بايعه ستون من أصحاب رسول الله ﷺ، منهم ابن عمر، وأما محبته؛ فمن أحبه فلا ينكر عليه، ومن لم يحبه فلا يلزمه ذلك؛ لأنه ليس من الصحابة الذين صحبوا رسول الله ﷺ فيلتزم محبتهم إكراماً لصحبهم، وليس ثمَّ أمرٌ يمتاز به عن غيره من خلفاء التابعين؛ كعبد الملك وبنيه، وإنما يمنع من التعرُّض للوقوع فيه خوفاً من التسلق إلى أبيه، وسدًّا لباب الفتنة، انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ١٩٥).

(٢) قال في «مطالب أولي النهى» (٥/ ٦٥٨): ويتجه تحريم لعن الحَجَّاج وتحريم لعن يزيد، قال: ثم رأيته نص أحمد، ثم قال: وعليه الأصحاب، ولا يجوز التخصيص باللعنة خلافاً لأبي الحسين وابن الجوزي، وجماعة من أصحابنا وغيرهم؛ كالجلال السيوطي، والسعد التفتازاني، وابن محب الدين الحنفي، وبعض العراقيين، انتهى مختصراً.

(٣) قال أبو طالب: سألت أحمد عمن نال يزيد بن معاوية، قال: لا تكلَّم في هذا، قال النبي ﷺ: «لعن المؤمن كقتله»، قال: فقد توقَّف عن لعنة الحجَّاج مع ما فعله، ومع قوله: الحجاج رجل سوء، وتوقَّف عن لعنة يزيد بن معاوية مع قوله في رواية مهنَّا وقد سأله عن يزيد بن معاوية فقال: هو الذي فعل بالمدينة ما فعل، قتل بالمدينة من أصحاب رسول الله ﷺ، ونهبها، لا ينبغي لأحد أن يكتب حديثه، انظر: «الآداب الشرعية» (١/ ٣٤٩).

(٤) واختارها ابن الجوزي كما في «الآداب الشرعية» (١/ ٣٤٦).

[الفسق]

والفاسقُ بأفعالـه لا يخرج من الإيمان[1]، بل يكون مؤمناً بما أتى من التصديق والأفعال، فاسقاً بما أتى من المخالفات.

والفسقُ يحصل بفعل كبيرة، أو مداومةٍ على صغيرة[2].

والكبائر: ما فيه حدٌّ في الدنيا، أو وَعيدٌ في الآخرة[3].

قال أبو العباس: أو لعنةٌ، أو غضب، أو مقت، أو نفيُ إيمان[4].

* * *

(١) قال الإمام الطحاوي: «ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنبٍ ما لم يستحلّه، ولا نقول: لا يضرُّ مع الإيمان ذنبٌ لمن عمله»، وهذا ردٌّ على الخوارج في قولهم بتكفير فاعل الذنب. انظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ٦٠).

(٢) انظر: «الفروع» (١١/ ٣٣٥).

(٣) اختلف العلماء اختلافاً كبيراً في حد الكبيرة وعددها، ففي عددها قيل: سبعة، وقيل: سبعة عشر، وقيل: إنها إلى السبعين أقرب، وقيل غير ذلك، وفي حدها منهم من قال: الصغيرة ما دون الحدين: حد الدنيا وحد الآخرة، ومنهم من قال: كل ذنب لم يختم بلعنة أو غضب أو نار، ومنهم من قال: الصغيرة ما ليس فيها حد في الدنيا ولا وعيد في الآخرة، قال تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١]، انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٥٦٢).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (١١/ ٦٥٠).

[التحابط]

وتسقط المعاصي بالحسنات[1]، وتسقط الحسناتُ بالردة[2].

وقال ابن عقيل: لا تُحبط الردةُ الإسلامَ حتى يُوافى بها، ويموت عليها[3]، والإيمان يحبط إثم الشرك وجميع ما يُفعل حالَ الشرك.

* * *

[التوبة وأحكامها]

وتلزم التوبةُ[4] شرعاً لا عقلاً[5] كلَّ مسلم مكلَّفٍ أثم من ذنبٍ، وهي

---

(١) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]، وعن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «أرأيتم لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمساً، ما تقول ذلك يبقي من درنه؟»، قالوا: لا يُبقي من درنه شيئاً، قال: «فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بها الخطايا»، أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلوات الخمس كفارة (٥٠٥).

(٢) قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

(٣) يستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقد خالف أبو حنيفة في هذا الشرط، فلم يشترط في إحباط العمل بالردة الموتَ على الكفر، انظر: «تفسير السخاوي» (١/ ١٠٦)، و«المبسوط» للسرخسي (٢/ ٩٦).

(٤) قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ٤٥): وقد أجمع المسلمون أن التوبة على المذنب فرضٌ.

(٥) هذا عند أهل السنة، وعند المعتزلة بالعقل، انظر: «شرح صحيح مسلم» =

النَّدمُ على الذنب[1]، والرجوع عن ارتكابه[2]، ويسقط مأثم الذنب[3].

ويجوز أن يتوب من ذنبٍ، وهو مصرٌّ على غيره[4]، وقيل: لا.

قال ابن عقيل: وتوبة الشاب أوفى من توبة الكهل[5].

❐ ❐ ❐

= للنووي (١٧/ ٥٩).

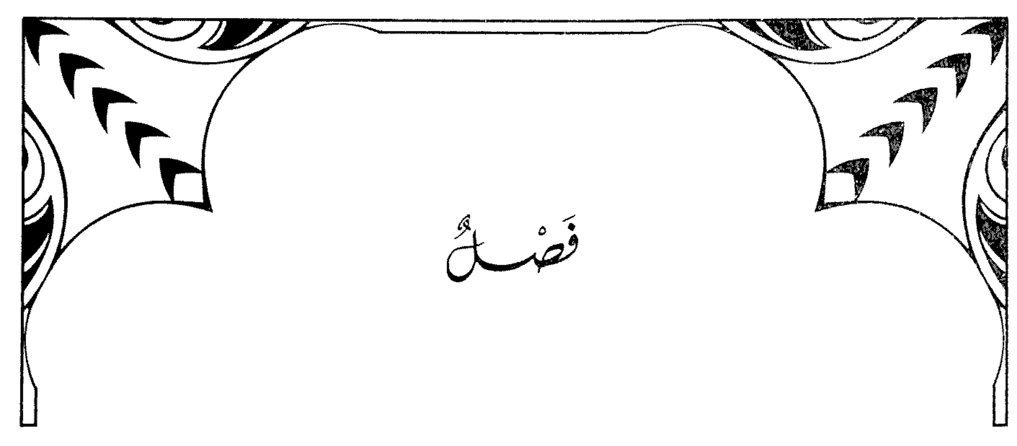
(١) عن أنس أنه ﷺ قال: «الندم توبة»، أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦١٣)، والحاكم (٤/ ٢٧٢)، وقال: صحيح على شرط الشيخين.

(٢) وجوب التوبة من المعاصي على الفور، ويشترط إضافة لما ذكره العزم على ألا يعود، وإن كان فسقه بترك واجب؛ فلا بد من فعله، ويعتبر لصحة توبةٍ من نحو غصبٍ ردُّ مظلمةٍ إلى ربها إن كان حيًّا، أو إلى ورثته إن كان ميتاً، انظر: «كشاف القناع عن متن الإقناع» للبهوتي (٦/ ٤٢٥).

(٣) قال النووي في «شرح مسلم» (١٣/ ١٧٣): التوبة تكفر المعاصي الكبائر، وهو مجمع عليه، واختلف متكلمو أهل السنة في أن تكفيرها قطعي أو ظني، وهو الأقوى.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٧/ ٥٩).

(٥) يمكن أن يدل عليه حديث عقبة بن عامر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله ﷻ ليعجب من الشاب ليست له صَبْوة»، أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ١٥١)، والطبراني في «الكبير» (٨٥٣)، وأبو يعلى (١٧٤٩)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٧٠): إسناده حسن، وحديث أنس: «إن الله يحب الشاب التائب»، أخرجه أبو الشيخ في «الثواب»، قال المناوي (٢/ ٢٨٨): قال الزين العراقي: سنده ضعيف، وعن ابن عمر: «إن الله يحب الشاب الذي يفنى شبابه في طاعة الله»، أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٣٦٠)، وقال: غريب، قال المناوي (٢/ ٢٨٨): فيه محمد بن الفضل بن عطية، قال الذهبي في «الضعفاء»: تركوه، واتهمه بعضهم، وسالم الأفطس قال ابن حبان: ينفرد بالمعضلات.



فَصْلٌ

[أطفال المشركين]

واختلف أصحابنا في أطفال المشركين[1]؛ هل هم في الجنة[2] أم في النار[3]، أم خدمُ أهل الجنة[4]، أم يمتحنون في عَرصة القيامة[5]؟

---

(١) لم يذكر هنا حكم أطفال المسلمين الذين يموتون وهم صغار، وذلك لأنهم في الجنة إجماعاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾[الطور: ٢١].

(٢) لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[الإسراء: ١٥]، وإذا كان لا يعذب العاقل لكونه لم تبلغه الدعوة؛ فلأن لا يعذب غير العاقل من باب الأولى، ولقوله ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة»، أخرجه البخاري (١٣١٩)، ومسلم (٢٦٥٨/ ٢٢).

(٣) ودليله قول الله تعالى على لسان نوح عليه السلام: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ۝٢٦ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّواْ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾[نوح: ٢٦ ـ ٢٧].

(٤) لحديث رواه أنس: «أطفال المشركين خدم أهل الجنة»، أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥/ ٢٩٤)، وأبو يعلى (٤٠٩٠)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢١٩): في إسناد أبي يعلى يزيد الرقاشي، وهو ضعيف، وقال فيه ابن معين: رجل صدق، ووثقه ابن عدي، وبقية رجالهما رجال الصحيح.

(٥) لحديث الأسود بن سريع عن رسول الله ﷺ قال: «أربعة يحتجُّون يوم القيامة: =

على أقوالٍ[1].

= رجلٌ أصم، ورجلٌ أحمق، ورجلٌ هرم، ورجلٌ مات في الفترة، فأما الأصم فيقول: يا ربِّ! لقد جاء الإسلام وما أسمع شيئاً، وأما الأحمق فيقول: ربِّ! قد جاء الإسلام والصبيان يحذفونني بالبعر، وأما الهرم فيقول: ربِّ! لقد جاء الإسلام وما أعقل، وأما الذي مات في الفترة فيقول: ربِّ! ما أتاني لك رسولٌ، فيأخذ مواثيقَهم ليُطيعنَّه، فيُرسل إليهم رسولاً أن ادخلوا النار، قال: فوالذي نفسي بيده! لو دخلوها كانت عليهم برداً وسلاماً»، قال الحافظ في «فتح الباري» (٣/ ٢٤٦): وقد صحت مسألة الامتحان في حق المجنون ومن مات في الفترة من طرق صحيحة.

(١) هذه المسألة من المسائل التي كثر الخلاف فيها بين أهل العلم، والخلاف فيها قديم، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح» فيهم عشرة أقوال (٣/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧)، وهي:

١ ـ أنهم في مشيئة الله تعالى، وهو منقول عن الحمادين وابن المبارك وإسحاق، ونقله البيهقي في «الاعتقاد» عن الشافعي في حق أولاد الكفار خاصة، قال ابن عبد البر: وهو مقتضى صنيع مالك، وليس عنده في هذه المسألة شيء منصوص، إلا أن أصحابه صرحوا بأن أطفال المسلمين في الجنة، وأطفال الكفار خاصة في المشيئة، والحجة فيه حديث: «الله أعلم بما كانوا عاملين».

٢ ـ أنهم تبع لآبائهم، فأولاد المسلمين في الجنة، وأولاد الكفار في النار، وحكاه ابن حزم عن الأزارقة من الخوارج، وروى أحمد من حديث عائشة: سألتُ رسول الله ﷺ عن ولدان المسلمين، قال: «في الجنة»، وعن أولاد المشركين قال: «في النار»، فقلت: يا رسول الله! لم يُدركوا الأعمال، قال: «ربُّكِ أعلم بما كانوا عاملين، لو شئت أسمعتك تضاغيَهم في النار»، وهو حديثٌ ضعيفٌ جدًّا.

٣ ـ أنهم يكونون في برزخ بين الجنة والنار؛ لأنهم لم يعملوا حسنات يدخلون بها الجنة ولا سيئات يدخلون بها النار. =

[حجب الكفار]

والكفار لا يحاسبهم الله[1]، ولا يرونه[2].

* * *

= ٤ ـ خدم أهل الجنة، وفيه حديث عن أنس أخرجه أبو داود الطيالسي وأبو يعلى، وللطبراني والبزار من حديث سمرة مرفوعاً: «أولاد المشركين خدم أهل الجنة»، وهو ضعيف.

٥ ـ أنهم يصيرون تراباً، روي عن ثُمامة بن أشْرس.

٦ ـ هم في النار، حكاه عياض عن أحمد، وغلطه ابن تيمية بأنه قول لبعض أصحابه، ولا يحفظ عن الإمام أصلاً.

٧ ـ أنهم يمتحنون في الآخرة بأن ترفع لهم نار، فمن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً، ومن أبى عُذِّب، أخرجه البزار من حديث أنس وأبي سعيد، وأخرجه الطبراني من حديث معاذ بن جبل، وقد صحت مسألة الامتحان في حق المجنون ومن مات في الفترة من طرقٍ صحيحةٍ، وحكى البيهقي في كتاب «الاعتقاد» أنه المذهب الصحيح.

٨ ـ أنهم في الجنة، قال النووي: وهو المذهب الصحيح المختار الذي صار إليه المحققون.

٩ ـ الوقف.

١٠ ـ الإمساك.

(١) قال تعالى: ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[القصص: ٧٨]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُو۟لَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[آل عمران: ٧٧].

(٢) قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾[المطففين: ١٥].

[السحر والرؤى والعين والنجوم]

ومما يعلم: أن السِّحر حقٌّ[1]، والمنامَ حقٌّ[2]، ومنه الحُلُم[3]،

---

(١) لقوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ وَلَـٰكِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾ الآية [البقرة: ١٠٢]، قال أبو عمرو الداني في «الرسالة الوافية» (ص: ١٥٦): فهذا نص في منه تعالى على إثبات السحر، وأن علمه يفرق بين المرء وزوجه، وأنه ضارٌّ للمسحور، غير أنه لا يضر إلا بإذن الله؛ أي: بحكم الله وقضائه وقدره وفعله، وهو الضرر عند فعل الساحر، ونقل البدر العيني في «عمدة القاري» (١٤/ ٦٢) عن ابن هبيرة الإجماع على أن للسحر حقيقة، وخالف المعتزلة وأبو إسحاق الإسفراييني حيث قالوا: هو تمويهٌ وتخيلٌ.

أقول: ولعل السحر أنواع، منه ما هو تخيل، وهو الذي قال تعالى فيه: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]، والله أعلم.

(٢) عن أبي قتادة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «الرؤيا من الله، والحلم من الشيطان، فإذا رأى أحدكم شيئاً يكرهه؛ فلينفث حين يستيقظ ثلاث مرات ويتعوذ من شرها؛ فإنها لا تضره»، أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب النفث في الرقية (٥٤١٥)، وعن أبي هريرة ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: «رؤيا المؤمن جزءٌ من ستة وأربعين جزءاً من النبوة»، أخرجه البخاري في كتاب التعبير، باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة (٦٥٨٢).

(٣) ذكر ابن القيِّم رحمه الله في كتاب «الروح» (ص: ٤٢) أن الرؤيا على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: حق، وهو ما يجري على يد ملَك الرؤيا، يأتي إلى النائم فيُريه أشياء عجيبة، فيستيقظ النائم وقد رأى هذه الرؤيا فتقع كما رآها. =

والعينَ حـقٌّ[١]، ولا عَدْوى[٢] ولا طِيَرَة[٣]، والنجوم لا أصلَ لتأثيرها ضرًّا ولا نفعاً، سوى ما أخبر الله ورسولهُ[٤].

= **النوع الثَّاني**: يكـون من الشيطان، وذلك: أنّ الإنسان إذا نـام ولم يذكر الله عنـد النوم، ولم يقـرأ آيـة الكرسي، ولم يقرأ سور الإخلاص والمعوِّذتين، ولم يتعوَّذ بالله؛ فإنَّ الشيطان يتسلَّط عليه، ويكدِّر عليه نومه، ويُريه أشياء باطلة لا حقيقة لها من أجل أن يكدِّره. والسبب: أنه لم يتحصَّن بالله من الشيطان قبل النوم.

النوع الثَّالث: حديث نفس، وذلك أنَّ الإنسان يفكِّر في أشياء في اليَقظة، أو تُهِمُّه أشياء، فإذا نام فإنَّ هذه الأشياء تَعْرِضُ له في نومِهِ؛ لأنَّه كان مهتمًّا بها في اليقظة. وهذا حديث نفس ليس له حقيقة، وإنما هو أضغاث أحلام.

(١) لقـولـه ﷺ: «العين حق»، أخرجـه البخـاري في كتـاب الطب، باب العين حـق (٥٤٠٨)، ومسلم (٢١٨٧/ ٤١) عن أبي هريرة ﷺ، وفي رواية: «العين حق، ولو كان شيء سابق القدر؛ سبقته العين، وإذا استُغسلتم فاغسلوا»، أخرجه مسلم (٢١٨٨/ ٤٢) عن ابن عباس ﵄.

(٢) لقوله ﷺ: «لا عدوى، ولاصفر، ولا هامـة»، فقال أعرابي: يا رسول الله! فمـا بال إبلي تكون في الرمل كأنها الظباء، فيأتي البعير الأجرب فيدخل بينها يجربها؟ فقال ﷺ: «فمن أعدى الأول»، أخرجه البخاري في كتاب الطب (٥٧١٧)، ومسلم في كتاب السلام (٢٢٢٠/ ١٠١).

(٣) الطيرة: نوع من السحر، قيـل: هـو مـا تتحبب بـه المرأة إلى زوجها، والتطير: التشاؤم، وأصله الشيء المكروه من قول أو فعل أو مرئي، وكانوا يتطيرون بالسَّوانح والبَوارح، وفي الحديـث: «الطيرة شرك»، انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٤/ ٢١٨).

(٤) قال ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (٤/ ٨٠): ولا ينظر في النجوم إلا بما يستدل=

[التناسخ]

وما ينزل بالبهائم من الأمراض ليس بعقاب[1]، ولا أرواحُهم منسوخةٌ من الآدميين[2].

= به على القبلة عند الالتباس وآخر الليل، ويترك ما سوى ذلك، وقد قال النبي ﷺ: «من اقتبس شُعبةً من النجوم؛ فقد اقتبس شُعبة من السِّحر زاد ما زاد»، إسناده جيد، رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس، وقد ذكر ابن عبد البر وغيره عن عمر رضي الله عنه قال: تعلموا من النجوم ما تهتدون به في ظلمات البر والبحر ثم أمسكوا، وروى أحمد ثنا يزيد بن هارون، ثنا هشام عن محمد قال: كنا مع أبي قتادة رضي الله عنه على ظهر بيتنا، فرأى كوكباً انقضَّ، فنظروا إليه، فقال أبو قتادة: إنا قد نُهينا أن نُتبعه أبصارنا، إسناد صحيح.

(١) الأصل عند علماء أهل السنة أن لله إيلام الخلق وتعذيبهم من غير جرم سابقٍ ولا ثوابٍ لاحق، خلافاً للمعتزلة المانعين للإيلام دون عوض سابق أو لاحق، دليلنا على ما قلنا ما يشاهد من إيلام الله تعالى للدواب والأطفال، انظر: «البرهان في أصول الفقه» للجويني (١/ ٨١)، و«المسامرة شرح المسايرة» لابن أبي الشريف (ص: ٢٨٣).

(٢) قال أبو محمد بن حزم في «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (١/ ٧٦ ـ ٧٧) ما مختصره: افترق القائلون بتناسخ الأرواح على فرقتين: فذهبت الفرقة الواحدة إلى أن الأرواح تنتقل بعد مفارقتها الأجساد إلى أجساد أخر وإنْ لم تكن من نوع الأجساد التي فارقت، وهذا قول أحمد بن حابط وابن نانوس تلميذه، وأبي مسلم الخراساني، والرازي الطبيب، وهو قول القرامطة، وهذه كما ترى دعاوى وخرافات بلا دليلٍ، وذهب هؤلاء إلى أن التناسخ إنما هو على سبيل العقاب والثواب، قالوا: فالفاسق المسيء الأعمال تنتقل روحه إلى أجساد البهائم الخبيثة المرتطمة في الأقذار والمسخرة المؤلمة الممتهنة بالذبح، وذهبت الفرقة الثانية إلى أن منَعت =

ويجوز العفْو من الله، ويحسُن في حقِّ من استوجبَ العِقاب[1].

وكراماتُ[2] الأولياء[3] . . . .

= من انتقال الأرواح إلى غير أنواع أجسادها التي فارقت، وليس من هذه الفرقة أحدٌ يقول بشيء من الشرائع، وهم من الدهرية.

(١) هذه مسألة الخلف بالوعيد، وقد اختلف في جوازها، والصحيح الجواز؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[النساء: ٤٨]، قال الطحاوي: وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون إذا ماتوا، وهم موحدون وإن لم يكونوا تائبين بعد أن لقوا الله عارفين، وهم في مشيئته وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته، انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٥٦١).

(٢) عرف العلماء الكرامة بقولهم: هي أمرٌ خارقٌ للعادة غير مقرونٍ بدعوى النبوة، ولا هو مقدمةٌ لها، يظهر على يد عبد ظاهر الصلاح ملتزم لمتابعة نبي كُلِّف بشريعته، مصحوب بصحيح الاعتقاد والعمل الصالح، علم بها ذلك العبد أم لم يعلم، انظر: «لوامع الأنوار البهية» (٢/ ٣٩٣).

(٣) قال الإمام الطحاوي في «عقيدته»: ونؤمن بما جاء من كراماتهم وصحَّ عن الثقات من رواياتهم، والولي بينه الكتاب الكريم بقوله سبحانه: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝٦٣ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[يونس: ٦٢ ـ ٦٤]، انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٧٥٢)، وقد ذكر البيهقي في «الاعتقاد» (ص: ٣٠٧) مثالاً على كرامات الأولياء من القرآن، وهو قوله تعالى في قصة مريم: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[آل عمران: ٣٧]، وقوله تعالى في قصة سليمان =

حقٌّ[1].

وليس شيءٌ من العالم يُولِّد شيئاً[2]، ولا يحدِثُه، وإنما المحدِثُ لجميعها هو الله[3].

* * *

[الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]

والأمرُ بالمعروف والنهيُ عن المنكر فرضُ كفاية[4]، ذكره ابن عقيل،

= عليه السلام: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠]، قال: وآصف لم يكن نبيًّا.

(١) يعني: أنها جائزةٌ عقلاً لا يمتنع في العقل على الله أن يؤيد بها بعض عباده، واقعةٌ فعلاً وشرعاً، وقد نقل الإجماع على جوازها الكلاباذي في «التعرف لمذهب أهل التصوف» (ص: ٧١).

(٢) التوليد معناه عند المتكلمين وعند القائلين به من الفلاسفة: الفعل الصادر عن الفاعل بوسط، ويقابله المباشرة؛ يعني: أن يُوجب فعلٌ لفاعله فعلاً آخر؛ كحركة اليد لحركة المفتاح، فالعالم وهو كل ما سوى الله وصفاته ليس صادراً عن الله بالتوليد، وإنما بالإرادة والقدرة ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، انظر: «كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي (١/ ٥٣٤).

(٣) قال تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، وقال ﷻ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقال سبحانه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

(٤) فرض الكفاية مهمٌّ، يُقصد حصوله من غير نظرٍ بالذات إلى فاعله، انظر: «الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع» للكوراني (ص: ٩٦).

والشيخ عبد القادر[1]، وغيرهما[2]، وهو الصحيح من المذهب[3].

وقيل: فرض عينٍ، ويجب إزالته باليد، فإن عجز فباللِّسان؛ بأن يرفعه إلى من يقدر عليه، أو يعظ ويخوِّف ويرغِّب[4]، فإنْ عجَز فبالقلب[5].

---

(١) انظر: «الغنية» (١/ ١١٠)، وظاهر كلام الشيخ يفيد أنه فرض عين لا فرض كفاية، حيث قال: فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان على كل مسلم حرٍّ مكلف عالم بذلك بشرط القدرة، على وجه لا يؤدي إلى فسادٍ عظيمٍ وضررٍ في نفسه وماله وأهله، ولا فرق بين أن يكون إماماً أو عالماً أو قاضياً أو واحداً من الرعية.

(٢) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢/ ٦٤)، ونقل الإجماع على وجوبه الجصاص، والغزالي، وابن حزم، والنووي، وغيرهم...

(٣) لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

(٤) قال أبو داود السجستاني: إن أبا عبدالله أحمد بن حنبل سئل عن الرجل يضرب الطُّنبور أو الطَّبْل ونحو ذلك، أتوجبُ أن يغير؟ قال: أوجب، إن غيَّر فله فضلٌ، قيل لأحمد: فيرفع للسلطان؟ قال: السلطان في ذلك مكروهٌ، نرجو أن يكلَّم بشيءٍ كأن تَعظَه، انظر: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» للخلال برقم (١).

(٥) لقوله ﷺ لأبي رافع: «يا أبا رافع! سيكون بعدي قومٌ يقاتلون عليًّا، حقًّا على الله جهادُهم، فمن لم يستطع جهادهم بيده فبلسانه، فمن لم يستطع بلسانه فبقلبه، ليس وراء ذلك شيءٌ»، أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٣٢٠)، رقم (٩٥٥)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٣٤): فيه محمد بن عبيدالله بن أبي رافع، ضعَّفه الجمهور، ووثَّقه ابن حبان، ويحيى بن الحسين بن الفرات لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات.

وعلى العامة أن يَسخطوا ذلك، ويكرهوه[١].

ولا ينهى ويأمر إلا العالمُ بما يحرُم ويحلُّ ويجب[٢].

ولا يأمر بما يعلم أنه لا يُطاع فيه[٣]، وبما يعلم أنه يُفضي إلى فِتْنَةٍ أكبر منه[٤].

□ □ □

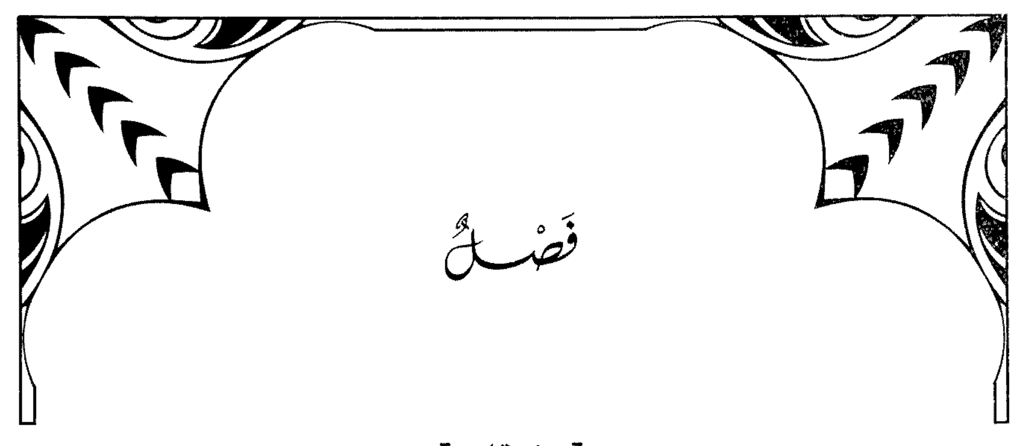
---

(١) لقوله ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»، أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٩ / ٧٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (١ / ٥١): إنما يأمر وينهى من كان عالماً بما يأمر به وينهى عنه، وذلك يختلف باختلاف الشيء، فإن كان من الواجبات الظاهرة والمحرمات المشهورة؛ كالصلاة والصيام والزنا والخمر ونحوها؛ فكل المسلمين علماء بها، وإن كان من دقائق الأفعال والأقوال ومما يتعلق بالاجتهاد؛ لم يكن للعوام مدخلٌ فيه ولا لهم إنكاره، بل ذلك للعلماء.

(٣) قال الغزالي في «إحياء علوم الدين» (٢ / ٢٦): ومن علم أن أمره أو نهيه لا يفيد ولكن لم يخف مكروهاً فلا يجب عليه الأمر والنهي.

(٤) في الأصل: «الفتنة» معرفة، ومن الأمثلة على ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يؤدي إلى مفسدة أعظم، وبسببه يُترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: مرَّ شيخ الإسلام ابن تيمية مع بعض أصحابه في زمن التتار بقوم يشربون الخمر، فأنكر عليهم أصحاب ابن تيمية شرب الخمر، ولكن ابن تيمية أنكر على أصحابه قولهم، وقال لهم: إنما حرم الله الخمر؛ لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وهؤلاء تصدهم الخمر عن قتل النفوس، وسبي الذرية، وأخذ الأموال، فدعوهم وخمرهم، انظر: «الحسبة» لابن تيمية (ص: ٦٧)، و«إعلام الموقعين» (٢ / ١٢).



فَصْلٌ

[متفرقات]

وهذه الأمة أفضلُ الأمم[1]، وقد شهد النبي ﷺ لجماعةٍ بالجنة، فنشهد لهم بها[2]، ومن لم يشهد له بِهَا، . . . .

---

(١) قال ابن حزم في «الفِصَل في الملل والأهواء والنحل» (٤/ ٩١): ولا خلاف بين أحدٍ من المسلمين في أن أمة محمد ﷺ أفضل الأمم؛ لقول الله ﷻ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[آل عمران: ١١٠]، وأن هذه قاضيةٌ على قوله تعالى لبني إسرائيل: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾[البقرة: ٤٧] وأنها مبيِّنةٌ؛ لأن مراد الله تعالى من ذلك عالم الأُمم حاشا هذه الأمة.

(٢) قال الإمام أحمد في «رسالة الإصطخري» ـ كما «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٦) ـ: ولا نشهد على أحد أنه في الجنة بصالح عمله ولا بخير أتاه إلا أن يكون في ذلك حديث.

وقال الإمام الطحاوي في عقيدته: ولا ننزل أحداً منهم جنةً ولا ناراً، وقال في موضعٍ آخر منها: وأن العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وبشرهم بالجنة نشهد لهم بالجنة على ما شهد لهم رسول الله ﷺ ـ وقوله ﷺ الحق ـ وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح، وهو أمين هذه الأمة، انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (٢/ ٧٣٨). =

فلا نشهد له بجنةٍ ولا نارٍ[1]، بل نحبُّ أهل الخير ونشهد لهم به، ونكره أهل الشرِّ ونشهد عليهم به.

وتستحبُّ الصلاة على النبي ﷺ كلَّ وقتٍ[2]، وتجب في العمُر مرةً[3]، وقيل: تجب كلما ذُكر، وعُزي إلى ابن بَطَّة[4].

ويجوز أن يصلَّى على غيره من الأنبياء، وغير الأنبياء إنْ ذُكر مع نبيٍّ جاز، وفي جواز الصلاة على المفرَد قولان[5].

= وقد ورد فيهم أحاديث، منها حديث الترمذي (٣٧٤٨) عن سعيد بن زيد: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «عشرة في الجنة: أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان، وعلي، والزبير، وطلحة، وعبد الرحمن، وأبو عبيدة، وسعد بن أبي وقاص»، قال: فعدَّ هؤلاء التسعة وسكت عن العاشر، فقال القوم: ننشدك الله يا أبا الأعور من العاشر؟ قال: نشدتموني بالله؟ أبو الأعور في الجنة. قال أبو عيسى: أبو الأعور هو سعيد بن زيد.

(١) كذا روى عبدوس عن الإمام أحمد، كما في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٤٤).

(٢) في الحديث عن أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صلَّى عليَّ واحِدَة؛ صَلى اللهُ عليه عَشْراً»، أخرجه مسلم (٤٠٨/ ٧٠).

وعن أنس بن مالك ؓ: أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَن صلَّى عليَّ صلاة واحدة؛ صَلى اللهُ عليه عشرَ صلَواتٍ، وحطَّ عنه بها عَشْرَ سيئاتٍ، ورفعه بها عشر درجاتٍ»، أخرجه النسائي في «الكبرى» (٩٨٩٠).

(٣) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٢/ ٨٠).

(٤) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٢/ ٨٠)، وقد قال بالوجوب الطحاوي من الحنفية، والحليمي من الشافعية، واللخمي من المالكية.

(٥) قال المرداوي في «الإنصاف» (٢/ ٨٠): تجوز الصلاة على غير الأنبياء صلى الله عليهم وسلم منفرداً على الصحيح من المذهب، نصَّ عليه في رواية أبي داود=

= وغيره، قال الأصفهاني في «شرح خطبة الخرقي»: ولا تختصُّ الصلاة بالأنبياء عندنا؛ لقول عليٍّ لعمر: صلى الله عليك، وقدَّمه في «الفروع»، وحكى ابن عقيل عن القاضي أنه لا بأس به مطلقاً.

وقيل: لا يصلي على غيرهم إلا تبعاً له، جزم به المجد في «شرحه»، و«مجمع البحرين»، و«النظم»، وقدمه ابن تميم، و«الرعاية الكبرى»، و«الآداب الكبرى»، قال في «الفروع»: وكرهها جماعةٌ، وقال في «الرعاية»: وقيل: تُسَنُّ الصلاة على غيره مطلقاً، فيحتمل أن يكون موافقاً للمذهب. وقيل: يحرم، اختاره أبو المعالي، واختار الشيخ تقي الدين منْع الشعار، ومحلُّ الخلاف في غيره صلوات الله وسلامه عليه، أما هو فإنه قد صح عنه الصلاة على آل أبي أَوْفَى وغيرهم، ولقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾.

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٣/ ٥١٧): وأما الصلاة على غير الأنبياء؛ فإن كانت على سبيل التبعية كما تقدم في الحديث: «اللهم صلِّ على محمد وآله وأزواجه وذريته»؛ فهذا جائز بالإجماع، وإنما وقع النزاع فيما إذا أفرد غير الأنبياء بالصلاة عليهم، فقال قائلون: يجوز ذلك، واحتجوا بقوله: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾، وبقوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾[البقرة: ١٥٧]، وبقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾[التوبة: ١٠٣]، وبحديث عبدالله بن أبي أَوْفَى قال: كان رسول الله ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم؛ قال: «اللهم صلِّ عليهم»، فأتاه أبي بصدقة فقال: «اللهم صلِّ على آل أبي أوفى»، أخرجاه في «الصحيحين»، وبحديث جابر: أن امرأته قالت: يا رسول الله! صلِّ عَلَيَّ وعلى زوجي، فقال: «صلى الله عليكِ وعلى زوجك»، **قال الجمهور من العلماء: لا يجوز إفراد غير الأنبياء بالصلاة؛ لأن هذا قد صار شعاراً للأنبياء إذا ذُكروا، فلا يلحق بهم غيرهم، فلا يقال: قال أبو بكر صلى الله عليه، أو قال علي صلى الله عليه وإن كان المعنى صحيحاً، كما لا يقال: قال محمد ﷻ وإن كان عزيزاً جليلاً؛ لأن هذا من شعار ذكر الله ﷻ، وحملوا ما ورد =**

ويستحب الترضِّي عن الصحابة، والترحُّم عن التابعين[1].

وأحسنُ الحديث كتابُ الله ﷻ، وأحسنُ الهدي هديُ محمد ﷺ، وشرُّ الأمور محدَثاتُها، وكلُّ محدَثة بدعةٌ، وكلُّ بدعة ضلالةٌ، وكلُّ ضلالة

= في ذلك من الكتاب والسنة على الدعاء لهم؛ ولهذا لم يثبت شعاراً لآل أبي أوفى، ولا لجابر وامرأته، وهذا مسلكٌ حسنٌ.

وقال آخرون: لا يجوز ذلك؛ لأن الصلاة على غير الأنبياء قد صارت من شعار أهل الأهواء، يصلون على من يعتقدون فيهم، فلا يُقتدى بهم في ذلك، والله أعلم.

ثم اختلف المانعون من ذلك؛ هل هو من باب التحريم، أو الكراهة التنزيهية، أو خلاف الأَولى؟ على ثلاثة أقوالٍ حكاها الشيخ أبو زكريا النووي في كتاب «الأذكار»، ثم قال: والصحيح الذي عليه الأكثرون أنه مكروه كراهة تنزيه؛ لأنه شعار أهل البدع، وقد نهينا عن شعارهم، والمكروه هو ما ورد فيه نهيٌ مقصودٌ.

(١) من أحسن ما قيل ما قاله الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (١/ ٣٩): **يُستحبُّ لكاتب الحديث إذا مرَّ بذكر الله ﷻ أن يكتب: (ﷻ)، أو (تعالى)، أو (سبحانه وتعالى)، أو (تبارك وتعالى)، أو (جلَّ ذكْره)، أو (تبارك اسمه)، أو (جلَّتْ عظمته)، أو ما أشبه ذلك، وكذلك يكتب عند ذِكر النبيِّ: (ﷺ) بكمالهما لا رامزاً إليهما، ولا مقتصِراً على أحدهما، وكذلك يقول في الصحابي: (رضي الله عنه)، فإن كان صحابيًا ابن صحابي قال: (رضي الله عنهما)، وكذلك يترضَّى ويترحَّم على سائر العلماء والأخيار، ويكتب كلَّ هذا وإنْ لم يكن مكتوباً في الأصل الذي ينقل منه، فإنَّ هذا ليس رواية وإنما هو دعاءٌ، وينبغي للقارئ أن يقرأ كلَّ ما ذكرناه وإنْ لم يكن مذكوراً في الأصل الذي يقرأ منه، ولا يَسأَم من تكرُّر ذلك، ومن أغفَل هذا حُرم خيراً عظيماً، وفوَّت فضلاً جسيماً.**

في النار[١].

والحمدُ لله وحـدَه، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آلـه وصحبـه وسلَّم.

وفرغ منه مؤلفه يوسفُ بنُ حسنِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ الهادي نهارَ الخميس من شهر شعبانَ، سنة خمس وستين وثمان مئة بالصالحية بالسهم الأعلى[٢]، والحمدُ لله وحدَه على كل حال[٣].



---

(١) هذا نصُّ حديثٍ مرفوعٍ أخرجه مسلم في «صحيحـه» (٨٦٧/ ٤٣) بلفظٍ قريبٍ: عن جابر بن عبدالله قال: كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرَّت عيناه، وعلا صوته، واشتدَّ غضبه، حتى كأنه منذر جيشٍ، يقول: «صبَّحكم ومسَّاكم»، ويقول: «بُعثت أنـا والساعةُ كهاتين»، ويقرن بين إصبعيه السبابـة والوسطى، ويقول: «أمَّا بعد؛ فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمـد، وشرُّ الأمور محدَثاتها، وكل بدعةٍ ضلالةٌ...» الحديثَ.

(٢) هو مكان ولادة المؤلف رحمة الله عليه في صالحية دمشق.

(٣) يقول الفقير إلى الله تعالى نور الدين بن صلاح الدين طالب: وقد وقع الفراغ من قراءته وتحقيقه والإشراف العلمي عليه للمرة الثانية صباح يوم الثلاثاء الثالث عشر من شهر ربيع الأول سنة خمس وثلاثين وأربع مئة وألف في منزلي بحيِّ الفردان، بمدينـة بيروت لبنان، حامداً مصلِّياً مسلِّماً، اللهم تقبله عندك، واجعل فيه الخير والنفع للمسلمين، آمين.

ثم أُعيد النظر فيه للمرة الثالثة في الحادي والعشرين من شهر صفر سنة تسع وثلاثين وأربع مئـة وألف، في مقرِّ دار النوادر في كورنيش المزرعة ببيروت المحروسة، والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، ومنه تُرجى البركات.

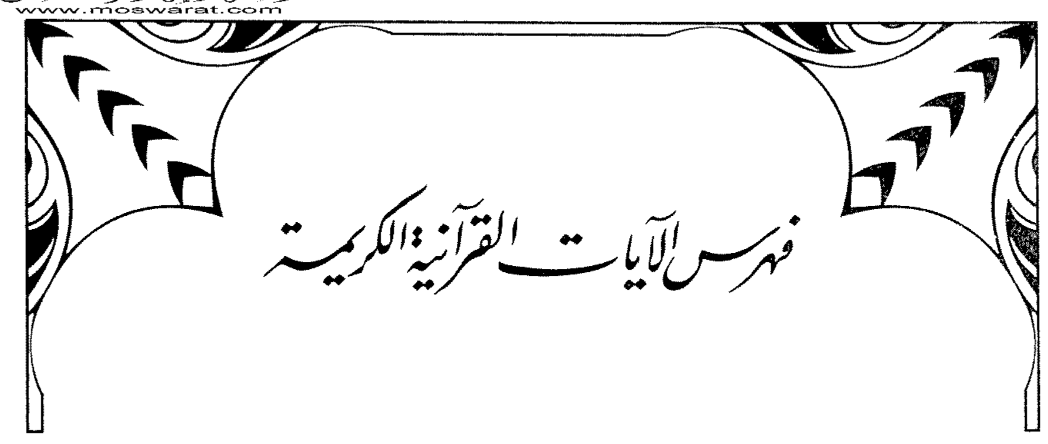


الفهارس العامة

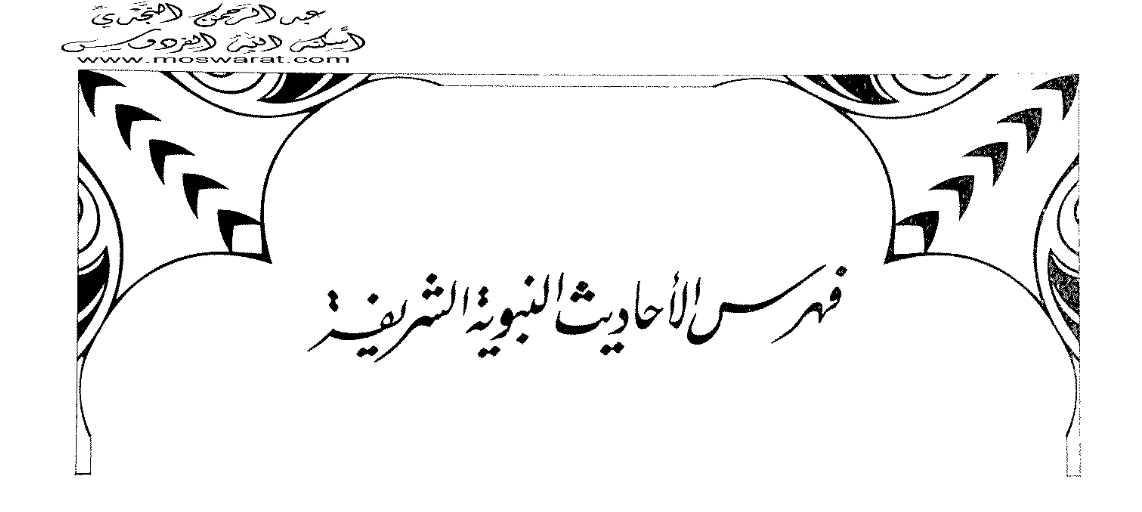
* فهرس الآيات القرآنية الكريمة .
* فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .
* فهرس الأعلام .
* فهرس الموضوعات .




عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


فهرس الآيات القرآنية الكريمة

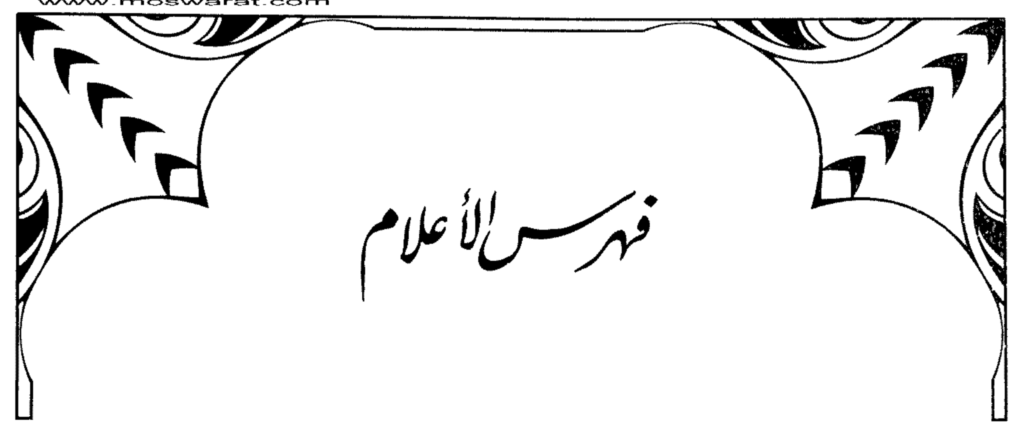
□ □ □



فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

❑ ❑ ❑



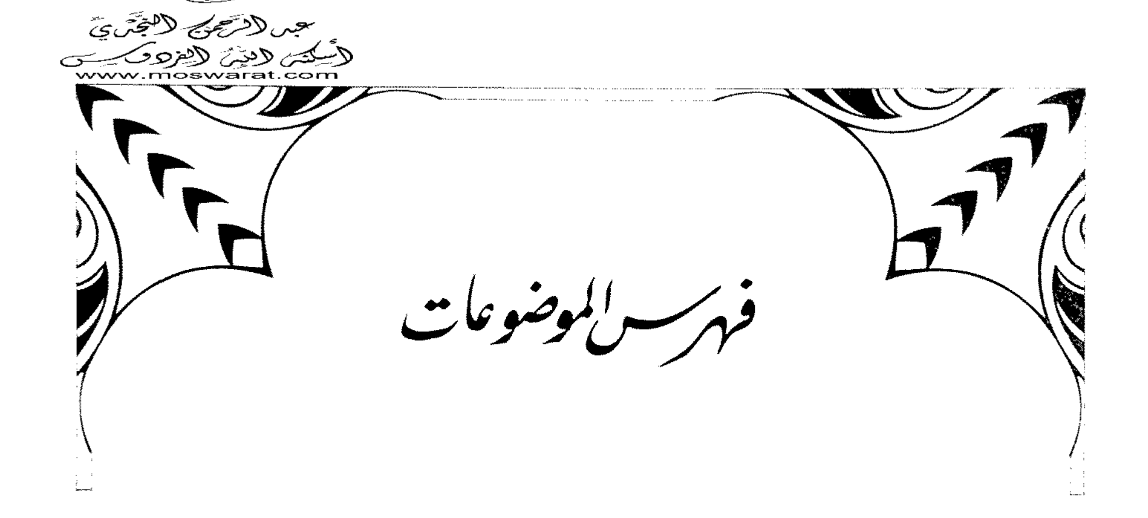


فهرس الأعلام

اسم العلم	الصفحة
إبراهيم بن الحارث بن مصعب	١٥٩
ابن أبي موسى = عبد الخالق بن أبي موسى	٥٠
ابن حامد البغدادي الحنبلي = الحسن بن حامد	١٢
ابن شاذان الهمداني = أحمد بن شاذان	١٧٤
ابن عبد القوي المقدسي = محمد بن عبد القوي	٣٣
أبو أحمد النسائي البغدادي = بكر بن محمد	١٥٨
أبو إسحاق الحربي = إبراهيم بن إسحاق	٤٥
أبو إسحاق بن شاقلا = إبراهيم بن أحمد	٢٥
أبو جعفر الوراق= محمد بن علي	١٥٨
أبو الحارث الصائغ = أحمد بن محمد	٣٤
أبو الحسن الترمذي = أحمد بن الحسن	١٥٩
أبو الحسن التميمي = عبد العزيز بن الحارث	٧
أبو الحسن الثعلبي الغطفاني الدمشقي = أحمد بن عبدالله	١٥٦
أبو الحسن الميموني = عبد الملك بن عبد الحميد	٤٢

اسم العلم	الصفحة
أبو داود السجستاني = سليمان بن الأشعث	١٥٣
أبو طالب المشكاني = أحمد بن حميد	٣٦
أبو عبد الرحمن = عبدالله بن أحمد بن حنبل	٣٥
أبو عبدالله البلخي = حامد بن يحيى	١٥٦
أبو عبدالله السلمي الشامي = مهنا بن يحيى	٥٣
أبو عبيد = القاسم بن سلام	١٥٥
أبو علي الثعلبي = الحسن بن ثواب	١٥٤
أبو محمد البربهاري = الحسن بن علي	٩
أبو محمد الحنظلي الكرماني = حرب بن إسماعيل	٧٦
أبو محمد العطار = عبدوس بن مالك	٣٥
أبو محمد المقدسي الدمشقي الحنبلي الفقيه = عبدالله بن أحمد	١٦٤
أبو يحيى الناقد = زكريا بن يحيى	١٥٨
أبو يعقوب البغوي = إسحاق بن إبراهيم	١٥٢
أبو يعقوب النيسابوري = إسحاق بن إبراهيم	١٥٤
أبو يعلى الصغير = محمد بن أبي خازم	٢٦
أبو يعلى الفراء = محمد بن الحسين	٦
أبو يوسف = يعقوب بن إسحاق بن بختان	١٤
حمدان بن علي بن عبدالله	١٥٨
شاذان = أسود بن عامر بن عبد الرحمن	٥٤

❒ ❒ ❒



فهرس الموضوعات

تحفة الوصول إلى علم الأصول

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

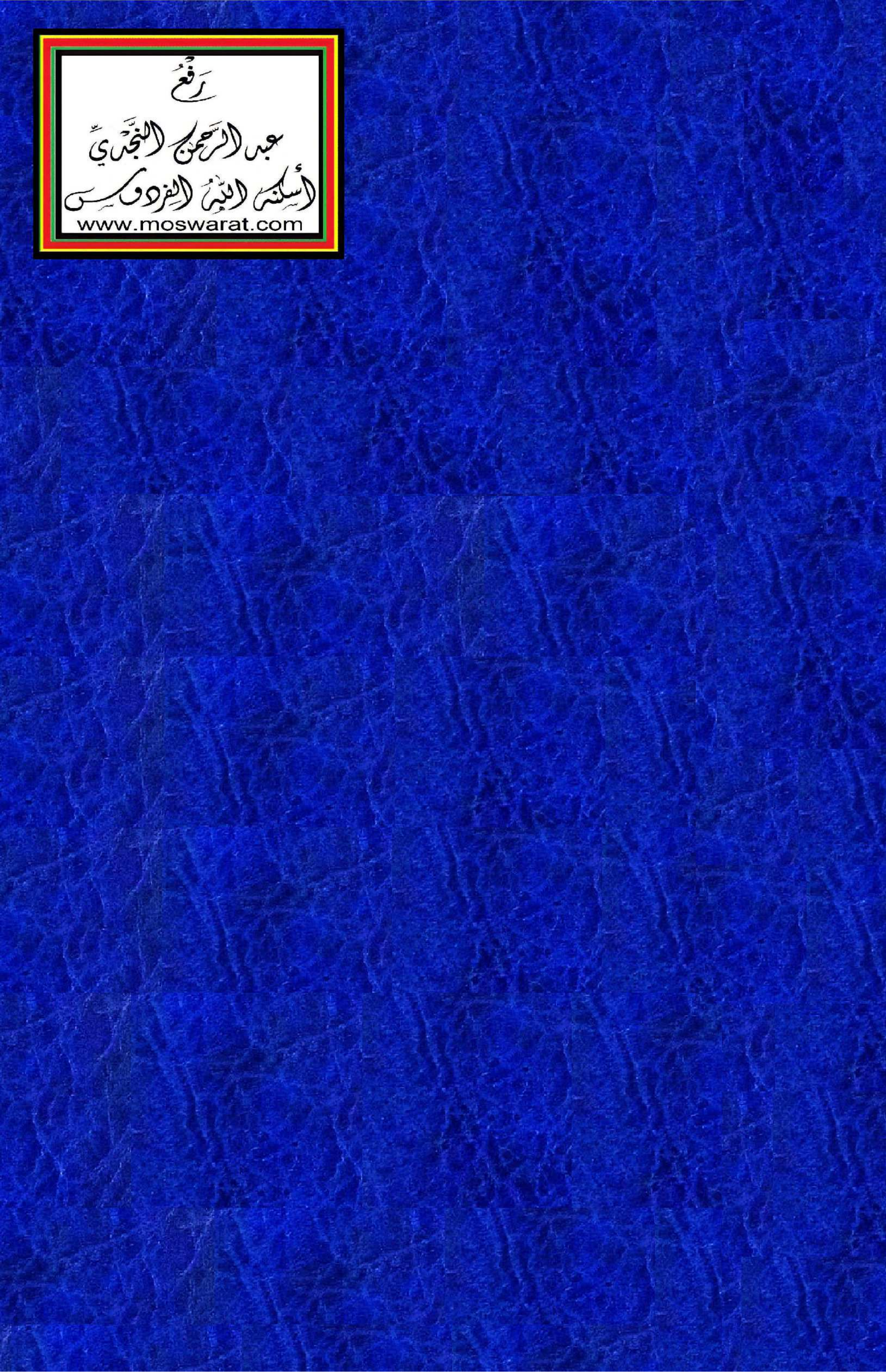
الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الفهارس العامة




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com